



اختريفاتك ٧٦

# الحركة التعاونية في العالم



زهرة





اختريفالك ١١٧٦

# المركة القاونة فى العالم

- ١ -

فى السويد

---

مطابع شركة الاعلانات الشرقية







الرئيس جمال عبد الناصر







## تقديم

في هذا العهد الثوري اقيم المجتمع الاشتراكي الديمقراطي  
التعاوني ، ووضحت الحركة التعاونية في مصر حركة ضخمة  
ذات فعالية ، لان التعاون حرب على الاحتكار والاستغلال .

ولما كانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من أهدافها الاولى  
القضاء على الاستغلال الاجتماعي وكل ألوان الاحتكارات فكان  
من الطبيعي أن تشجع الحركة التعاونية وأن تنميتها وأن  
تقضي على كل مساوئها ، وأن تقيمها على أسس ثابتة ودعائم  
وطيدة .

هذا الى أن طبيعة وضعنا الاقتصادي والاجتماعي يؤدي  
بنا الى أن نحتضن الحركة التعاونية ، وأن نمضي قدما لنبلغ  
بها الهدف المرسوم والغاية الكبرى .

وللاهمية التي نعلقها على نجاح الحركة التعاونية نرى  
السيد الرئيس جمال عبد الناصر يحضر المؤتمر السنوي  
للتعاون ويكون خطيبه الاول ، وفي خطبه الطوال في المؤتمرات  
التعاونية رسم الخطوط العريضة للتعاون ، وأثار لنا معالم  
الطريق .

وان لجنة « اخترنا لك » كما أسهمت في تقديم الدراسات  
التزينة القويمة عن تاريخنا وعن اتجاهاتنا السياسية في هذه  
الفترة التاريخية الحاسمة يسرها أن تسهم أيضا في تقديم  
دراسات عن الحركة التعاونية في العالم وبخاصة في الدول  
التي تقدر التعاون وتشمله برعايتها حكومة وشعبا حتى تقدم  
فيها تقدما ملموسا ، وأصبح جزءا لا يتجزأ من اقتصادها  
ومجتمعها وتعد في طليعة هذه الدول السويد .



هذه الدولة التي أنشئ الاتحاد التعاوني فيها عام ١٩٠٤م،  
وقرر عداة الحرب العالمية الأولى أي منذ ما يزيد على أربعين  
عاما مهاجمة الاحتكارات الرأسمالية التي تحقق أعظم ربح ،  
وأول اتحاد احتكاري هوجم منه كان اتحاد « المرجرين » الذي  
أصبح انتاجه منه في عام ١٩٥١م ما يقسرب من ٣٠ ٪ من  
الانتاج المحلي في السويد ، وأسعاره تقل عن الاسعار التجارية  
السائدة بمقدار ٣٦ ٪ .

بل ان هذا الاتحاد التعاوني السويدي قد أصبح الآن  
قوة مرهوبة ، فيكفي ان يعلن مجرد اعلان عن اعتزامه انتاج  
صنف جديد حتى يبادر المنتجون المقصودون بخفض اسعارهم  
خفضا فجائيا لتجنب تجرع كأسه المرة التي يذيقها لهم .  
ومن أجل هذا النجاح الذي أحرزه التعاون في السويد  
نقدم الى القارىء دراسة للحركة التعاونية في السويد اليوم  
Co-oterative Sweden To-Day بقلم J.W. Ames حتى يمكن  
ان نوجد الروح التعاوني ، والتنظيم التعاوني وان نضيف  
الينا خير ما عند غيرنا ، ونقيم حركتنا التعاونية على أسس  
ثابتة فلا يكون هناك مجال لتكدس رأس المال ووجود دخل  
بلا عمل ، بل لن يكون هناك - كما يقول الكاتب الفرنسي  
برنارد لافيرني - « مجال لقيام اشتراكية الدولة أو النظام  
الشيوعي » .

والله نسأل التوفيق والتسديد .

والله أكبر والعزة للعرب .

« لجنة اخترنا لك »



## وجهة نظر

ان فترة من الوقت يقضيها المرء في أحد مراكز أية منظمة من منظمات الحركة التعاونية في السويد تجبره على الاعتراف بأن السويد تتطور بسرعة لتصبح كعبة العالم التعاوني ، ويتزايد عاما بعد عام عدد الزائرين الاجانب الذين يترددون على المشروعات التعاونية - سواء أكانت مشروعات استهلاكية أم زراعية أم للاسكان - وكان من نتيجة ذلك أن زاد الوقت الذي تكرسه هذه الحركة لاشباع رغباتهم . وقد بلغ عدد هؤلاء الزائرين الذين استقبلتهم سكرتارية الاتحاد التعاوني خلال عام ١٩٥٥ ما يزيد على الالفين .

وواقع الأمر أن هؤلاء الزائرين للمشروعات التعاونية في السويد ليسوا أناسا قدموا لمجرد الزيارة أو تصادف أن تواجدوا في استوكهلم أو في بعض المدن السويدية الأخرى واجتذبتهم المحال الانيقة أو بعض المظاهر الأخرى لهذه الحركة . بل انهم في أغلب الأحيان أناس قدموا لهدف خاص . وقد يكونون من التعاونيين الذين أتوا من الخارج تحذوهم رغبة أخوية لمشاهدة ما حقته السويد في هذا المجال ، أو أنهم طلاب علم وفدوا من جهات شتى ليدرسوا هذه الحركة على أنها موضوع لرسالة



علمية ، أو أنهم ممثلون لحكومات أجنبية تتفاوت مراكزهم  
ومناصبهم من الوزراء إلى عامة الموظفين .

وغالبا ما يتطلب قدوم مثل هؤلاء الزائرين اعداد برامسج  
تستغرق الأيام والأسابيع وأحيانا تستغرق شهورا عدة .

وهناك حقيقة لا جدال فيها هي أن السويد - وخاصة فيما  
يتعلق بالحركة التعاونية بالمستهلكين - تعمل على نشر الفكرة  
التعاونية في جميع أنحاء العالم بدرجة تفوق كثيرا ضخامة حركتها  
التعاونية أو حجم سكانها .

وتقوم الجمعية التعاونية وحدها بتزويد الاجانب بكافة  
المعلومات التعاونية الحديثة من مكتبها الخاصة ، فتصدر  
سنويا آلافا من الكتب والنشرات المطبوعة بعدة لغات لتوزع  
على الزائرين ، كما ترسلها اجابة على الاستفسارات العديدة التي  
ترد اليها .

فما الذي يمكن أن تفيده دراسة الحركة التعاونية في السويد  
للتعاونيين في الدول الأخرى ولل كثير من الزائرين الذين يترددون  
لمشاهدة المشروعات التعاونية العديدة فيها ؟

ربما كان أهم شيء بالنسبة للزائر التعاوني هو استلهمام  
الوحي . بل ان رجل الاعمال القادم من أمريكا يكاد يذهل  
عند مشاهدته مدى الكفاية التي تسير بها الحركة التعاونية في



السويد ، ومن المنطق أن نفترض أن التأثير يكون أكثر قوة على عقول التعاونيين أنفسهم .

وعندما يرقب المرء الحركة التعاونية في السويد — عن كتب — يشعر على الفور بأنه يشهد جهازا دقيقا يعمل بحكمة وتصميم ويدل على المقدرة العظيمة التي تجتذب بها الحركة التعاونية في السويد زائريها ، فقد بلغ عدد الزائرين الأجانب والسويديين الذين شاهدوا أحد المعارض التعاونية ١٥٠ ألف زائر ، وقد أقيم هذا المعرض في صيف عام ١٩٤٩ بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الجمعية التعاونية .

غير أن القوة المستمدة من هذا الاتجاه ليست دائمة أو كافية في حد ذاتها ، فإن الأمر يدعو إلى أكثر من ذلك ، فغالبا ما تقوم وفود من الدول المتخلفة — مثلا — بزيارة السويد لدراسة حركتها التعاونية ، كما يقوم كثير من الأمريكيين أيضا بهذه الزيارة لنفس هذه الأسباب . ومن المستحيل أن تقدر بالضبط مدى الفائدة التي يستخلصها هؤلاء الناس من دراساتهم ، ولو أنه من الواضح أن كثيرين منهم يعودون إلى بلادهم وهم يشعرون بخيبة أمل كبيرة إزاء التقدم البطيء الذي تسير به الحركات التعاونية في بلادهم . فما هو — إذن — الموقف الذي يجب على هؤلاء الدارسين اتخاذه إزاء موضوع التعاون في السويد ؟



ان لدى السويد الكثير مما يمكن أن تقدمه لطلاب التعاون على أنه لا بد من وضع الحقائق المعينة في حسابنا . فمثلا يجب ألا تنسى أن حركة التعاون في السويد قد مرت بحقبة من التطور تبلغ ثمانين عاما أصبحت خلالها من أضخم الحركات التعاونية في العالم ، بل ربما كانت في رأى الكاتب أكثر الحركات التعاونية تقدما في الوقت الحاضر .

وهناك عوامل كثيرة ساعدت الحركة التعاونية في السويد على تحقيق وضعها الحالي ، وفي طبيعتها جميعا حفظها السعيد الذى هيا لها مديرين نوابغ . وهناك عامل آخر يجب علينا أن نتذكره دائما هو أن الظروف السائدة في السويد وبيئتها التى أدت الى ظهور هذه الحركة قد لا توجد بنفس الكيفية في الدول الاخرى ، في حين قد يكون تفسير التعاونيين السويديين لمبادئ روشدال والوسائل والاجهزة التى استخدموها لبناء حركتهم واقامة صرحها غير مناسبة على الاطلاق للظروف التى توجد في أماكن أخرى من العالم . ولذلك نجد لزاما على الدارس لهذه الحركة أن يستخلص من دراسته للحركة التعاونية في السويد الامثلة التى يمكن أن يفيد منها في ظروفه الخاصة ، على أن يضع في حسابه دائما أن روح الحركة التعاونية في السويد لا هيكلها - هى التى ستكون ذات وقع عظيم لمن يسعون في القيام بحركة تعاونية في مناطق خارج السويد .



وإذا أمكن للقارئ اتخاذ وجهة النظر هذه ازاء الحركة التعاونية في السويد عند مطالعته للصمحات التالية فانه سوف لا يحظى بصورة تفصيلية لكيان هذا المثال الرائع للجهد التعاونية ونظمها فحسب ، بل انه سيتمكن أيضا من مشاهدة الصورة في اطارها الصحيح .

فمنذ نهاية العقد الرابع من القرن العشرين ظهرت على مسرح النشاط التعاوني في السويد كثير من التغيرات والتجديدات ، وكان للحرب العالمية الثانية تأثيرها على الحياة في السويد ومن بينها الحركة التعاونية ، على الرغم من أن السويد لم يكن ميدانا من ميادينها .

فقد وجدت الحركة التعاونية نفسها تواجه كثيرا من المشكلات الجديدة التي تنبأت عن الازمات والقيود والنظم التموينية وارتفاع الاسعار كما هو الحال مع جميع الحركات التعاونية في الدول المتحاربة . ومع ذلك فقد كان هناك أمر أخذ في الظهور رغم هذه السنوات القاسية هو أن الحركة استمرت في الانتشار دون أن تعوقها أية معوقات . وخلال السنوات العشر الماضية ، حققت الحركة زيادة كبيرة في عضويتها وتطورها وموارد رأس مالها ومنتجاتها .







## الحركة التعاونية بين المستهلكين جمعيات البيع بالقطاعي

كيف تنظم جمعيات البيع بالقطاعي :

لم تتعرض صورة التنظيم الداخلي في الجمعيات التعاونية المحلية للبيع بالقطاعي في السويد - وهي التي سنتحدث عنها الآن بالتفصيل - لم تتعرض لأيّة تغيرات كبيرة منذ سنوات عديدة مضت . ولا يزال يوجد حتى الآن عدد ضئيل من هذه الجمعيات التي يتاح فيها للاعضاء الاجتماع معا وانتخاب لجنة تدبر شئون كل جمعية منها على حدة ، غير أنه يزداد العمل بدستور الجمعيات الكبرى كلما أخذت هذه الجمعيات تكبر من حيث عدد أعضائها .

واجتماع الجمعية العمومية هو السلطة الادارية العليا اذا يخلو لجميع الاعضاء الاشتراك فيه والادلاء بأصواتهم . والمهمة الاساسية لهذا الاجتماع - الذي ينعقد مرة أو مرتين كل عام - هو انتخاب مجلس ادارة لمدة عام . ويتألف هذا المجلس عادة من خمسة أعضاء ينتخبون من بين الموظفين غير المتفرغين ومن عامة الجمهور . ومن أهم واجبات هذا المجلس الذي يلقي على



عانتها المسؤولية الكاملة لرعاية شؤون الجمعية • تعيين مدير لهذه الجمعية ومراقبة تصرفاته •

وتتفاوت العلاقة بين المجلس والمدير الإداري من جمعية لأخرى • ففي بعض الجمعيات يقوم أعضاء المجلس بإصدار جميع القرارات الهامة ، في حين يكون المدير الإداري في بعض الجمعيات الأخرى هو نفسه عضواً بالمجلس ويأعب دوراً هاماً في أعمالها •

ولقد أنشئ هذا التنظيم لضمان حسن سير العمل في الجمعيات التي تقتصر عضويتها على بضع مئات من الأعضاء ولكن هذا التنظيم لا يتناسب إطلاقاً مع الجمعيات الكبرى • فإن هذه الجمعيات الأخيرة تتبع صورة أخرى من التنظيم تقوم على أساس عقد اجتماعات في حدود المنطقة ثم التمثيل بطريق التفويض أو التمثيل غير المباشر • إذ ينتخب كل مجلس منطقة مفوضين ينوبون عنه في جمعية مركزية تجتمع عادة مرة كل عام ( وتتألف الجمعية المركزية - التي تمثل جمعية استوكهلم التعاونية - من ١٢٦ عضواً ، وذلك باعتبار عضو واحد عن كل منطقة وستة من الموظفين ) وتقوم الجمعية المركزية بدورها بمناقشة التقرير السنوي ، وتحديد الكيفية التي سسينفق بها فائض الأرباح التجارية كل عام • كما تقوم الجمعية المركزية بانتخاب



المراجعين الحسابيين للجمعية ، وباتتخاب مجلس إدارة . ( ويتألف هذا المجلس - في جمعية استوكهولم - من ١٨ عضوا )  
وهذا المجلس يجتمع مرة كل شهر كقاعدة عامة ، ومهمته الأساسية تعيين مجلس الإدارة والاشراف على أعماله .  
ويتألف مجلس الإدارة من رؤساء الأقسام الرئيسية بالجمعية مثل أقسام البقالة والمخازن وغير ذلك ، وتلقى على عاتقه المسؤولية الكاملة للقيام بنشاط الجمعية اليومى : غير أنه لابد من الحصول على موافقة مجلس الإدارة - من حيث المبدأ - في مسائل الشراء أو تصريف المنقولات ، ويكون جميع أعضاء مجلس الإدارة في أية جمعية كبرى موظفين متفرغين يتقاضون مرتبات مناسبة

## قانون الجمعيات التعاونية

تتمتع الجمعيات التعاونية في السويد حتى اليوم باعتراف القانون بها وفقا لقانون الجمعيات الاقتصادية لعام ١٩١١ ، كما تلقت هذه الجمعيات حماية أخرى بموجب القانون العام .  
ويمر الوضع القانونى للجمعيات التعاونية الآن بمرحلة من التغيير - اذ تشكلت لجنة بناء على توجيهات الحكومة السويدية - في عام ١٩٤٥ لتبحث في وضع القانون الخاص المقترح



للجمعيات التعاونية . وهذه اللجنة تعتبر هيئة غير برلمانية من الخبراء المنتخبين من جميع المنظمات المختلفة التي قد تتسائر بالقانون الجديد المقترح - وقد اختير مستر ألين جونسون رئيس الاتحاد التعاوني - ممثلا للحركة التعاونية بين المستهلكين - وأصبح هذا القانون الجديد نافذ المفعول في أول يناير عام

١٩٥٣

### حجم الوحدة المحلية

ازداد متوسط حجم الجمعية المحلية للبيع بالقطاعى زيادة كبيرة منذ بداية الحرب . فعند نهاية عام ١٩٣٦ كانت هناك ٧١٠ جمعية يبلغ اجمالى عضويتها ٢٨٦ر٥٨٤ عضوا وكلها منضمة للاتحاد التعاونى .

وكان متوسط عدد أعضاء كل جمعية لا يزيد عن ٨٢٢ عضوا . وعند نهاية عام ١٩٥٥ هبط عدد الجمعيات المشتركة فى عضوية الاتحاد ، نتيجة لاندماجها ، الى ٦٨١ جمعية فى حين بلغ اجمالى العضوية فى هذه الجمعيات ٨١٧ر٦٨٠ عضوا ، وكان متوسط العضوية فى كل جمعية منها ١٥٩٦ عضوا .

ويمكننا أن نشهد دليلا آخر على التغير الذى طرأ فى حجم



جمعيات البيع بالقطاعى اذا نحن قارنا بين الارقام الحالية للجمعيات وهى فى فئات معينة وبين الارقام المماثلة لها فى عام ١٩٣٦ . ففى عام ١٩٣٦ كان عدد الجمعيات التى يقل عدد الاعضاء فيها عن ٥٠٠ يبلغ ٤٤٨ جمعية أى بنسبة ٦٣ فى المائة من الجمعيات المنضمة للاتحاد التعاونى وعددها ٧١٠ . واليوم يبلغ عدد هذه الجمعيات ٣١١ أى بنسبة ٤٥٧ فى المائة من اجمالى عدد الجمعيات المنضمة للاتحاد ، بينما نجد فى عام ١٩٣٦ أن ١٢٦ جمعية فقط كان عدد أعضائها يزيد عن ألف عضو . وسبع عشرة جمعية كان عدد أعضائها يزيد عن ٣٠٠٠ ، ويوجد الآن ما لا يقل عن ٢٢٨ جمعية يزيد عدد أعضائها عن ألف عضو وست وستين جمعية تزيد عضويتها عن ثلاثة الاف عضو ، وتوجد الآن علاوة على ذلك ٣٢ جمعية تزيد عضويتها عن خمسة آلاف عضو . وأضحى هذه الجمعيات الاخيرة جمعية استوكهلم التعاونية التى تعتبر الآن ثانية الجمعيات التعاونية للبيع بالقطاعى فى العالم اذ تبلغ عضويتها ١٦٣٨٦٣٨ أسرة .

ولقد أصبح عدد الجمعيات الكبرى الآن ضخما ، وذلك فيما يتعلق بعدد أعضائها . ففى عام ١٩٣٦ كانت الجمعيات التى يزيد عدد أعضائها عن ٣٠٠٠ عضو تمثل ٣٣ فى المائة من اجمالى الاعضاء فى الحركة التعاونية كلها ، وكانت الجمعيات التى



تتراوح عضويتها بين ألف عضو وثلاثة آلاف عضو تمثل ٣٢ في المائة ، في حين كانت الجمعيات التي يبلغ عدد أعضائها ٥٠٠ فأقل تمثل ١٨ في المائة فقط ، واليوم تمثل تلك الجمعيات التي يزيد عدد أعضائها عن ثلاثة آلاف ، ٥٨ في المائة من إجمالي العضوية بالحركة ، وتمثل الجمعيات التي يتراوح عدد أعضائها بين ألف وثلاثة آلاف ٢٥ في المائة كما تمثل الجمعيات التي يبلغ أعضاؤها خمسمائة عضو فأقل ٧ في المائة .

وبرغم أن متوسط حجم الجمعيات قد أصبح الآن أكبر بكثير مما كان عندما بدأت الحركة تتجه نحو إنشاء جمعيات ضخمة فيما بين عامي ١٩١٥ و ١٩١٦ ، إلا أنه يجب علينا أن نتذكر أن السويد دولة ينتشر سكانها في أنحاء متفرقة، وسيكون بها على الدوام عدد كبير من الجمعيات التعاونية الصغرى .

وكان من نتائج سياسة التجمع التي اتبعتها الحكومة طيلة هذا العدد من السنوات أن أوشك اتمام القضاء على التعارض والتنافس بين جمعيات البيع بالقطاع داخل الحركة التعاونية وإذا وجد هذا التعارض والتنافس فإنه يكون غالباً بين الجمعيات التابعة للحركة التعاونية للمستهلكين وبين الجمعيات التابعة للحركة التعاونية للمزارعين .

ولا تشغل الحركة التعاونية بين المزارعين جل وقتها — في



الوقت الحاضر - في توزيع السلع على نطاق واسع ، بل هي  
تقصر نشاطها على إدارة عدد - متزايد باستمرار - من المحال  
التي تباع اللحوم ومنتجات الالبان بالقطاعي ، ولهذا نجد أن  
أقوى صنوف التعارض والتنافس تحدث في مجال بيع اللحوم  
ومنتجات الالبان بالقطاعي ، مع توجيه اهتمام خاص بتسلك  
المناطق التي تعمل فيها المحال التي تقوم بخدمة المسافرين .

أما فيما يتعلق بالتعارض والتنافس داخل الحركة التعاونية  
بين المستهلكين أنفسهم ، فإنه يبدو أن سياسة التجمع تأخذ في  
التلاشي ، بل أنها تنقلب الى عكسها في بعض الحالات . ففي  
بعض المناطق نجد أن هناك سياسة انفصالية تسود معالمها ،  
وذلك نتيجة للمساحات الكبيرة التي تشملها الجمعيات التعاونية  
للبيع بالقطاعي ، وللصعوبات الإدارية التي تنشأ من ذلك ،  
وتمشياً مع هذه السياسة ، نجد أن عددا من الجمعيات التي  
يوجد معظمها في شمال السويد قد قسمت نفسها الى وحدتين  
مستقلتين أو أكثر .

ولنضرب مثلاً على ذلك بجمعية تورندالن التعاونية للبيع  
بالقطاعي التي تقع على الساحل الشمالي الشرقي للسويد فهذه  
الجمعية قد انقسمت الآن الى ثلاث جمعيات مستقلة للبيع  
بالقطاعي ، مع أنها قبل هذا التقسيم كانت تشمل مساحة تغطي



حوالى ٢٥٢ ميل • وهناك مثال آخر يتمثل فى جمعية دوروتى  
التعاونية التى تقع فى مدينة فاستربوتن - وهى إحدى المدن  
الواقعة فى شمال السويد - والتى انقسمت الآن الى جمعيتين  
مستقلتين ، مع انها كانت تشمل من قبل مساحة يبلغ طولها ١٨٧  
ميلا •

وفى المؤتمر الذى عقد عام ١٩٥٠ ، أثبت مسألة الحجم  
الأمثل للجمعيات وفتحت للمناقشة ، وتم اتخاذ قرار يدعو الى  
انشاء لجنة للدراسة تبحث الموضوع وتقدم مقترحاتها للمؤتمر  
ولم يعرض أمام الكونجرس من قبل موضوع حجم الوحدة  
المحلية ، باستثناء قاعدة تنص على أنه لا يسمح الا لجمعية  
واحدة من جمعيات البيع بالقطاعى فى كل اقليم بالانضمام الى  
عضوية الاتحاد التعاونى • ومع ذلك فقد برهنت التجربة على  
خطأ هذه السياسة ، ويبدو أن حجم الجمعيات فى المستقبل  
سيكون أمرا يقرر الكونجرس زيادته •

## رأس مال جمعيات البيع بالقطاعى

يدل رأس المال المساهم لجمعيات البيع بالقطاعى على أنه فى  
ازدياد مستمر • وتتميز هذه الزيادة - خلال السنوات العشر  
الماضية - التى حد كبير الى أن هناك أكثر من مائة جمعية تعاونية



زادت من الحد الأدنى لامتلاك الاسهم بالنسبة للاعضاء الجدد من مائة الى مائة وخمسين كرونة . وفي بعض الحالات ثبت الحد الأدنى لامتلاك الاسهم بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ كرونة، وقد حدث هذا بسبب تناقص قوة الاموال الشرائية الذي حدث خلال فترة الحرب والفترة التي أعقبتها .

ولقد زاد اجتياطي الجمعيات التعاونية - من حيث النسبة المئوية لرأس المال المساهم في جمعيات البيع بالقطاعي - زاد من ٣٩١ في المائة في عام ١٩٢٢ ، ومن ٧٧٨ في المائة في عام ١٩٣٦ الى ٩٤٤ في المائة في عام ١١٥٥ . ويعتبر تخصيص الاجتياطي موضوعا دائما للمناقشة - داخل دوائر التعاون في السويد - مع هؤلاء الناس الذين يجذبون الابقاء على النظام الحالي لتخصيص الاجتياطي خدمة لصلحهم . ويدور نقاشهم أساسا حول نقطة تلخص في أن نمو الانتاج المحلي والإقليمي في بعض السلع المعينة التي ينتجها الافراد أو الجماعات المشتركون في جمعيات البيع بالقطاعي - هذا النمو يؤكد ضرورة تدعيم المركز المالي للجمعيات كما كان الحال من قبل في بداية تاريخ الحركة التعاونية، كما أن هؤلاء الناس الذين يجادلون بأن الحركة التعاونية قد استكملت الآن حاجيات رأس المال ، وأنه يجب استخدام الفائض في تخفيض الاسعار ، أو في زيادة نصيب كل حصة - يرون أنه



إذا ما يتم تحقيق ذلك فإن الحركة التعاونية ستكسب كثيرا من الأعضاء الجدد ، وتضمن ولاء أعضائها القدامى .  
ولا شك أن الرد على هذا الجدل يتلخص في أن الحركة التعاونية تخدم مصالح الأعضاء والمستهلكين على أحسن وجه ، إذا هي استثمرت مواردها في توسيع نطاق نشاطها في النواحي التي لا تزال قاصرة فيها من حيث خدمة حاجيات المستهلك .

## أمسوال أخسرى

بالرغم من الطلبات العديدة من وقت لآخر ، فإن هناك أموالاً خاصة تعد جزءا هاما من موارد رأس المال في الحركة التعاونية وفي عام ١١٣٦ بلغ اجمالي الاحتياطي والأموال الأخرى ٦٣٩٨٩٧٠٦ كرونة ، وهو مبلغ يزيد عن رأس المال المساهم بحوالي ١٥٩٣٢١٦٥ كرونة . وفي عام ١٩٥٥ بلغ اجمالي الاحتياطي والأموال الأخرى ٢٣٧٢٩٢٠٠٠ كرونة بزيادة عن رأس المال المساهم تبلغ ٦٦٣٨٥٠٠٠ كرونة وإذا أضفنا الاحتياطي والأموال الأخرى إلى رأس المال المساهم فإنها جميعا تكون ما يسمى بـ « رأس المال الخاص » للحركة التعاونية ، وقد أطلق عليها هذا الاسم ليسهل التمييز بينهما وبين رؤوس

الاموال الاخرى كالقروض والحسابات القائمة . وفي عام ١٩٣٦ بلغ اجمالي رأس المال الخاص ١١٢ر٥٥٠ر٠٠٠ كروته أو ما يعادل ٥٧ في المائة من ميزان الاصول والخصوم .

وفي عام ١٩٥٥ زاد رأس المال الخاص الى ١٩٩ر٠٠٠ر٤٠٨ كروته ، غير أن النسبة المئوية لميزان الاصول والخصوم توقفت عند ٥٣ر٦ في المائة فقط ، وهذا الانخفاض في النسبة المئوية هنا يعزى - الى حد كبير - الى الزيادة الكبيرة التي طرأت في جملة رأس مال القروض . ومعظم رأس مال القروض يتخذ صورة ما تسمى سندات الرهونات التي تصدرها الجمعيات من حين لآخر .

وسنعود الى بحث موضوع سندات الرهونات بالتفصيل عندما نستعرض رأس مال الاتحاد التعاوني .

### كيفية استخدام رأس المال

في عام ١٩٣٦ كان مبلغ ١٠٤ر٥٥٠ر٠٠٠ كروته أو ما يعادل ٥٣ر٢ في المائة من رأس المال منحصر في الممتلكات ووصل هذا الرقم في عام ١٩٥٥ الى ٣٩٠ر٦١٦ر٠٠٠ كروته أو ما يعادل ٤١ر٤ في المائة من اجمالي رأس المال ومن عام ١٩٢٦ الى عام ١٩٣٦



تضاعفت قيمة الممتلكات الى ثلاثة أضعاف ، في حين لم ترتفع قيمة العقارات في نفس هذه الفترة الا بما يربو عن ربع قيمتها السابقة بقليل .

ومن عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٥٥ زادت قيمة الممتلكات الى ما يربو على ثلاثة أضعافها ، في حين تضاعفت قيمة العقارات من ناحية أخرى الى أكثر من ١٦ ضعفا . وقد أسفر اتباع سياسة حاذقة ازاء خفض قيمة الممتلكات أو موازنتها عن طريق مخصصات الاستهلاك والعناية التي توجه نحو خفض قيمة العقارات - فانها قد خفضت في بعض الحالات الى كرونه واحدة - هذه السياسة تخلق احتياطيا هاما ، ولو أنه خفى ، وخاصة اذا كانت قيمة العقارات قد ارتفعت تدريجيا في الاعوام الاخيرة وفي عام ١٩٣٦ بلغت قيمة العقارات وغيرها نحو ٢١ في المائة من اجمالي الاصول ، ولكن على الرغم من الزيادة الكبيرة في قيمة العقارات خلال الفترة من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٥٥ ، فانها لم ترتفع عن ١١٣ في المائة من الميزان في العام الماضي .

ومن ناحية أخرى نجد أن الاسهم التي ظلت ثابتة القيمة تقريبا حتى عام ١٩٣٦ لم ترتفع في هذا العام عن عام ١٩٣٦ الا بنحو ١٧ في المائة ، في حين زادت الايرادات بمعدل ٦٥ في المائة عن نفس هذه الفترة ، وزادت خلال الفترة من عام ١٩٣٦ الى

عام ١٩٥٥ بحوالى ٤٠٠٠٠ فى المائة اذا قارناها بزيادة الايرادات  
بنحو ٤٩٣٣ فى المائة .

## كيف ينظم الاتحاد التعاونى ؟

لقد ظل التنظيم المركزى للحركة التعاونية بين المستهلكين فى  
السويد ، والتي يشار اليها عادة باسم الاتحاد التعاونى ، ظل  
ـ طيلة سنوات عديدة ـ المثل الرائع للمركزية التعاونية الناجحة  
ويدخل فى نطاق هذا التنظيم جميع نواحى النشاط التى تهتم  
بها الحركة التعاونية بين المستهلكين وخاصة النشاط الاقتصادى  
والبيع بالجملة ، كما يدخل فى هذا التنظيم الاعمال التنظيمية  
والثقافية والاساليب الدعائية ودور النشر التابعة له ( وهناك  
جمعتان تعاونيتان للتأمين هما سماربت وفولكت ، وهما جزءان  
لا يتجزآن من كيان الاتحاد التعاونى )

ومنذ عام ١٩١٨ ـ عندما أعيد تنظيم الاتحاد من جديد ـ  
كان الاتحاد التعاونى يسير وفقا لنظام ادارى يقوم على اساس  
التمثيل غير المباشر ، وهذا النظام يشبه فى تكوينه ـ الى حد  
كبير ـ نظام الجمعيات التعاونية الكبرى للبيع بالقطاعى التى  
تحدثنا عنها من قبل ، وهو نظام اجتماعات المناطق ، والمجلس  
الادارى ومجلس الادارة والجمعية المركزية أو المؤتمر .



وفي خلال عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، بينما بقي هذا النظام معمولاً به ، إلا أنه اتجه خطوة أخرى نحو المركزية في الاتحاد التعاوني عندما طرأت سلسلة من التغيرات في التنظيم والإدارة وفقاً لقرار المؤتمر . فحدثت تغيرات في نظام التمثيل ، وأعيد النظر في عدد المناطق وحدودها ، وزاد عدد أعضاء المجلس الإداري وأعيد تعديل طريقة الاستقطاع للاحتياطي ( وسنشرح فيما بعد التغير الذي طرأ على طريقة الاستقطاع للاحتياطي عندما نبهت الوضع الرأسمالي للحركة التعاونية )

وخلال الفترة من عام ١٩١٨ الى عام ١٩٥٥ ، زادت عضوية الجمعيات المنضمة الى الاتحاد التعاوني من ٢١٣.٠٠٠ الى ٨١٦.٠٨٦ عضواً ، وارتفع اجمالي إيرادات هذه الشركات من ١٤٥ مليون كرونة الى ٢٦٠.٤ مليون كرونة .

وفي نفس هذه الفترة زاد عدد المجالس من ١٣٣٢ الى ٧٨٨٢ وهذا التوسع الظاهر كان بمثابة فرض توتر متزايد على تنظيم الحركة التعاونية وإدارتها وخاصة في المناطق .

ويتركز العمل الذي تقوم به المنظمات بين المناطق في مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية ، والقيام بأعمال الدعاية والمهام التعليمية ، وتحريك أوجه النشاط العديدة داخل نطاق المناطق وكان عمل المراجع الحسابي - في عدد من المناطق قبل إعادة

تنظيمها - يصل الى نخذ اجبار لجان المناطق في أغلب الاحيان على تنظيم مساعدات وقتية واحيانا شبه دائمة للمراجعين الحسنيين ( اذ أن مراجع الحسابات يكون أيضا سكرتيرا للجنة المنطقة بالاضافة الى وظيفته )

ولقد وافق مؤتمر عام ١٩٤٩ - الذي عقد بمناسبة العيد الخمسينى لانشاء الاتحاد التعاونى - فى محاولة للتغلب على صعوبات التنظيم فى المناطق - على اقتراح بأن يرفع عدد المناطق من ١٨ الى ٢٤ منطقة ، وأن تنطبق حدود هذه المناطق بقدر الامكان على الحدود الرسمية للمقاطعات ، اذ أن المقاطعة - فى السويد - تقوم بشابة وحدة تتحقق فيها جميع الاغراض الادارية الهامة ، واذا اتفقت حدود المنطقة التعاونية مع حدود المقاطعة ، أدى ذلك الى تسهيل العمل التعاونى فيها الى حد كبير مما يخدم مصالح السلطات فى المقاطعة .

كما قرر مؤتمر عام ١٩٤٩ أن يرفع عدد الاعضاء فى المجلس الادارى من ٢٢ الى ٣٠ عضوا ، اذ أنه ينمو الاتحاد التعاونى ، تضخمت الواجبات المختلفة الملقاة على عاتق المجلس الادارى . ويدير المجلس الادارى شئونه باعتباره الى حد كبير على لجان فرعية ، تعين كل لجنة منها للقيام بجزء خاص من أوجه نشاط الاتحاد التعاونى ومسئوليته الاضافية . وعندما كان عدد



أعضاء المجلس الادارى يقتصر على ٢٢ عضواً كان هذا يعنى أن الاعضاء كثيراً ما كانوا يجدون أنفسهم أمام واجبات مضاعفة ، فكان بعضهم يضطر للاشتراك فى لجنتين أو أكثر .  
وهؤلاء الاعضاء الثلاثون بالمجلس يختارون من المناطق وفقاً للنظام التالى ، ممثل عن كل منطقة ، وممثلان عن بعض المناطق الكبرى ، وثلاثة ممثلون عن منطقة استوكهولم

## المؤتمر

تشكلت لجنة بناء على قرار اتخذه مؤتمر عام ١٩٤٧ يعهد اليها مهمة اعداد مشروع باعادة تنظيم الاتحاد التعاونى . وجاءت توصيات هذه اللجنة فأفادت بأن اعادة التنظيم توجب جعل المؤتمر السلطة العليا فى الحركة التعاونية بين المستهلكين فى السويد ، وأن يكون المؤتمر هيئة لها فعاليتها تتيح للمناطق الاشتراك فى المناقشات التى تدور بشأن المسائل ذات الصالح العام فى الحركة التعاونية .

ولو كانت جميع الجمعيات التعاونية المنضمة الى الاتحاد التعاونى قبل اعادة تنظيمه قد انتفعت بحقها الكامل فى أن تمثل بالمؤتمر وفقاً للنظام السائد حينئذ ، لكان المؤتمر يتألف من أكثر من ٢٠٠ من المندوبين ، اذ أن هذا النظام كان يسمح بإفساد

مندوب عن كل جمعية تعاونية تتمتع بعضوية الاتحاد التعاوني،  
ومندوب آخر عن كل ٥٠٠ عضو على شرط ألا يزيد عدد  
هؤلاء المندوبين عن مندوب واحد لكل ٢٠٠ ألف كرونة من  
مشتريات هذه الجمعية من الاتحاد التعاوني . كما كانت توجد  
من قبل كتلة نامية من الرأي العام التعاوني ، رأت أن الإبقاء  
على مثل هذا النظام التمثيلي أمر سيء سيؤدي دون شك الى  
أن يضم المؤتمر مثل هذا العدد الضخم مما يجعله عديم القيمة  
والجدوى .

وقدم التقرير المفصل الذي وضعته لجنة إعادة التنظيم أمام  
مؤتمر عام ١٩٤٨ الذي قرر بدوره قبول اقتراح اللجنة بإعادة  
تنظيم الاتحاد التعاوني ، وأحال هذا التقرير لمؤتمر عام  
١٩٤٩ للتصديق عليه ، وصدق مؤتمر عام ١٩٤٩ على هذا التقرير  
وأصبح التنظيم الجديد للاتحاد التعاوني نافذ المفعول منذ عام  
١٩٥٠ . وكان موجز التغيرات التي طرأت على تنظيم الاتحاد  
التعاوني كما يلي :

- ١ - تغيير اسم المؤتمر الى اسم المؤتمر القومي .
- ٢ - تغيير اسم اجتماعات المناطق الى مؤتمرات المناطق .
- ٣ - تألفت هيئة جديدة باسم لجنة المؤتمر القومي .
- ٤ - توقف تمثيل أية جمعية بالمؤتمر تمثيلاً مباشراً .



- ٥ - تنتخب مؤتمرات المناطق في الزبيع مندوبين للمؤتمر القومي ، كما تنتخب أعضاء لجنة المؤتمر القومي .
  - ٦ - تقوم لجنة المؤتمر القومي بتنفيذ نظام المؤتمر القومي وهي تجتمع قبل انعقاد المؤتمر بعدة أيام .
  - ٧ - يحدد عدد المندوبين للمؤتمر القومي بأربعمائة شخص .
  - ٨ - تشمل مهام مؤتمرات المناطق ما يلي :  
 ( أ ) فحص التقارير السنوية التي يضعها المجلس الإداري ومجلس الإدارة فحصا تمهيديا  
 ( ب ) فحص المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر القومي فحصا تمهيديا .
- وقد أعد هذا التنظيم ليحل وفقا للأسلوب الآتي :
- تجتمع مؤتمرات المناطق مرتين كل عام ، على ألا يتأخر المؤتمر الأول عن شهر مايو ، والثاني عن ١٠ سبتمبر . ومن حسب الجمعيات التعاونية في كل منطقة أن توفد مندوبيها إلى مؤتمرات المناطق وفقا لنفس القواعد التي كانت تطبق من قبل في إيفاد المندوبين إلى المؤتمر .

## جمعيات البيع بالقطاعي

ويقسم المندوبون في المؤتمر القومي البالغ عددهم ٤٠٢ بين

المناطق بنسبة عدد الاصوات التي تحرزها الجمعيات في مؤتمرات المناطق . وتظل قواعد الانتخاب الخاصة التي تحددها عدد المندوبين الموفدين من كل منطقة الى المؤتمر القومى سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات ، رغم أن حقوق التصويت في أية جمعية تختلف من عام لآخر . وفي نهاية فترة الاعوام الثلاثة يعاد النظر في قواعد الانتخاب ، وتحدد وفقا لارقام العضوية وقيمة المشتريات في العام السابق .

وهؤلاء الناس الذين يتم انتخابهم مندوبين عن مؤتمرات المناطق لدى المؤتمر القومى ينتخبون من بين أنفسهم ممثلا عنهم يشترك مع ممثلين من جميع الجمعيات الاخرى في تأليف لجنة المؤتمر القومى .

وتجتمع لجنة المؤتمر القومى قبل انعقاد المؤتمر القومى بعدة أيام لكي تدرس المسائل المختلفة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وتناقشها . ومن حق لجنة المؤتمر القومى - اذا دعا الامر - أن تشكل لجنة فرعية من بين أعضائها لتناقش أية مسألة يكون لها أهمية خاصة . وعلى اللجنة أيضا أن تقدم تقريرا عن أعمالها للمؤتمر القومى ، وأن تقدم اقتراحاتها فيما يتعلق بالانتخابات التي تجريها .

وبينما تقوم مؤتمرات المناطق لشهر مايو بانتخاب المندوبين



لدى المؤتمر القومي ، فإن مهمة مؤتمرات المناطق لشهر سبتمبر  
تتلخص في انتخاب المجلس الإداري للاتحاد التعاوني ، وأن  
تقترح برنامجا للنشاط الثقافي والدعائي لكي يتم تنفيذه في  
الفصل المقبل .

ويعتبر ممثل المنطقة في المجلس الإداري عضوا أيضا في  
لجنة منطقتها وذلك بمقتضى منصبه .

## الجمعية المستقلة

ان الجمعيات التعاونية للمستهلكين يسمح لها وحدها  
بعضوية الاتحاد التعاوني ، على شرط أن يكون وضعها المالي  
مرضيا لبعض المستويات المعينة ، وأن تتفق لوائحها الخاصة مع  
اللوائح النموذجية التي وضعها المؤتمر .

وهناك بعض الجمعيات التي تظل خارج عضوية الاتحاد ،  
وذلك اما لأنها لا تقبل الشروط التي ذكرناها الآن ، أو لأنها  
ترفض الاشتراك في عضويته لأسباب أخرى . ومع ذلك فإن عدد  
هذه الجمعيات يأخذ في التناقص عاما بعد عام ، في حين تدل  
عضويتها وحجم تجارتها على أنها في هيئته مستمرة وذلك بالنسبة  
للاجمالي العام لهاتين الفئتين .

## رأس مال الاتحاد التعاوني

### رأس المال المساهم :

بلغ رأس المال المساهم للاتحاد التعاوني - وهو قيمة الاسهم التي تساهم بها جميعيات البيع بالقطاع المنضمة للاتحاد التعاوني - ١٦٠٠٠ ر. ١٣٠ ر. كرونة في عام ١٩٥٥ ، مما يمثل زيادة قدرها ٤٤٤ ر. في المائة عن رأس المال المساهم للاتحاد التعاوني في عام ١٩٣٦

وتنص قوانين الاتحاد التعاوني أنه يجب على كل عضو أن يشترك بسهم واحد قيمته ١٥٠ كرونة ، كما تنص أيضا على أن جميع الانصبة المستحقة للجمعيات نظير مشترياتها من الاتحاد التعاوني يجب أن تدفع ضمن حسابات الاسهم لكل جمعية على حدة في الاتحاد التعاوني حتى يبلغ اجمالي رأس المال المساهم فيه بالاضافة الى الاحتياطي رقما يواجه جميع مطالب رأس ماله ، وهذا يعنى أنه يجب أن يتساوى رأس المال والاضافي للاتحاد التعاوني مع الاصول بعد استقطاع النقدية والمطالبات المستحقة في صورة سندات يصدرها البنك أو الدولة أو سلطات البلدية أو في صورة رهونات عقارية حتى ثلثي قيمة الممتلكات الخاضعة للضريبة في المدن ، والى ٥٠ في المائة من قيمة الممتلكات الخاضعة



للضريبة في المناطق الريفية . وبعد ذلك يجوز سحب الانصبة  
 قديماً ، ذلك اذا ما حدث بـ علاوة على النص السابق - أن زاد  
 خارج قسمة قيمة الاسهم التي تمتلكها جمعية ما على جملة عدد  
 أعضائها ، عن متوسط الرقم الذي تحصل عليه اذا قسمنا جملة  
 رأس المال المساهم للاتحاد التعاوني على اجمالي عدد الأعضاء  
 في الجمعيات المنضمة اليه . على أنه اذا حدث في أي وقت ما  
 أن قص اجمالي رأس المال المساهم للاتحاد التعاوني وأمواله  
 عن الارقام المذكورة فان الجمعيات الاعضاء في الاتحاد التعاوني  
 تكون مجبرة على أن تدفع من جديد أنصبتها في حسابات  
 الاسهم الى المنظمة المركزية بالطريقة التي سبق شرحها .

#### الاحتياطي (أ) :

يلعب الاحتياطي دوراً بالغ الأهمية في تمويل نشاط الاتحاد  
 التعاوني . وتنص قوانين الاتحاد التعاوني على أن تخصص ٢٥  
 في المائة من الفائض السنوي الى الاحتياطي . غير أنه أصبح من  
 الصعب مراعاة هذا النص في الآونة الأخيرة . ولقد أدت الزيادات  
 الكبيرة من رأس المال المساهم والزيادة المستمرة في حجم  
 الإيرادات في الاتحاد التعاوني الى حدوث قسم متزايد باستمرار  
 الدفع في هذين البندين ، وكان من نتيجة ذلك أن الفائض لم  
 من فائض الاتحاد يستخدم في تغطية الفوائد والانصبة الموجبة

يكن ضخما على الدوام بحيث يمكن تغطية الانصبة على المشتريات والفوائد على رأس المال المساهم وتخصيص الاحتياطي بمعدل ٢٥ في المائة منه ، ويمكننا أن نرى في الصفحات التالية جدولاً

يبين تخصيص فائض الاتحاد التعاوني في عام ١٩٤٩ :

وهكذا نجد أن المبلغ ٦٠٦٤٤١ كرونة المخصص للاحتياطي لا يعادل إلا ما يبلغ ٦٤ في المائة تقريباً من إجمالي الفائض وتلاشى حدوث مثل هذه الثغرات أمكن إيجاد حل وذلك عن طريق إجراء تعديل في القوانين ينص على أنه إذا حدث أن جاء فائض الاتحاد التعاوني غير كاف لتغطية جميع مخصصات الفائض المنصوص عليه في قوانين الاتحاد ، فإن فائض المؤسسات الفرعية في الاتحاد التعاوني يرحل لتغطية فائض المنظمة المركزية .

وتنص الفقرة الأصلية لقانون تغطية مخصصات الفائض على

ما يلي :

« يخصص للاحتياطي ٢٥ في المائة على الأقل من الفائض المتبقى بعد استقطاع فوائد رأس المال المساهم وفقاً للقسم التاسع »

وينص القانون المعدل على :

« أن يخصص من بين الفائض المتبقى بعد أن حصل رأس المال المساهم على نصيبه من الأرباح طبقاً للقسم رقم ٦ والذي يبلغ



٢٥ في المائة يخصص للاحتياطي ، وإذا وصل الاحتياطي الى حد يعادل ٢٠ في المائة من رأس المساهم للاتحاد التعاوني ، فانه من الممكن حذف المخصصات للاحتياطي على شريطة أن يصل المخصص الكلي للاحتياطي في تلك المؤسسات التعاونية التي يمتلك الاتحاد التعاوني جميع الاسهم فيها الى مقدار يصل الى ما يوازي ٢٥ في المائة من الفائض الكلي للاتحاد التعاوني ومؤسساته التعاونية ، وفي ظل القانون المعدل فان احتياطي الاتحاد التعاوني سيستمر في الزيادة بنفس المعدل الذي كان سائدا في الماضي .

وخلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٥٥ زاد الاحتياطي الخاص بالاتحاد التعاوني بمقدار أربعة أضعاف تقريبا حتى بلغ ٢٩٨٣٦٠٠٠ كرونة ، بنسبة تصل الى ما يعادل ٢٢٩ في المائة من رأس المال المساهم للاتحاد التعاوني . وقد وصلت قيمة الاحتياطي الآخر الى ١١٥٩٢٠٠٠ كرونة في عام ١٩٥٥ بزيادة قدرها ٩٠ مليون و ٩٠٠ ألف كرونة على ما كانت عليه في عام ١٩٣٦ .

## صندوق التنمية الصناعية

ولقد انعكست زيادة النشاط الصناعي للاتحاد التعاوني في الارقام الخاصة بصندوق التنمية الصناعية للاتحاد التعاوني

وهذه الحصة التى تتكون من سندات القروض عامة قد زادت حتى وصلت الى ١١٨ر٢١٥ر٠٠٠ كرونة فى عام ١٩٥٥ مقابل ١٢٠ر٠٠٠ كرونة فى عام ١٩٣٦ . وهذه السندات تسمى بالسندات الصناعية ، ويصدرها الاتحاد التعاونى حتى يكون لديه حصة يستطيع بمقتضاها أن يوسع من نشاطه الإنتاجى دون أن يكون هناك حاجة الى السحب من مصادر رأس المال العادية، الامر الذى يؤدى الى ان يخطر بمنع او ابطاء تنمية النشاط القائم فى كل من ميدان الإنتاج وغيره من أوجه النشاط الأخرى العديدة التى يقوم بها الاتحاد التعاونى .

هذا وقد صدرت سندات الصناعية أصلا فى عام ١٩٠٨ عند ما أصبح لدى الاتحاد التعاونى أول مصنع خاص به . وهذه السندات قد صدرت لفترة تبلغ عشر سنوات ، وعلى الرغم من أنه قد اتفق على أن تدفع للمساهمين فائدة بحد أقصى قدره ٥ فى المائة الا أنه لم يكن من المستطاع دفع هذه الفائدة حتى ردت المبالغ الاصلية فى نهاية فترة السنوات العشر . ومنذ ذلك الاصدار الاول استمر الاتحاد التعاونى فى اصدار السندات الصناعية بشروط تختلف اختلافا طفيفا ، وبلغت قيمة القرض الذى أصدر أخيرا ٥ ملايين كرونة كقرض للتنمية الصناعية ، وقد أصدر عام ١٩٤٧ .



وفي عام ١٩٥٢ أصدر الاتحاد التعاوني قرصاً جديداً بمقدار أقصى يبلغ ١٠٠ مليون كرونة .

وهذه السندات بفائدة قدرها ثلاثة ونصف في المائة تدفع سنوياً ، ويتخذ السند نفسه شكل الورقة المزدوجة ، وعلى الصفحة الأولى شكل السند العادي مبيناً فائدة القرض وخلافه ، وعلى الصفحة الثانية لوحة لعشرة كوبيونات قيمة كل كوبيون ثلاثة ونصف في المائة من قيمة السند . ومن ثم إذا كانت قيمة السند ١٠٠ كرونة فإن صاحبه سيأخذ الكوبيون المعنى من الجمعية التعاونية التابعة للاتحاد التعاوني . وفي مقابلته سيتسلم ٣ كوبيونات و ٥٠٠ أور . ولا تدفع الفائدة مركبة إذا حان موعد سداد الكوبيونات دون أدائها .

ولقد انتقلت فكرة إصدار السندات التي قام بها الاتحاد التعاوني إلى الجمعيات المحلية . وهنا يتخذ هذا النشاط شكل ما يسمى بسندات الرهونات ، ومثل هذه السندات يقوم بإصدارها عدد من الجمعيات التعاونية التي تتزايد باستمرار . وفي ظل القانون السويدي يمكن رهن الملكية للدولة . فلا ينع المالك إلا أن يدفع للسلطات مقدارا صغيرا وفي مقابل ذلك يتسلم أوراق الرهونات ، ومن ثم يمكن إيداع هذه الأوراق في البنك أو في الاتحاد التعاوني في حالة جمعيات البيع بالقطاعي وهكذا يمكن إصدار السندات إلى هذا الحد من الضمان .

وقد استفادت جمعيات كثيرة من هذا القانون وأصبحت السندات التي تصدرها طريقة مثلى لتوفير النقود وتختلف نسبة الفائدة التي تدفع على سندات الرهونات حتى تصل إلى أكثر من الفائدة على رأس المال المساهم العادى ، غير أن ميزة السند هو أنه من الممكن بيعه فى حين أنه فى حالة رأس المال المساهم فإنه يستلزم مضى سبعة أشهر على الأقل وأحيانا ١٨ شهرا لسحب رأس المال ، فلا توضع أية قيود على هؤلاء الذين قد يمتلكون سندات الرهونات ، ونتيجة لذلك فإن جزءا من كل إصدار يتخذ طريقه إلى الجمهور العام بنفس الطريقة التى اتخذتها السندات الصناعية التى تصدرها الاتحاد التعاونى .

### أرصدة للتعليم والبحث

شهد عام ١٩٣١ حركة تخصيص رصيد للتعليم ، وهذا الرصيد الذى وصل الآن إلى ٧ ملايين كرونة بدأ استغلاله حتى أصبح من الممكن تنفيذ الأعمال التى يقوم بها الاتحاد التعاونى فى ميدان التعليم دون اعتبار للتقلبات التى تحدث فى الوضع الاقتصادى للحركة ، ولم يمس هذا الرصيد حتى عام ١٩٤٩ عندما اضطر الاتحاد إلى السحب منه لتغطية نفقات الأعمال التى تمت فى ميادين التعليم والارشاد .



وهكذا فإن تكاليف أوجه النشاط هذه قد واجهتها الجمعية التعاونية من دخلها العادي . وقد قام الاتحاد التعاوني بتخصيص حصة التعليم بمعدل ٥٠ ر في المائة من الإيرادات السنوية في حين خصصت نسبة مشابهة لحصة البحث . وقد تستغل الفائدة على المبالغ الرئيسية لهذه الحصص وحدها لتغطية تكاليف أوجه النشاط في ميادين التعليم والبحث . ويبلغ مقدار حصة البحث الآن ٥ ملايين كرونة تقريبا .

وعلى الرغم من القول بأن قيمة الاستثمارات في الملكية والضيايع قد وصلت الى ٢٢٥٠٠٠ ر ٢٣٠٠٠ ر ٢٢٥٠ كرونة - بزيادة قدرها ٢٢٥٠٠ ر ٢٤٠٠ ر ١٦٥٠ كرونة ، أو ٢٧٥٠ ر في المائة زيادة على نسبة عام ١٩٣٦ - فإن هذه الحصة من رصيد الاتحاد التعاوني قد انتقلت لصالح رأس المال . وعلى العموم ، فإن مقادير كبيرة - كما هو الحال في الجمعيات المحلية - استثمرت في التخلص من اكتشافها لقيم الملكية ، الأمر الذي يعنى أن قيمة الملكية والضيايع أعلى بكثير من القيمة التي كشفتها الإحصائيات . ولم يعد هناك الآن تخصيص لهذه الحصة .

وكان هذا هو الحال حتى عام ١٩٥٣ عندما وجد أن الملكية تستعيد مركزها السابق أثناء محاولة تخصيص رأس المال . وقد أظهر رأس المال الذي كان يزيد بمعدل بطيء بكثير عما

كان يزيد به معدل الملكية حتى عام ١٩٣٦ أظهر زيادة كبيرة خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٥٥ ، فقد بلغ بمقدار رأس المال في عام ١٩٣٦ ٢١٧٥٠٠٠٠ كرونة وهو أعلى من رأس مال عام ١٩٥٥ الذي وصل الى ٢٠٢٨٨٠٠٠ كرونة أعلى من رأس مال عام ١٩٣١ بنسبة ١٤٧٢ في المائة وأعلى من رأس مال عام ١٩٣٦ بنسبة ٨٣٢ في المائة وبمقارنة رأس المال بالمبيعات تضاعف رأس المال من عام ١٩٥٥ بمقدار ٤ر٤ ضعفا مقابل ٨ر٩ في عام ١٩٣٦ و ١١ر٥ ضعفا في عام ١٩٣١ و ٦ر٦ ضعفا في عام ١٩٢٦ .

والسبب في الاختلاف الكبير بين حجم رأس المال ومعدل إيرادات المبيعات هو أن حجم رأس المال لدى المصانع التعاونية قد زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة .

وأبرز مثال على ذلك هو مصنع زيت الطعام في كارلشامن . فخلال الحرب أصبح هذا المصنع بالاتفاق مع الدولة والمهيمنين على التجارة الخاصة المكان الوحيد الذي يمد جميع مصانع المسلى الصناعية في السويد بزيت الطعام .

وقد بدأ المصنع بتخزين كميات كبيرة منه قبل نشوب الحرب مباشرة في عام ١٩٣١ . وكان يهدف من وراء ذلك إلى



مساعدة المجتمع بهذه المادة الخام الهامة خلال الازمات المتوقعة ومنذ ذلك الوقت بدأ يزيد من كمياته المخزونة تدريجيا حتى وصلت قيمة ما يخزنه من كميات زيت الطعام حوالى ٦٠٠ مليون كرونة ، وتضمن الحكومة السويدية الاتحاد التعاونى ضد أى هبوط فى الاسعار وتقوم فى نفس الوقت بدفع فائدة على رأس المال المخصص للزيت المخزون للاتحاد التعاونى بالاضافة الى تكاليف التخزين .

وهناك مليون ونصف المليون من الكروونات من القيمة من فائض الاتحاد يستخدم فى بعض الفوائد والانصبة الموجودة الاجمالية لرأس المال وهى مخصصة لمصنع هنكل للصابون ، كان رأس مال هذا المصنع ضئيلا عندما استولى عليه الاتحاد التعاونى فى عام ١٩٤٨ ، وكان على الاتحاد التعاونى تبعا لذلك أن يعيد تخطيطه . وعلى العموم فان قيمة رأس المال الحقيقية تعتبر فى الواقع أعلى بكثير من قيمته التى ذكرتها الاحصائيات ، لأن اجمالى رأس المال - فى عام ١٩٤٧ - قد خفض الى ٤٥ فى المائة من السعر القطاعى السائد فى ذلك الوقت . وبالنسبة للحاجات المطلوبة من الجمعيات التعاونية فان تكاليف هذه الحاجات تصل الى ٦٥١ و ١٩ و ٨٢ كرونة

## التوزيع التجارة نقدا

ان المبدأ التقليدي لحركة التعاون في السويد الذي ينادى بعدم اபاحة التجارة قرضا يوجه الراى التعاونى في السويد اليوم نوجيها قويا ، تماما كما كان يفعل في الماضى . والآن يسير عمل الحركة باكملة على أساس تقدى محض . ودائما ماتكون الديون التى على الاعضاء للجمعيةات التعاونية نظير البضائع التى يأخذونها مقدما ، دائما ما تكون ضئيلة . وهذه الديون التى وصلت الى ٣٦ فى المائة من الايرادات فى عام ١٩٠٨ و ٥٥ ر . فى المائة من الايرادات فى عام ١٩٣٦ قد وصلت الى ٨٩ ر . فى المائة فقط من الايرادات فى عام ١٩٤٩ والى ١٤ ر فى المائة فى عام ١٩٥٥

وفى نطاق الحركة السويدية لا يوجد ما يعادل نظام التبادل فى الحركة التعاونية البريطانية ، ولا يوجد أيضا أى شكل من أشكال الشراء بالتقسيط أو رسائل مشابهة للدفع المؤخرويتخذ رد الحركة السويدية على التسهيلات الواسعة النطاق التى تكفلها التجارة الخاصة للمستهلكين شكل « صناديق ضمان السلفة » وتتضمن هذه الصناديق مبالغ تخصصها الحركة لاستعمالها بضمانات للبنوك وغيرها من المؤسسات ، بما فى



ذلك الاتفاقات التي تعقد مع قطاعات معينة من الحركة لامتداد أعضاء الجمعيات التعاونية بالسلفة .

ومن بين هذه الاتفاقات ذلك الاتفاق الذي عقد بين جمعية اسكلستونا التعاونية وبنك اسكلستونا للادخار ويتضمن هذا الاتفاق ما يلي :

إذا أراد عضو في جمعية اسكلستونا شراء احدى السلع الدائمة مثل جهاز استقبال أو ماكينة خياطة أو ما شابه ذلك . ولكنه في وضع لا يسمح له بالدفع نقدا فانه يستطيع أن يحصل على سلفة من البنك تصل الى ألف كرونة ، اذا ضمن موافقة كل من الجمعية التعاونية والبنك على أن يرد لها في ظرف سنة ، وعلى العموم ، اذا كان من الضروري أن يقصر في أدائها فان البنك يسترد نقوده من «صندوق ضمان السلفة» الذي أنشأه الاتحاد التعاوني .

## الحركة التعاونية لمؤسسة البيع بالقطاعي

تصل أكبر نسبة من تجارة الحركة التعاونية في بيع المواد الغذائية للمستهلكين في السويد الى ما قيمته ٨٠ في المائة من إيرادات الحركة التعاونية في السنة .

وفي الماضي جاء هذا الوضع نتيجة لضغط الظروف ، ومن ناحية أخرى نتيجة لسياسة الحركة التعاونية ، وعلى العموم فقد أصبح لدى الحركة التعاونية أخيرا امكانيات لضمان مساهمة أكبر في التجارة في السلع عن المواد الغذائية .

والى القارئ عبارات التالية التى اقتبست من تقرير قدمه الدكتور بوناو السكرتير العام للاتحاد التعاونى الى مدرسة التعاون الدولي في عام ١٩٤٩ وهى تبين بوضوح التطور الذى حدث :

« مشكلة تغير شكل التوزيع : عندما يرتفع مستوى المعيشة يصبح هناك ميل في معظم البلدان الى تخصيص جزء أكبر من الدخل القومى للتوزيع والخدمات . ومن البديهي أنه عندما يزداد الدخل القومى الى الضعف ، مثلا ، فإن المصاريف من أجل المواد الغذائية وغيرها من ضروريات الحياة تقل . وفي نفس الوقت تظهر النتائج على النحو التالى :

ستظهر تجارة المواد الغذائية في شكلها التقليدي زيادة في الكمية لمواجهة الزيادة الكبيرة في عدد السكان . وسيكون هناك زيادة سريعة في فروع التجارة في سلع أخرى - وأكثرها وأفضلها الملبس والاثاث والسلع المنزلية - . ولقد أصبح من المعتاد في كثير من البلدان أن يعمل أكثر من عضو في العائلة



خارج المنزل ومن ثم يحتاج الى تناول وجبة طعام أو عبدة  
وجبات في الخارج .

ويجب أن تلاحظ الحركة التعاونية التطور الذي أشير اليه  
آنفا حتى تستطيع تلبية الاحتياجات لمؤسسات تعاونية أكثر مثل  
محلات الاقسام والمطاعم العادية والمطاعم ذات الخدمة الثانية  
التي يخدم الفرد فيها نفسه بنفسه ، ووسائل التسلية في السفر  
وفي أوقات الفراغ ، والمواد الغذائية المطبوخة التي توزع على  
ربات البيوت اللائي يعملن خارج منازلهن وغيرها من المؤسسات  
التعاونية الأخرى .

وأود بعد عرض هذه الامثلة من المشكلات الجارية للحركة  
التعاونية اليوم أن أصل الى هذه النتيجة التي قامت على التجربة،  
في رأي أن الحركة التعاونية على الأقل اختيارا نظريا بين اعتبارين  
بديلين في تطورها في البيع بالقطاعي في المستقبل . الاول هو أنه  
ينبغي على الحركة التعاونية أن تحاول التوسع كثيرا بقدر الامكان  
في تلك الفروع التقليدية التي بدأت فيها أول نشاطها ، مثل  
انشاء محال جديدة للمواد الغذائية من الانواع التقليدية ويعنى  
الاعتبار الثاني أنه يجب على الحركة التعاونية أن تحاول توجيه  
التطور في ميادين جديدة وتحاول تجربة طرق جديدة للبيع  
بالقطاعي . ومن الطبيعي أن هذا الاعتبار الأخير لا يعنى أنه

ينبغي على الحركة التعاونية في مثل هذه الحالة أن تحجم كمية  
عن فتح مجال للمواد الغذائية على النظام التقليدي . وعلى  
الرغم من أن ذلك ليس في الواقع مسألة بديل يحل محل الآخر  
فأني أعتقد أنه من الجدير اعتبار هذين الاتجاهين المحتملين للتطور  
كاتجاهين منفصلين .

ولنأخذ مثلاً حالة الحركة التعاونية في السويد ، فهذه الحركة  
قوم الآن بـ ٢٥٨ في المائة من تجارة البيع بالقطاعي الإجمالي  
في البلد طالما أن المواد الغذائية هي المعنية ، وأحياناً تقوم بأكثر  
من ١٢ في المائة من التجارة الكلية للبلد في جميع فروع التجارة .  
ومعظم التعاونيين في بلدنا لا يعتقدون أنه من الضروري زيادة  
النسبة التعاونية في تجارة المواد الغذائية حتى يجعلونها تقدر  
نسباً بين ٥٠ و ٧٥ في المائة إذا كانت النسبة بين ٣٠ و ٤٠ في المائة  
من التجارة الكلية للمواد الغذائية ستكون كافية لتمكنهم من جعل  
الغالبية الطاغية للمستهلكين في السويد تختار بين المحل التعاوني  
والمحل الخاص .

وهذا يعني من وجهة نظر الاقتصاد الاجتماعي المقدار الذي  
يمكن أن يكون كافياً للحصول على الفائدة للمستهلك والمجتمع  
السويدي والحيولة دون وجود منافسة حرة بين المشتغلين بالبيع  
بالقطاعي وإذا كان هذا صحيحاً فإنه يبدو على العموم أن المستهلك



سيجنى فائدة أكبر من الاستفادة من التوفير والاقتصاد التعاوني بطريقة تؤدي الى التوسيع في فروع التجارة هذه التي لم تدعمها الحركة بما فيه الكفاية حتى الآن . وفي نفس الوقت سيكون من المهم جدا ، بالنسبة للمستهلك ، ضرورة قيام الحركة التعاونية بتنفيذ التجارب في طرق البيع بالقطاعي الجديدة بما في ذلك صرف النقود حتى يمكن الاحتفاظ بالخطوة الاولى في نطاق الحركة التعاونية ، بدلا من السماح بأن تكون في نطاق التجارة الخاصة ، ومن المؤكد أن الحركة التعاونية للمستهلكين في السويد ستفضل الاعتبار الثاني في اختيارها بين الاعتبارين البديلين السابقين . وأود أن أوضح الاتجاه التعاوني في السويد في هذا المجال بأن أقول ان الاعضاء بوجه عام لا ينظرون الى حركتهم كفاية في حد ذاتها ولكن كوسيلة لتحقيق أقصى درجات النجاح في التوزيع ، الامر الذي سيعود بالنفع على المستهلكين من الناحية العامة بصرف النظر عما اذا كانوا منظمين تعاونيا أو لا .

## الارقام الاجمالية للبيع

كان تطور تجارة البيع بالقطاعي الخاصة بالحركة التعاونية حتى عام ١٩٣٦ طفيفا ، على الرغم من أنه كان واضحا ، اذا

قورن بتطور هذه التجارة من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٥٥ . لقد  
 زادت تجارة البيع بالقطاعى التابعة للحركة التعاونية من عام  
 ١٩٢١ الى عام ١٩٣٦ ، بنسبة ٩٢ فى المائة . وقد وصلت قيمة  
 المبيعات الاجمالية فى هذه الفترة الى ٤٣٧٧٧٠٠٠٠ كرونة فى  
 حين وصلت نسبة تجارة البيع بالقطاعى من عام ١٩٣٦ الى عام  
 ١٩٥٥ ٤٩٣ر٣ فى المائة أو بقيمة اجمالية قدرها ٢٥٩٧٠٩٠٠٠٠  
 كرونة ، وهذا الرقم يشمل ايرادات محل الاقسام التى تبلغ ٨٩  
 مليون كرونة ، وهذا المحل قد استولت عليه الجمعية التعاونية  
 باستوكهم من الاتحاد التعاونى فى عام ١٩٤٥ ، ويعتبر الآن  
 كجزء من ايرادات هذه الجمعية ، وتشمل بعض الارقام القليلة  
 التى لم تدرج فى القيمة الاجمالية ايرادات عدد من محال بيع  
 الحديد وعدد قليل من محال بيع الاحذية يمتلكها ويديرها الاتحاد  
 التعاونى ، وقد وصلت ايرادات هذه المؤسسات فى عام ١٩٥٥  
 الى ٥٧٦٢ر٠٠٠ كرونة ثم وصلت الى ٩٣٥٠ر٠٠٠ كرونة  
 ومنذ عام ١٩٣١ زاد متوسط المبيعات لكل عضو فى الجمعيات  
 التعاونية بشكل ملحوظ ، وعلى العموم يرجع الكثير من هذه  
 الزيادة فى السنوات العشر الاخيرة الى التضخم المطرد الذى نشج  
 عن الحرب .  
 وبالنسبة لمسألة نفقات وتكاليف البيع بالقطاعى فان المخطط



في هذين البلدين الذي أصبح واضحا في عام ١٩٣٤ لم يقبل  
في استمراره فحسب ، بل زاد زيادة مطردة ، ويمكن القول  
بأن تحسين الخدمات والمحال وغيرها يرجع الى جانب من هذا  
الاتجاه العكسي، ويعزى أكبر جانب منه ، أي حوالي ٨٠ في المائة  
الى الزيادة في تكاليف الاجور .

وبمقارنة متوسط التجارة لكل عضو في الحركة السويدية  
التعاونية بالحركات الاخرى ، مثل تلك التي في بريطانيا العظمى،  
فانه يجب الاعتراف بهذه الحقيقة ، وهي أنه من المألوف أن يكون  
هناك فرد لكل أسرة في السويد عضو في الجمعية التعاونية  
للبيع بالقطاعي في حين سيكون لدى الأسرة في بريطانيا عدة  
أشخاص من بين أعضائها ينتمون لمثل هذه الجمعية .

وفي نهاية عام ١٩٥٥ كان لدى جمعيات البيع بالقطاعي ما  
يقرب من ٧٨٨٢ محل وبعض مراكز للبيع ، وكان متوسط  
بيع كل محل ٣٢٩ر٤٩٦ر٠٠٠ كرونة ومتوسط الاعضاء في كل  
محل ١٣٨ عضوا وهذا يعني أنه منذ عام ١٩٣٦ زاد عدد المحال  
بنسبة ٨٢ في المائة وزادت الايرادات بنسبة ٢٢٦ر٧ في المائة ،  
في حين زادت نسبة العضوية لكل محل بمقدار ٢ر٢ في المائة .

وقد وصل الفائض الاجمالي لجمعية البيع بالقطاعي — في عام ١٩٥٥ — وصل الى ٤٨٣٥٨٠٠٠ كرونة ، أي بنسبة ١٨٦ في المائة من الايرادات وبلغ الفائض الصافي ٨٨٦١٠٠٠ كرونة أي بنسبة ٣٤ في المائة ، ولم يطرأ أي عجز عن أعمال السنة .

ويكاد يكون الوضع فيما يتعلق بتوصيل الطلبات للمنازل مشابه لما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية . ولقد قدمت لنا الحرب الرد على مسألة ما إذا كانت المنافسة ستجعل الحركة التعاونية تعمل على توسيع نطاق توصيل الطلبات للمنازل أم لا . ومنذ نشوب الحرب أدى توزيع البترول بالبطاقات والصعوبات في الحصول على العمال ولا سيما الذين يقومون بتوصيل الطلبات الى المنازل أدى ذلك الى منع هذه المسألة من أن تصبح من المسائل الهامة . وعلى العموم فبالعودة الى الازمنة الأكثر طينعية سنجد أنه من الواضح أن مسألة توصيل الطلبات الى المنازل على وجه حسن من المحتمل أن تصبح في الاولوية أكثر وأكثر . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن التاجر الخاص ، ولا سيما التاجر الصغير، يعمل كل ما في وسعه لكي يجعل أكبر قدر من ذلك ممكناً . ويبدو كما لو كان أفراد الشعب السويدي أكثر استعداداً لدفع أسعار السلع بزيادة قليلة — وفي بعض الحالات يأخذ الذين يقومون بتوصيل الطلبات



دون زيادة اضافية في الأسعار - على أن تصل اليهم سلعتهم وهم في منازلهم . وإذا استمر هذا الاستعداد قائما فان الحركة التعاونية لن يكون أمامها أى بديل غير ان تتعهد بوضع نظام لتوصيل الطلبات على نطاق واسع . وفي الوقت الحاضر تضع الحركة ثقتها في المحال ذات الخدمة الذاتية والأسعار المخفضة لجذب زبائنهم الى محالهم .

## مساهمة التجارة القومية

قلما تميز المحاولات التي تبذل للحصول على أرقام تبين نسبة التجارة القومية التي تقوم بها الحركة بشئ قريب من الدقة .

ولا يوجد في السويد أى قانون يحتم على الهيئات التجارية نشر أية إحصائيات اضافية لبيان مسدى ما وصلت اليه عملياتهم التجارية . ومن ثم ، فان أية إحصائية تصدرها الحركة التعاونية فيما يتعلق بمساهمتها في التجارة القومية لا يمكن أن تكون أكثر من تقديرات تقريبية ، وفيما يلي أهم النسب المئوية التي أصدرتها الحركة (١) :

(١) قسمت بعض الأرقام هنا على أساس إحصائيات الإنتاج وهذا يعنى أن جزءاً منه قد صدر

النسبة المئوية للتجارة في جميع القروع التي تساهم فيها  
الحركة :

الحركة	النسبة المئوية
١٥	النسبة المئوية في المواد الغذائية
من ٢٠ الى ٢٥	النسبة المئوية في البن
٢٥	النسبة المئوية في زيت الطعام
من ٩٠ الى ٩٥	النسبة المئوية في المسلي الصناعي
٢٨	النسبة المئوية في الدقيق
٢١	النسبة المئوية في دقيق الشوفان
٢٥	النسبة المئوية في المكرونة
٣٠	النسبة المئوية في معاطف العمال
من ٢٠ الى ٢٥	النسبة المئوية في الاحذية
من ١٠ الى ١٢	النسبة المئوية في اطارات السيارات
٣٠	النسبة المئوية في الادوات الصينية المنزلية
من ٣٠ الى ٣٥	النسبة المئوية في اللمبات الكهربائية
١٨	

## الخدمة الذاتية

وبافتتاح محل الخدمة الذاتية في مدينة موتالا في جنسوي  
السويد خلال عام ١٩٣٩ ، اتخذت حركة المستهلكين السويدية

الخطوة الاولى فى ميدان تعرف التجارة الخاصة بأهيمته فى الوقت  
الخالى . وفى الواقع أعيد تحويل المحل فى مونتالا فى نهاية الامر الى  
محل للخدمة الذاتية ، وافتتح محل آخر للخدمة الذاتية خلال عام  
١٩٤١ فى أستوكهلم ولكنه فشل فى اظهار نتائج اقتصادية ناجحة .  
غير أنه يجب أن يقال فيما يختص بصلابة الحركة وبعد نظر زعمائها  
أن النجاح الحاضر لنظام الخدمة الذاتية التعاونى فى السويد قد  
أثبت تعمق هذه الصلابة وبعد نظر زعماء الحركة . وتعلقت  
الحركة دون وجل من التيارات المفسدة بمحلها الموجود فى  
أستوكهلم واستمرت فى اجراء تجاربها فيه ومحسولة انجاحها .  
وبانتهاء الحرب أتاحت الفرصة أمام الاتحاد التعاونى لارسال  
البعثات عبر الاطلنطى لدارسة نظام الخدمة الذاتية فى أمريكا .  
وكانت النتيجة أنه فى عام ١٩٤٧ أعيد بناء محل أستوكهلم الاصل  
تماما وأصبح صورة طبق الاصل لمحل أمريكى للخدمة الذاتية .  
وبمجرد أن افتتح المحل أصبح من الواضح أن الحركة قد وصلت  
الى الحل . فقد كان المحل ناجحا . وبعد ذلك توالى افتتاح محال  
للخدمة الذاتية بسرعة فائقة فى جميع أنحاء السويد ، ويتميز كل  
محل بالطابع الأمريكى ( ولا تدعى الحركة بأنها قدمت تحسينات  
فى نظام الخدمة الذاتية على الرغم من انها هى التى ابتكرته فى  
السويد ، ولكنها قد سارت على نهج النظام الأمريكى مع تكييفه طبقا  
للظروف المحلية ) .



وفي السويد تبين ان أفراد الشعب هناك قد كفوا أنفسهم  
للتحول الى نظام محال الخدمة الذاتية بسرعة مذهشة ، ومنقطع  
هؤلاء الذين عبروا عن تفضيلهم للنظام الجديد كانوا يعملون كما  
لو كانوا قد اعتادوا نظام الخدمة الذاتية طوال حياتهم . وغالبا  
ما يواجه القدامى متاعب ولكن لا يلبثون أن يتغلبوا على هذه المتاعب  
ان عاجلا أو آجلا ، وسرعان ما يعبرون عن إعجابهم لنظام الخدمة  
الذاتية . ولقد أعدت الحركة التي أدركت أن هذا التحول  
المفاجيء من نظام الخدمة الشخصية الى نظام يهدف الى ترك العميل  
في محل مليء بالسلع ولا يعرف ماذا يفعل أو أى السلع التي  
يختارها الامر الذي يثير القلق واللبلة - أعدت الحركة نظاما يكفل  
وضع عدد من المساعدين الكفاء في كل محل يفتح حديثا لمساعدة  
الملاء في الايام القليلة الاولى حتى يتعودوا على النظام الجديد .

أما الميزتان اللتان يتمتع بهما نظام الخدمة الذاتية واللذان أدركهما  
العميل فهما التخلص من الفترات الطويلة من الانتظار حيث يتم  
فيها القيام بخدمته ، والواقع ان عمليات الشراء يمكن ان تتم دون  
الحاجة الى طلب تخليص السلع على مرأى ومسمع من رواد المحل  
بي وقد عبر عن ادراك - هذه النقطة الاخيرة نسبة كبيرة وغير  
متوقعة من ربات البيوت اللائي صرحن بأن نظام الخدمة الذاتية  
يساعدن على شراء حاجاتهن طبقا للمبالغ التي في حوزتهن وطبقا

لأذواقهم دون الاهتمام بما قد يقوله الناس في المحل الذين غالبا ما يكونون من الجيران ) .

وعلى العموم ، فإن تطور الخدمة الذاتية للحركة منذ عام ١٩٤٧ قد أظهر نتائج مرضية للغاية في حين لم تحدث أية أخطاء خطيرة . وعلى العموم ، فقد أظهرت التجربة بعض النقط التي تحتاج الى البقطة بصورة مستمرة . فمثلا ، تبين بوضوح أن امكانية الحصول على الخدمة الشخصية في محل للخدمة الذاتية سببي استغلالها بكل تأكيد تقريبا . وهذا يعني انه اذا كان من الممكن تحقيق فوائد الخدمة الذاتية تحقيقا كاملا ، فيجب تحديد الخدمة الشخصية تحديدا تاما ولا تطبق الا في حالة السلع التي لا تباع لأسباب خاصة - الخدمة الذاتية . وهناك نقطة أخرى تتعلق بتنظيم المحل . فينبغي تنظيم المحل بحيث يمكن تشغيل العدد الأقصى من موظفي المحل في أقسام مراجعة السلع خلال فترات محددة . وفي بعض محال الخدمة الذاتية في أستوكهلم يسير العمل بطريقة نجعل جميع الموظفين يستطيعون العمل في أقسام مراجعة السلع خلال فترة محددة . وغالبا ما يكون هناك موظفان أو أكثر في كل قسم للمراجعة . فيراجع أحدهم مشتريات العملاء ويسلم ثمناتها ويضع الآخر السلع في الحقائب ، بينما قد يسلم ثالث الزجاجات الفارغة ( وقد جعل عدم وجود نظام عام لتوزيع الإلبان في السويد مشكلة علاج الزجاجات الفارغة مشكلة هامة ) .

وهناك نقطة أخيرة طالما تثار كثيرا عندما يناقش نظام الخدمة الذاتية ، وهى ان نجاح نظام الخدمة الذاتية يتطلب الموافقة عليه مائة فى المائة وتبين التجربة أنه بينما لا تؤدي نصف الاجراءات لا الى نتائج ضعيفة وغير مرضية ، فان الموافقة التامة على الفكرة بالاضافة الى الاستمرار فى بذل الجهود لتدعيم النظام عن طريق دراسة دقيقة لموقع المحل وصنع الاعلفه ذات الطابع المعين ، واجراء تجارب مستمرة خاصة بالمساعدات الآلية لتطبيقها فى كل من المحل والمخزن - لن بكلل كل هذا بالنجاح اقتصاديا فحسب ، بل سيثبت قدرته على تقديم خدمة حقيقية للعميل .

وتشمل المساعدات الآلية التى أدخلت فى نظم محال الخدمة الذاتية فى السويد نظام الحزام الناقل الذى يقوم بنقل البضائع من المخزن الى المحل وبالعكس ، وحزام آخر لنقل الزجاجات بالقرب من مناخذ المراجعة حيث يضع الصراف عليها الزجاجات الفارغة لنقلها الى المخزن ، وحزام آخر أيضا خاص بنقل الزجاجات وهو معد بحيث يضع العميل عند دخوله المحل أية زجاجات فارغة فى فتحات فى الحائط . وتعود كل زجاجة خاصة بالعميل الذى يذكر نوع السائل الذى يريد وضعه فيها أوتوماتيكيا عن طريق الحزام الناقل وتمر بالصراف الذى يتسلم قيمة تعبئتها من العميل . وبالإضافة الى



المساعدات التي ذكرت آنفا هناك عدة تجارب أخرى في دور التطور تتعلق بفكرة تطبيق النظام الآلي في مجال الخدمة الذاتية .

وأما فيما يتعلق بالزيادات في المبيعات التي نجمت عن التحول إلى نظام الخدمة الذاتية فإن هذه الزيادات تبين أن متوسط الزيادة يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ ٪ لكل محل . ولم تلق الأرقام الخاصة بالسلع التي يستهلكها الفرد اهتماما كبيرا . وعلى الرغم من ذلك فمن الواضح أن المبيعات من الأصناف مثل الجبن والسلع المحفوظة قد زادت بصفة أساسية في حين زادت المبيعات أيضا من مسحوق الغسيل والصابون بالإضافة إلى أنواع خاصة من أدوات التجميل . ومن المعتقد أن الزيادات السابقة ترجع إلى حد كبير إلى الحقيقة بأن هذه السلع يمكن عرضها في محل الخدمة الذاتية بطريقة تجعلها أكثر جاذبية للعميل . وقد ثبت صحة ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بأصناف معينة مثل فرش الأسنان وغيرها التي يشعر الناس بميل لشرائها لأنهم يرونها دائما معروضة أمامهم .

ومدى ما يحمله محل الخدمة الذاتية من سلع أوسع كثيرا من مدى ما يحمله محل متوسط للخدمة الشخصية في السويد فيحتوي محل الخدمة الذاتية على مواد البقالة واللحم ومنتجات الألبان والخبز والمستحضرات السكرية والفاكهة .

ويورد أصحاب المصانع كثيرا من السلع الجاهزة في علب من

التصدير والزجاج والورق الكرتون والورق المساذى ، غير ان الاصناف التى تستهلك كثيرا مثل الجبن واللحم وأنواع خاصة من الفاكهة والخضروات تغلف فى ورق السلوفان وورق ( الزبدة ) المغطى بطبقة دهنية . ويتم تغليف كثير من هذه السلع فى مراكز إنتاجها ، غير أنه ما زالت تجرى عمليات التغليف لاصناف كثيرة فى المحال .

وتوضع منتجات الالبان واللحم ومنتجات اللحوم على مناضدة تكون من رف الى ثلاثة أرفف فى ركن بارد . وتستعمل المنضدة ذات الثلاثة أرفف بصفة رئيسية لمنتجات الالبان ، فيوضع اللبن فى الرف الاسفل ويوضع الزيت والبيض وغيرها فى الرفين الآخرين وعادة ما تستقل المنضدة ذات الرف الواحد فى حفظ اللحوم ومنتجاتها .

وتوضع الحلويات وهى جاهزة التغليف فى مكان بارد فى المحل . وتباع الشيكولاته اما على منضدة مراجعة السلع أو فى قسم خاص للخدمة الشخصية ، ملحق بمحل الخدمة الذاتية ، يقوم ببيع الخبز والحلويات واللبن ( ومثل هذه الاقسام الخاصة يمكن ان تقوم بالبيع خلال اوقات الاجازات الطسوية عندما يباع الخبز والحلويات واللبن بين الساعة الثامنة والساعة العاشرة صباحا طبقا للقانون السويدى ) .

وينص القانون أيضا على عدم امكان بيع منتجات التبغ في محال بيع المواد الغذائية في المدن السويدية ، ولكن عندما تكون مثل هذه السلع للبيع في محال الخدمة الذاتية في المناطق الريفية فانها توضع بالقرب من الصراف .

وعندما ارسل الاتحاد التعاوني البعثات لدراسة فن الخدمة الذاتية في أمريكا ، لم يكن ذلك كل ما فعله لادخال هذا النظام على نطاق واسع في السويد . فقد تعاون الاتحاد مع جمعيات البيع بالقطاعي لايجاد اشكال من التغليف تناسب الخدمة الذاتية وساعدها ايضا بكل ما يستطيع للبدء في افتتاح محال للخدمة الذاتية التابعة للحركة التعاونية مزودة اليوم بتركيبات أمدها بها قسم خاص في الاتحاد التعاوني بدأ عمله لهذا الغرض . وتمتاز المناضد التي يتم عندها مراجعة السلع بانها مناضد مزدوجة تحتوي على أرفف لسحب أوراق أو حقائب وغيرها ، وأدراج على عجل لاستقبال الزجاجات الفارغة ، وصناديق لعرض السلع التي تباع مباشرة من على المنضدة وكرسي ليجلس عليه الصراف . وقد صممت العربات التي يستخدمها العملاء على الطراز الأمريكي ، وهي لا تشغل فراغا كبيرا . وعلى الرغم من اقبال الناس على استعمال هذه العربات فما زالت السلالات ذات الشبكات السلكنية تستعمل الى حد بعيد .



وتشبه بقية التركيبات كثيرا تلك التي تستعمل في محال  
الخدمة الشخصية فيما عدا آلة تسجيل النقد التي تتخذ طابع  
« القوائم » ، أي أنها تبين سعر مشتريات الفرد بالإضافة الى  
المبلغ الاجمالي الأخير . وتتضمن أيضا معدات المحل مطحنة  
للبن . وأحيانا يقوم بعملية الطحن الصراف وأحيانا يقوم بها  
العملاء بأنفسهم باستعمال مطاحن سهلة تدار بالكهرباء . وإذا  
أجريت عمليات الشراء باتباع نظام الخدمة الشخصية فإن على  
الزبون أن يذهب الى منضدة الصراف بذاتها ويأخذ رقما ثم  
ينتظر حتى يجيء دوره أو يقوم بشراء بعض الأشياء الأخرى من  
أرفف الخدمة الذاتية . ولا يجبر العملاء عند دخول محال الخدمة  
الذاتية التابعة للحركة على ترك حقائبهم التي يأخذونها معهم  
لشراء حاجاتهم على مناضد المراجعة . وبدلا من ذلك توضع  
ملاحظة على هذه المناضد ترجو العملاء تسهيل عمل الصراف  
بفتح حقائبهم للتفتيش .

ولما لم تكن محال الخدمة الذاتية غير قائمة في السويد بأعداد  
وفيرة في أي وقت ، فمن الصعب الحصول على متوسط الارقام  
الخاصة بالتجارة أو أية احصائيات أخرى يمكن الاعتماد عليها  
اعتمادا فعليا . وعلى العموم ، فحتى وقتنا الحاضر يتردد متوسط  
بيع كل عامل من الشهر بين ما يقرب من ستة آلاف وسبعة آلاف

من الكروونات ، في حين انخفضت قائمة الاجور بنسبة ٢٠ ٪  
 تقريبا . وكقاعدة عامة تبلغ الأجور في مجال الخدمة الذاتية ٧ ٪  
 من الإيرادات بينما تبلغ ١٠ ٪ في مجال الخدمة العامة وعلى  
 العموم ، فإن جزءا من هذا الفرق تغطيه مصاريف التعبئة ونقل  
 السلع من المركز الرئيسى على الرغم من أن هذه الكمية ضئيلة  
 جدا . ويبين معدل ما يصحب من المبالغ اختلافا ضئيلا لكل من  
 نوعى المحليين اذ يبلغ في المتوسط بين ١ أو ١/٢ ٪ ويكاد يكون  
 معدل الإيرادات أيضا الذى يبلغ حوالى ٢٠ ضعفا في السنة مشابها  
 في كل من نوعى المحليين ، الا أن محل الخدمة الذاتية عادة مسبا  
 تستوعب كميات أكبر من السلع .

ومطبقا للتطور السريع لنظام الخدمة الذاتية ، فإن تدريب  
 الموظفين قد ترك جانبا الى حد ما ، ولحل هذه المشكلة أدخلت  
 الجمعية التعاونية في استوكهلم في برنامج المهندسين الذى يقوم  
 بتدريب موظفيها منهاجا خاصا للخدمة الذاتية يشمل برنامجا  
 تدريبيا منفصلا للصرافين والمديرين . والأغلبية الكبرى من الموظفين  
 في مجال الخدمة الذاتية من النساء . فمثلا وصل عدد النساء  
 في الجمعية التعاونية في استوكهلم الى ٢١٦ امرأة مقابل ٧٥ رجلا .

ومن قبل أعلن أن التجارة الخاصة قد بدأت حديثا تدرك  
 أهمية الخدمة الذاتية . ويمكن الحكم على مدى تعاونها ووقوفها

بجانب حركة المستهلكين من الحقيقة بأنه سيكون لدى الحركة التعاونية في نهاية العام ١٩٧٩ ر١ محلا للخدمة الذاتية في جميع أنحاء السويد و١١٢ منهم في استوكهولم وتبلغ مساحة أكبر محل ٣٢٠ متر مربع ، في حين يبلغ متوسط الحجم بين ١٥٠ و ١٨٠ متر مربع ، في حين يبلغ متوسط الحجم بين ١٥٠ و ١٨٠ متر مربع . ( وتشمل هذه المساحات حجرات للتخزين وحجرة للموظفين ) . ويوجد في ميدان التجارة الخاصة ، من ناحية أخرى ٩٤٦ محلا ، الا أن كل هذه المحال أصغر من متوسط حجم المحل التعاوني للخدمة الذاتية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الحركة في تقدم مستمر من ناحية دراسة الطرق التي تؤدي الى تطبيق نظام الخدمة الذاتية على أوسع نطاق . ومن المؤكد أنه ليس من المستبعد في شيء أن تبدأ محال الخدمة الذاتية التي تقوم ببيع السلع الجافة في الظهور في السويد ( وقد خصص عدد كبير من محال الخدمة الذاتية من قبل أقساما لبيع السلع الجافة ، في حين تحول مخزن السلع الجافة الذي يوجد في نفس المبنى الرئيسي للاتحاد التعاوني تحول هذا المخزن كلية تقريبا الى قسم للخدمة الذاتية ، يبيع الاثاث وحتى الدراجات بهذه الطريقة ) ، في حين لا يوجد أي جدال فيما يتعلق بمحال المواد الغذائية الملحق بها بوفيات تسير على نظام الخدمة الذاتية .



## توزيع البيع بالجملة

لم تتفوق إيرادات الاتحاد التعاوني على إيرادات جمعيات البيع بالقطاعي فحسب ، بل زادت بسعدل أسرع من معدل مبيعات جمعيات البيع بالقطاعي ، ومن ثم تمثل نسبة متزايدة باستمرار عن نسبة تجارة الجمعيات بالقطاعي . وبنشوب الحرب في عام ١٩٣٩ تدهورت إيرادات الاتحاد التعاوني باستمرار بالنسبة لمبيعات جمعيات البيع بالقطاعي حتى عام ١٩٤٩ . فقد انخفضت نسبة إيرادات الاتحاد التعاوني التي كانت تمثل ٤٥٢٪ من مبيعات الجمعيات في عام ١٩٣٦ الى ٣٢٠٪ في المائة بالنسبة لهذه المبيعات ( وقد وصلت هذه النسبة الى ٣٣١٪ في عام ١٩٥٥ ) . وإذا كانت هذه النسب المئوية تدعو الى مناقشة ولاء جمعيات التبيع بالقطاعي نحو منظماتها المركزية ، فان اعتبار الحقائق التالية سيجعل من الواضح أن نسبة ولاء الجمعيات المحلية حتى عام ١٩٣٩ بالنسبة للسلعة الرئيسية التي كانت يمدّها بها الاتحاد التعاوني ولا سيما تلك التي كان يقوم بإنتاجها الاتحاد التعاوني بنفسه - قد وصلت الى مائة في المائة تقريبا ، وان الظروف التي خلقتها الحرب كانت المسئولة بصفة رئيسية عن التدهور الذي حلّ بها . فأولا ، كانت مبيعات الاتحاد التعاوني تذكر بأسعار الجملة ، في حين كانت مبيعات جمعيات البيع بالقطاعي تذكر

باسعار التجزئة . ثانيا ، كانت الجمعيات تبيع كميات كبيرة جدا من السلع التي لا يبيعها الاتحاد التعاوني مثل اللبن واللحم والتبغ وغيرها ، أو تلك السلع التي تبيعها بكميات ضئيلة مثل الملابس والمصنوعات المعدنية وغيرها ( ومنذ الحرب زادت التجارة في هذه السلع بشكل كبير وكانت هناك محال كثيرة افتتحت في السنوات التي أعقبت الحرب قاصرة تقريبا على التجارة في مثل هذه الأصناف . ) ثالثا ، كانت الجمعيات تبيع كميات كبيرة من السلع تنتجها بنفسها أو بواسطة مؤسسات تعاونية اتحادية محلية مثل اللحم المشوى والخبز الافرنجى والمياه المعدنية . ومرة أخرى يحدث تطور كبير منذ الحرب . فوصلت إيرادات الجمعيات التعاونية الاتحادية التي كانت تبلغ ٥٥٤ر٦٢٤ر٧ كرونة في عام ١٩٣٦ الى ٠٠٠ر٩٧٠ر١٧٣ كرونة في عام ١٩٥٥ . رابعا ، بنشوب الحرب وتقص السلع والمواد الخام تبعاً لذلك نصّح الاتحاد التعاوني الجمعيات بالحصول على الامدادات من المصادر الخارجية كلما أمكن ذلك ، وبهذه الطريقة تمكنت من أن تكمل الامدادات التي حصلت عليها من الاتحاد التعاوني نفسه . وكان الاتحاد التعاوني ، مثل منافسيه ، خاضعا لنظام الامداد المحدد الذي سار على سياسة ثابتة لا يجعله من غير الممكن زيادة امداداته للجمعيات بالنسبة للزيادة في التجارة التي تكفلها هذه الجمعيات وعند ادراك أن إيرادات جمعيات البيع بالقطاع قد زادت من عام

١٩٣٩ الى عام ١٩٤٥ من ٥٨٧ر٦٧٠ر٠٠٠ كرونة الى ٩٧٧ر٦١٠ر٠٠٠ كرونة ، وحتى عند التماس العذر للتضخم المستمر للكرونة ، فانه يصبح واضحا أن الضغط على جميعيات البيع بالقطاعى الذى سببه نظام الابداد المحدد للقيام بعملیات شراء من أماكن أكثر من الاتحاد التعاونى هذا الضغط كان كبيرا .

وخلال السنوات التى أعقبت الحرب اختفى كثير من أوجه النقص والقيود ، غير انه ما زالت هناك بعضها . ومن أهمها نقص فى المواد الخام الذى أعقبته أزمة بسبب القيود المفروضة على توسيع المصنع .

وربما لو أدرك الاتحاد التعاونى من قبل الظروف التى من المحتمل أن تظهر فى أعقاب عام ١٩٣٩ لاستغل رأس المال الذى استثمر لتطوير بعض المشروعات الإنتاجية مثل صناعة الأسمدة وغيرها فى تطوير إنتاج السلع التى تبيعها جميعيات البيع بالقطاعى بدلا من ذلك بكميات أكبر كثيرا عما كانت تبلغ من قبل . ويبدو على ضوء الأمور القائمة اليوم أنه من الضرورى مضى بعض من الوقت قبل أن يصبح الاتحاد التعاونى قادرا على تطوير نشاطه الإنتاجى بما فيه الكفاية حتى يواجه تلبية جميع الطلبات المتزايدة ولا يقع أعضاء الاتحاد التعاونى تحت أى ضغط للحصول على مشترياتهم من مؤسساتهم المركزية ويستطيعون ، اذا وجدوا



من يرغب ويقبل شراء أسهمهم ، الانسحاب من عضويتهم في أي وقت كما يريدون . وعلى الرغم من أن الأسباب الحكيمة تؤدي إلى وجود ولاء بين جمعيات البيع بالقطاع وبين المؤسسة المركزية ، فما زال الإدراك الحقيقي يكمن في قدرة الاتحاد التعاوني في مد المستهلكين بالسلع والخدمات على أساس الاسعار المنخفضة والأنواع الممتازة والإدارة الحكيمة . وما زالت الحصة التي يدفعها الاتحاد التعاوني ١ / ٪ .

## توزيع السلع بالنسبة لجمعيات البيع بالقطاع

وأما فيما يختص بمسألة توزيع السلع بالنسبة لجمعيات البيع بالقطاع فيبدو أن العملية تدور دورتها كاملة ، فتمر الآن افرع البيع الخاصة بالاتحاد التعاوني التي كانت مقصورة منذ عام ١٩١٨ على البيع بسلسلة من التجارب التي تشمل الموافقة على الاستقلال الذاتي لكل فرع مستقل للبيع . وفي ظل التجربة تدير الجمعيات فرع البيع الذي يخدمها ، ولكن ، نظرا للحاجة إلى جعل رأس مال الحركة مركزيا وللفادة التي تعود من جراء عدم معرفة مكتب البيع كمكتب منفصل للبيع بالجملة ، ولأن التحول زيادة على ذلك ، ما زال في دور التجربة ، فإن الاتحاد التعاوني يحتفظ لنفسه بالملكية الفعلية للمكتب ويؤجره للمنطقة المعنية .

وبهذه الطريقة يصبح في مقدور مكتب البيع والجمعيات تنظيم التوزيع في نطاق منطقتهم المعنية حتى يستطيعوا أن يظهروا نتائج اقتصادية أفضل في نهاية السنة من غيرها من نتائج المناطق الأخرى . وسيشتغل كل مكتب الآن في الشراء ، ولكن بالتشاور مع الخبراء من موظفي الاتحاد التعاوني في دفع الحصص للجمعيات حتى يتحمل تضخم رأس مالها من هذا المصدر . وعلى العموم ففي جميع الأمور الأخرى ستكون الجمعيات التي تستخدم مكاتب البيع وسطاء . ومن ثم إذا طبق النظام الجديد بصورة دائمة فإن الكلمات التي قالها المدير السابق للاتحاد التعاوني « ج . و . دهل » منذ ٤٠ سنة بشأن اعتقاد التجار المستقلين بأن الاتحاد التعاوني ليس مؤسسة بل عدة مؤسسات مشتركة - ستبدو هذه الكلمات صحيحة مرة أخرى بالنسبة للاتحاد التعاوني ومكاتب البيع التابعة له . ووصل عدد هذه المكاتب الآن إلى ٢٥ مكتبا يقوم مكتبان من هذه المكاتب ببيع الخضر والفاكهة .

وهناك تجربة أخرى أجريت إلى حد معين في ميدان مسك الدفاتر فمن قبل كانت أية جمعية عندما تستلم سلعا ما من الاتحاد التعاوني تتسلم فاتورة منفصلة بهذه السلع في كل مناسبة . وهذا يعني قيام كل من الجمعية والاتحاد بعمل كثير عند كتابة التقارير الشهرية ، ويعني أيضا تأخر إرسال التقارير كثيرا إلى الجمعيات المعنية ومراجعتها . وطبقا للنظام الجديد لن تحتوى الفاتورة

الخاصة بتسلم السلع معلومات بشأن هذه السلع المعينة فحسب ، ولكنها ستبين بالإضافة الى ذلك تفاصيل عما أرسل في الشهر بجانب التفاصيل الخاصة بكل الارتباطات المالية الأخرى بين الجمعية والاتحاد التعاوني . وبهذه الطريقة ستقدم الفاتورة النهائية لأي شهر معين عند وصولها تقريراً كاملاً لوضع الجمعية المعينة بالنسبة للمؤسسة المركزية ، ولن تضطر الجمعية من جانبها الى الانتظار حتى نهاية الشهر لاجراء أية تصحيحات قد تكون ضرورية ، ولكنها تستطيع ان تفعل ذلك بوصول كل فاتورة بمفردها .

## تطور البيع بالقطاعي

في عام ١٩٣٦ كان يبدو كما لو كان الاتحاد التعاوني الذي لم يتخذ من قبل مطلقاً أية خطوة في استمرار توزيع البيع بالقطاعي على وشك أن يمر بمرحلة تطور خلالها هذا الجانب من نشاطه . كانت المؤسسة المركزية تدير أعمال محل بول ي . برجستروم وهو محل اقسام كان يملكه الاتحاد التعاوني في عام ١٩٣٥ . واستولت عليه من قبل وأصبح اليوم أكبر محل اقسام في السويد



كانت تديره بنجاح عظيم ، وتسير ، بالإضافة الى ذلك ، على  
 نظام توزيع الأحذية ، فلها ٢٠ مركزا للأحذية و ١٨ محلا قاصرا  
 على الأحذية الأمر الذى يعلن امكان تطبيق فكرة الاقتصار على  
 أنواع معينة من السلع فى أفرع أخرى مثل الأقمشة . وكانت  
 الحركة فى ذلك الوقت تبذى اهتماما كبيرا بتجارة الأسواق ،  
 وكان يبدو أن الأمر يقتضى أيضا دعوة الاتحاد التعاونى لأنجاز  
 أى عمل يتقرر اتخاذه فى هذا الصدد . وعلى العموم ، فإن  
 الأحداث التى أعقبت ذلك أظهرت وجوب عدم توسيع نشاط  
 الاتحاد التعاونى فى توزيع البيع بالقطاعى بهذه الطريقة . وفى عام  
 ١٩٤٥ استولت جمعية استوكهلم للبيع بالقطاعى على محل بول  
 ي . برجستروم المتعدد الاقسام من الاتحاد التعاونى ، فى حين  
 استولت جمعيات أخرى متعددة للبيع بالقطاعى على كثير من مراكز  
 الأحذية التى تقع فى مناطق أعمالها من الاتحاد التعاونى . وقامت  
 جمعيات البيع بالقطاعى بافتتاح جميع المراكز التى أقيمت فيما  
 بعد لبيع أنواع أخرى من السلع الأخرى . وبالنسبة لتجارة  
 الأسواق التى تطورت بسرعة الى حد ما فى السنوات الأخيرة ،  
 فإن الحركة ما زالت تدرس خطة محددة لن تودى أيضا الى رفع  
 المستوى الذى تقيمه فى الوقت الحاضر سلسلة من المؤسسات  
 التجارية . ولم تكن الزيادة الفعلية فى عدد المحال التعاونية  
 المتعددة الاقسام كبيرة منذ ١٩٣٦ ، ولكن من المتوقع تطور

مستمر في هذا النوع من المجال عند رفع القيود المفروضة حاليا على البناء .

## « مستشارون . . »

ظهر ، في العدة سنوات الأخيرة ، نوع من المتخصصين داخل نطاق الحركة التعاونية بالسويد . ويطلق على هؤلاء المتخصصين اسم « المستشارين » . وهم موجودون في كل جمعية تعاونية ، وفي الجمعيات الكبيرة التي تبيع بالقطاعي ، ومصانع اللحم المحفوظ ، والألبان وغيرها من الجهات الإنتاجية التعاونية .

وفيما يختص بالاتحاد التعاوني نجد أن المستشارين هم عبارة عن أفراد ، وهم ماهرون في الميدان الذي تخصصوا فيه ، وتقوم النقابة بتوظيفهم . وعلى هؤلاء المستشارين الاطلاع على كل ما يتصل بالتطورات والتقدم الذي يحدث في الميدان الذي تخصصوا فيه . ويقومون ، بدورهم ، بإبلاغ الاتحاد بكل هذا ، ويجعلونه يتفوق على منافسيه ، ليس هذا فحسب بل ان في مقدور هؤلاء المستشارين مساعدة الجمعيات المحلية بإسداء النصائح لها كلما احتاجت الجمعيات الى ذلك . وهكذا اذا ارادت جمعية تبيع بالقطاعي القيام بنشاط جديد ، أو توسيع رقعة نشاطها ،

أولاً أخذ رأى الخبراء من أجل زيادة الربح العائد من سلعة لا تدور  
ربحاً يذكر ، اذا أرادت الجمعيات شيئاً من هذا القليل اتصلت  
بالاتحاد التعاونى واستطلعت رأى الخبراء فى هذه المسألة دون  
مقابل .

والى جانب هذا يلعب المستشار دور مفتش المحال فى هذه  
الجمعيات التى تباع بالقطاعى . فهو يبحث شكاوى العملاء ،  
ويقارن بين محال جمعياته والمحال التى تملكها شركات خاصة ،  
وهو يطلع بأسنرار على أحدث ما وصلت اليه أساليب البيع ،  
واعداد المحال ، وتنسيقها ، وهو يدلى للجمعية برأيه فى المسائل  
التي تتعلق بتنمية نشاطها وتوسيع نطاقه .

وفى حالة النشاط الاتجائى التعاونى يقوم المستشار بدور  
الخير الذى يدلى برأيه فى حالة السوق ، وفى تنظيم التوزيع ،  
وفى كفاءة النشاط الذى تقوم به وحدة الاتجاج .

## انواع أخرى من الجمعيات

وأثناء تطور الحركة التعاونية فى السويد أدت الظروف الى



تكوين أنواع متعددة من الجمعيات التعاونية لاشباع احتياجات معينة . وقد نمت بعض هذه الجمعيات بسرعة فائقة ، واتسم البعض الآخر بطابع قومي . وسنتحدث عن هذه الجمعيات في الصفحات التالية .

## جمعيات البترول التعاونية

رأت الحركة التعاونية في السويد أن تستجمع خيوط نشاط آخر على أن يتم هذا بصورة مركزية ، وكان أن أسست ، في عام ١٩٥٤ ، الاتحاد القومي لمستهلكي البترول . ويتألف هذا الاتحاد من عضوية وكالات الشراء التعاونية لأصحاب السيارات ، وجمعية أسواق السمك التعاونية ، والاتحاد المركزي لمصايد الأسماك بالساحل الغربي ، والاتحاد المركزي لمصايد الأسماك بالساحل الجنوبي ، وشركة ملاحه ساتورنوس ، والجمعية الشرائية التعاونية لزراعة السويد والجمعية التعاونية . وكان للجمعية التعاونية أسهم في الاتحاد القومي لمستهلكي البترول ، وقد بلغت قيمة هذه الأسهم  $\frac{1}{2}$  مليون كرونة ، أو ما قيمته ٤٩ ٪ من إجمالي الأسهم .

وقد بدأ نشاط الاتحاد القومي لمستهلكي البترول في جنوبي

السويد ، كما شرع في شراء ناقلات لتخزين البترول في مالمو .  
وبعد ذلك اشترى المزيد من الناقلات وكان قد سبق للجمعية  
التعاونية أن صنعت بنفسها بعض الناقلات ، وأعطتها بعد ذلك  
لاتحاد البترول . وتألف من هذا الأسطول كله مستودع ضخم  
يتسع لـ ٢٢ مليون جالون من البترول . وإلى جانب هذه  
المستودعات حصل اتحاد البترول على لوريات وعربات سكك  
حديد وبرميل .

وأمّنت مؤسسة البترول السويدية بأن على كل مؤسسة  
تعاونية قومية للبترول أن تبذل كل جهدها لأحراز جميع الوسائل  
الكفيلة بنقل البترول للمستهلك ، ومن ثم أعدت المؤسسة أربع  
ناقلات للبترول على أساس عقد طويل المدى . ( وجدير بالذكر  
أن السفن التي تنقل البترول بدون تعاقد أغلى ثلاثة أضعاف  
من السفن التي تعمل بالتعاقد ) وكانت النتيجة أن استفاد  
المستهلكون من أسعار النقل المخفضة ، وسيطروا على أهم سلعة  
استهلاكية ، كما سيطروا على الأسعار تمهيدا لامتلاك " سائل  
الكفيلة بإنتاج البترول الخام .

وفي نهاية عام ١٩٤٧ استطاع الاتحاد القومي لمستهلكي  
البترول أن يتولى القيام بنشاط وكالات الشراء التعاونية لأصحاب

السيارات • وكانت الخطوة التالية هي استيلاء جميع جمعيات المستهلكين التعاونية على أوجه هذا النشاط • واليوم يملك اتحاد مستهلكي البترول السويدي مؤسسة تشمل السويد بأكملها ، وفي مقدور هذا الاتحاد - عن طريق وكالات أصحاب السيارات ، وجمعيات المستهلكين التعاونية ، ان يمد المستهلكين بمنتجات البترول في أكثر من ألف وحدة لبيع البترول •

ويبين الجدول التالي مدى التطور الذي أحرزه الاتحاد القومي لمستهلكي البترول في الفترة من ١٩٤٦ حتى ١٩٥٥ :

البيانات	مبيعات البترول بالجالونات	مبيعات الشحوم بالطن	الإيراد بالكرونة
١٩٤٦	٥٠٠٠٠٠٠	٦٤٩	٥٨٠٠٠٠٠
١٩٤٧	٢١٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
١٩٤٨	٥٨٠٣٣٩٧٠	١٩٢٧	٦١٦٧٢٢٠١
١٩٤٩	٥٤١٨٦١٨٠	٢٦٤٤	٦٩٨٩٩٦٢٩
١٩٥٥	٢٣٢٦٥٥٢١٨	٤٠١٤	١٠١٤٦٢٧٠١

وبالرغم من ان نشاط الاتحاد القومي السويدي لمستهلكي البترول قد أثر على أسعار البترول بدرجة كبيرة الا أنه لم يؤثر



على أسعار البترول في الأسواق العالمية ، والسبب في هذا عدم وجود آبار بترولية أو معامل تكرير يملكها هذا الاتحاد . أما فيما يتعلق بسعر البترول للمستهلك السويدي فنستطيع أن نقول ان السعر القطاعي لمنتجات البترول لم يرتفع - في خلال السبع أعوام الماضية - الا بمقدار ارتفاع التكاليف فقط . ومن الجلي الواضح أن نشاط الاتحاد القومي لمستهلكي البترول هو الذي أثمر هذه الثمرة . ( وجدير بالذكر ان الاتحاد القومي لمستهلكي البترول لا يسيطر الا على ١١.٢ ٪ من سوق البترول السويدي . غير أن الدوائر التعاونية ، وبعض الدوائر السويدية ، أحسست أن هذه النسبة تكفي لكي يقوم اتحاد البترول بدوره في تنظيم السعر . ) وتسيطر شركات البترول المساهمة الضخمة على صناعة البترول بصورة كاملة ، وفيما عدا هذه الشركات فهناك الاتحاد القومي لمستهلكي البترول .

وقد كانت هناك ، في الماضي ، شركات صغيرة مساهمة وحالت هذه الشركات الصغيرة دون سيطرة الاسهم على سوق البترول ، غير أن هذه الشركات اختفت جميعا ، ولو لم تكن هناك مؤسسات تعاونية للبترول لاحتكرت الشركات سوق البترول في السويد . وإذا أردنا تصوير حالة البيع والشراء في سوق البترول في حالة ما اذا سيطرت هذه الاحتكارات على السوق رجعنا الى الطريقة التي كانت جمعيات المستهلكين تشتري بها البترول . لقد

كانت هذه الجمعيات تعتمد على جمعية شل السويدية ، لتشتري منها منتجات البترول . وفي خريف عام ١٩٤٧ تلقت الجمعيات التعاونية من منظمة شل بيانا مؤداه ان شل لا تستطيع بعد الآن أن تمدّها بالمنتجات البترولية . وكان من الممكن أن تتعرض الجمعيات التعاونية لموقف حرج لولا أن الاتحاد القومي لمستهلكي البترول وافق على تزويد هذه الجمعيات بكل ما تحتاج اليه من المنتجات البترولية .

أما مستقبل المؤسسات البترولية في السويد فانه لو كانت هناك ظروف طبيعية لأصبح مستقبلها مشرقا ، ومن المتوقع ألا يكون هناك تطور كبير في هذه المؤسسات خلال السنوات القليلة القادمة ، وهو تطور ضئيل اذا ما قسناه بالتطور الذي تم احرازه في الثلاثة أعوام الماضية . وفي خلال عام ١٩٤٨ اضطرت السويد نتيجة لقلة الدولارات — الى بيع البترول بالبطاقات من جديد ، ومعنى هذا أن واردات السويد من البترول انخفضت بنسبة ١٠ ٪ . من أجل هذا نستطيع أن نؤكد أن زيادة نسبة البترول المودع لدى اتحاد المستهلكين في الفترة من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٤٩ تقل عن الزيادة التي كان من الممكن أن تحدث لو لم تكن هناك بطاقات . ولقد اختفت البطاقات اليوم ، ومع هذا يشعر المستولون أن افتقار العالم الى الكميات الكافية من البترول سيتحول دون تطور البيع التعاوني للبترول في السويد حتى عام

١٩٥٢ على أقل تقدير ، ومعنى هذا أن مؤسسة البترول التعاونية مضطرة الى السير على نظام استيعاب كمية من البترول تفوق الكمية التي تحصل عليها بالفعل (١) ان معظم المنظمات المسؤولة عن تجارة البترول مضطرة اليوم الى الاعتماد على مصادر أجنبية ، ولقد أثبتت أزمة البترول الحالية أن العيب الكبير في تجارة البترول التعاونية يتمثل في اعتمادها على دائرة ضيقة من منتجي البترول الأقوياء الذين يتحكمون في سوق البترول الدولية ، ويؤكد زعماء الحركة التعاونية في ميسدان البترول أن بيع البترول - تعاونيا - سيتعرض ويخضع للاحتكارات ما لم يكن هناك إنتاج بترولي مستمر ، ومضمون • ويحبذ رجال التعاون في السويد فكرة وجود مؤسسة تعاونية عالمية للبترول ، وهم يؤكدون ان تكوين هيئة البترول التعاونية الدولية حدثا في ذاته ، وأنه كان فكرة موفقة وهم على يقين من أن مصالح مؤسسات البترول التعاونية لن تتحقق ، وأن مصالح المستهلكين لن تصان الا اذا كانت هناك مؤسسة تعاونية دولية من هذا النوع ، مؤسسة تملك أسهما ضخمة في آبار بترولية كثيرة ، وفي

(١) تم التلصق على الكثير من كمالات المقايضة ولقد خلقت تجارة البترول التعاونية نسبا معقولة • وفي عام ١٩٥٢ بلغت حصة الاتحاد التعاوني المستهلكين البترول ١١٠٢٪ من تجارة البترول x



معامل التكرير ، بحيث تضمن مد المؤسسات البترولية التعاونية  
 كميات كبيرة من البترول ، بصرف النظر عن موقف الممولين  
 كأفراد . ويقول رجال التعاون في السويد ان الأرباح الهائلة  
 التي تحصل عليها شركات البترول تؤكد أهمية الدور الذي يمكن  
 أن يلعبه التعاون ، وهم ماضون في رفع مستوى مؤسساتهم الى  
 أن يحين الوقت الذي يستفيدون فيه من هذه المؤسسة أقصى  
 استفادة .

## هيئات محلية فدرالية

وما زالت جمعيات المستهلكين تشرف على النشاط الاتجاعي  
 الاتحادي بصفة مستمرة . ومنذ عام ١٩٣٦ تزايد عدد هذه  
 الوحدات التي تمارس النشاط الاتجاعي فأصبحت ٣١ وحدة  
 بعد أن كانت ١٢ وحدة فقط . وتتألف جميعها من الجمعيات  
 التعاونية للبيع بالقطاع باستثناء جمعية بيع الخبز كائنة في كلار  
 وتسمح للأفراد بالانضمام الى عضويتها ، ولقد ارتفع ايراد الاتنى  
 عشرة جمعية — عام ١٩٣٦ — الى ٧٦٢٤٥٥٤ كرونة ، ولكن حدث  
 في عام ١٩٥٥ أن ارتفع الرقم الى ١٧٣٩٧٠٠٠٠ كرونة . والجدول  
 التالي يوضح النشاط الذي تقوم به الجمعيات الفدرالية الاتجائية

## جدول يبين النشاط الذي تقوم به الجمعيات الفدرالية المحلية

نوع الجمعية	عدد الجمعيات ( عام ١٩٥٤ )	عدد الاعضاء ( عام ١٩٥٤ )	الايراد بالكرونة ( عام ١٩٥٤ )
مياه معدنية	٢	١٠٦	٢٧٢٧٠٠٠
خببز	٥	٨٧	٥٧٩٠٠٠٠
لحوم	١١	٢٩١	٦٧٦٥٨٠٠٠
خبز ولحوم	٦	١٢٢	٢٢٧١٠٠٠٠
خبز ولحوم ومطاعم	٢	٧٨	٢٤٨٤٧٠٠٠
لحوم ومطاعم	١	١٧	٧٤٠٦٠٠٠
خبز ولحوم وغسيل	١	٢٢	١٠٦٠٨٠٠٠
خبز وغسيل	١	٢١	١٨٧٥٠٠٠
اجمالي	٣٠	٧٥١	١٥٣٦٢١٠٠٠

يتضح من هذا الجدول أن الجمعيات الفدرالية المحلية توسعت في نشاطها التجاري ، ليس هذا فحسب بل ان رقعة نشاطها قد اتسعت ايضا ويبدو أن الحركة التعاونية ستعمل على الاكثار من هذه الهيئات التعاونية ذات الطابع الفدرالي ، باعتبار هذه الهيئات أفضل وسيلة لتقديم الخدمات واقتاج السلع في سوق محلية ، والواقع أن الحركة التعاونية تعتبر هذه الخطوة

وسيلة لحل بعض مشاكلها . فوجدوا بنا ، ونحن نتحدث عن هذه النقطة ، أن تشير الى تجربة هامة حدثت في مدينة نيكو بينج .

في عام ١٩٤٤ دارت مباحثات بين رجال الحركة التعاونية ، وجمعية سلخالة المزارعين ، والتجارة الخاصة في مدينة سؤورمان لاند (جنوبي استوكولم) . وكان الهدف من هذه المباحثات انشاء مصنع لحفظ اللحوم يملكه هؤلاء الأطراف .

ولقد كانت عملية حفظ اللحوم ، في منطقة سؤورمان لاند الجنوبية ، مقسمة بين ثلاثة مصانع ، وذلك حتى عام ١٩٤٦ . وقد بات من الواضح أنه اذا ما تم توحيد النشاط الذي تقوم به المصانع الثلاثة فسيكون الانتاج هائلا معقولا .

وانتهت المباحثات بعقد اتفاقية في عام ١٩٤٦ . وجاء في هذه الاتفاقية أن الوسيلة المثلى لتحقيق الأهداف المنشودة تتمثل في تكوين شركة محدودة يشترك فيها الأطراف الثلاثة بنسب متساوية . وكان ان تم تسجيل الشركة في أول اكتوبر عام ١٩٤٦ باسم شركة سؤورمان لاند الجنوبية لحفظ اللحوم .

## مؤسسات خاصة

ما زالت هناك بعض الجمعيات التعاونية للمستهلكين والتي تقوم بنهام خاصة وليست هذه الجمعيات تابعة للاتحاد التعاوني



وهي خاصة، في العادة، ببيع الخبز بالقطاعي ، وبيع الألبان .  
 وهناك جمعيات أخرى قليلة ، تبيع أنواعا متعددة من السلع ،  
 والواقع أن هذا النوع من النشاط التعاوني آخذ في التدهور  
 بصفة عامة . ولكن من العسير الحصول على المعلومات الصحيحة  
 في هذا الصدد ، نظرا لعدم وجود الإحصائيات اللازمة .

أما جمعيات العمال والحرفيين الإنتاجية فتعاني أيضا نفس  
 الضعف ، ولم يعرف أبدا أن تطور هذا النوع من الجمعيات  
 وهي لم تلعب إلا دورا محدودا في الحياة الاقتصادية بالسويد  
 وجاء في الإحصائيات الرسمية لهذا النوع من الجمعيات التعاونية  
 لعام ١٩٤٨ أنه هناك ٤٣ جمعية فقط ، يبلغ إجمالي إنتاجها  
 ٦٠ مليون كرونة .

ومن بين هذه الجمعيات جمعية للمباني في استوكهولم وقد بلغ  
 إيرادها ، وحدها ١٧ مليون كرونة من مجموع الـ ٦٠ مليون  
 كرونة المشار إليها ، وبلغ إيراد مجموعة أخرى من جمعيات  
 البناء في مدن أخرى ٣١ و ٤ مليون كرونة ، وتتألف  
 عضوية هذه الجمعيات من نقابات العمال، غير أنها ليست جمعيات  
 تعاونية إنتاجية بالمعنى الصحيح إذ أن موظفيها مقيدون باتفاقية  
 الأجور العادية وليس لهم نصيب في الأرباح . وليست هذه  
 الجمعيات الإنتاجية مرتبطة بالاتحاد التعاوني بشكل من الأشكال

وليس لها أيضا مؤسسة مركزية ، وبالرغم من أن إيراد جمعيات البناء قد تزايد إلا أن أهمية هذه الجمعيات الإنتاجية آخذة في الازدياد .

ومع ذلك فهناك في السويد مؤسسة مركزية تتألف من رجال صناعة - على نطاق ضيق - وعمال مهرة ، ويطلق على هذه المؤسسة اسم : اتحاد أصحاب الحرف وصغار رجال الصناعة بالسويد .

ويقوم هذا الاتحاد بدور الدعاية ، ويطبع مجلات تجارية ويقدم الاستشارات والمعلومات الخاصة بالنقط القانونية ومشاكل مسك الدفاتر . وهناك ، في السويد ، مؤسسة أخرى لصغار رجال الصناعة ولأصحاب الحرف ، وهي مؤسسة تصدير . وقد كان للاتحاد التعاوني الفضل في ظهورها ، وأطلق عليها اسم « منتجات من السويد » . هذا وجدير بالذكر أن الاتحاد التعاوني عضو في مؤسسة « منتجات سويدية » وتبلغ قيمة الأسهم التي اكتتب بها في المؤسسة ٥٠٠ ٠٠٠ كرونة . ومع ذلك لا نستطيع أن نقول أن هذه المؤسسة تعاونية بحق . ولا نستطيع أيضا أن نقول عن مؤسسة صغار رجال الصناعة وأصحاب الحرف أنها تعاونية بحق . إنها جمعيات اقتصادية قامت لتحسين المصالح المهنية لأعضائها . وفيما عدا ذلك فإنها تشبه أية مؤسسة من هذا النوع سواء في السويد أو في الخارج .

## انتاج المستهلكين

ومنذ السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية مباشرة اتسع نطاق حركة المستهلكين السويديين •

وجدير بالذكر أن اعداد الخبز وحفظ اللحوم هما أساس النشاط الانتاجي في السويد على أن نشاط الاتحاد التعاوني في ميدان الانتاج ازداد بصورة ملحوظة بفضل الحصول على مهام كثيرة جديدة •

وفي عام ١٩٥٥ بلغت قيمة انتاج الاتحاد التعاوني ٨١٤ مليون كرونة أو ٣٢ في المائة من اجمالي ايراد جمعيات البيع بالقطاعي • وفي عام ١٩٣٦ كانت النسبة ٢٧ر٦ في المائة • والى القارئ الاسباب الرئيسية التي أدت الى الزيادة الطفيفة :

في الخمسة عشر عاما الاخيرة ازداد عدد السلع التي تتعامل بها جمعيات البيع بالقطاعي ، ومن ثم فإن معظم مبيعاتها ليست في السلع التي ينتجها الاتحاد التعاوني • وخلال سني الحرب اتسع نطاق الجمعيات بصورة كبيرة غير أن الانصبه كانت ثابتة وفقا لارقام المبيعات قبل الحرب ، وازداد الطلب على العرض بصورة كبيرة ، واضطر الاتحاد التعاوني في النهاية الى حث



الجميعيات على الحصول على ما تريد من جهات أخرى غير تعاونية  
لكي يسد النقص \* والى القارىء الجدول التالى :

السنوات	اجمالى الانتاج بمليون الكرونات	مستدار الزيادة بمليون الكرونات	النسبة المئوية لايراد جميعيات القطاعى	النسبة المئوية
١٩٢٢	٥٩	-	٨	-
١٩٣١	٥٦	٥٦	٣٧١,٤	١٩
١٩٣٦	١٢١	٥٥	٨٣,٣	٢٧,٦
١٩٤٢	١٨٥	٦٤	٥٢,٩	٢٥,٤
١٩٤٧	٢٢١	١٤٤	٧٧,٨	٢٥,٨
١٩٤٨	٤١٩	١٥	٢٧,٤	٤١,٣
١٩٥٥	٥٥٢	١٢٢	٢١,٧	٢٢
١٩٥٥	٨٢٤	٢٨٥	٩١,١	٢٢,١

## انتاج الاتحاد التعاونى

وفي الفقرات التالية وصف للشركات الانتاجية التى حصل  
عليها الاتحاد التعاونى منذ عام ١٩٣٨

في عام ١٩٣٨ حصل الاتحاد التعاوني على شركة منكوجسفورس ، وهي عبارة عن مصنع يقوم بإنتاج الآلات والادوات الزراعية ، وفي عام ١٩٣٩ حصل الاتحاد التعاوني على ملاحونة دقيق ، وكان الهدف من هذا تزويد جنوبي السويد بالدقيق . وفي نهاية عام ١٩٤٠ تقريبا حصل الاتحاد التعاوني على شركة ستاثموس ميلز في اسكلستونا .

وعندما أصبحت السويد معزولة أثناء الحرب العالمية الثانية لعب مصنع البترول في كارلستام دورا كبيرا ، فقد أخذ يمد السويد بالشحوم التي كانت في أشد الحاجة اليها .

وعندما أحست البلاد باحتمال نشوب الحرب شرع الاتحاد التعاوني في تخزين كميات هائلة من المواد الخام لإنتاج زيت الطعام والزيوت المستخدمة في الصناعة ، وارتفعت قيمة هذه المواد الخام من مليون ونصف مليون كرونة - عام ١٩٣٨ - إلى ١٥ مليون ونصف مليون كرونة في أوائل عام ١٩٤٠ . وفي عام ١٩٤١ تم انشاء مصنع خاص للشحوم الثقيلة . وكان موقعه بالقرب من مصنع الزيوت . ومن ثم بات من الممكن استخدام مصانع الزيت القديمة في إنتاج زيت الطعام وزيوت الصناعة في السويد خلال مبنى الحرب ، وذلك بعد الاتفاق المعقود بين الدولة وأصحاب مصانع المسلي النباتي والاتحاد التعاوني .

ومنذ سنى الحرب كان الاتحاد التعاونى الممول الوحيد للزيوت الصناعية وزيت الطعام ، ولم تصدر أية شكوى من الطرفين الآخرين المشتركين فى الاتفاق . وقد سبق أن ذكرنا أن الحكومة السويدية تعتبر نشاط مصنع الزيت التابع للاتحاد التعاونى من الاهمية بحيث انها تضمن أية خسارة تحدث نتيجة لاي تدهور مفاجئ يحل بأسعار المواد الخام المخزونة لدى المصنع .

ومن بين التجديدات التى استحدثتها السويد نتيجة للحرب العربات التى تسير بالغاز ، وعندما حدث هذا مسارح الاتحاد التعاونى يتكوين مؤسسة لانتاج وقود من الدرجة الاولى ، وهو الوقود الذى تحتاج اليه هذه العربات ، وبدأ نشاط المصنع فى عام ١٩٤١ ، ويقوم هذا المصنع بانتاج الوقود المطلوب ، وبانتاج مواد أخرى قيمة مرتبطة بالصناعة الاساسية . وقصد استغادات السويد من هذا خلال سنى الحرب . وبعد الحرب قامت السويد بتصدير معظم هذه المنتجات .

وقد اضطرت السويد ، تحت ضغط الحرب ، الى المسارعة بإنشاء صناعات خيوط الحرير ، ولعب الاتحاد التعاونى دورا كبيرا فى هذا الميدان . اذ قام بإنشاء شركة السويد لخياوط الحرير ، وكانت مصانع النسيج بالسويد تمتلك نصف الاسهم ، بينما يملك الاتحاد التعاونى النصف الآخر من هذه الاسهم ،



هذا وتقوم عمليات البناء على قدم وساق ، وذلك من أجل  
توسيع رقعة المصنع .

ومن المتوقع - بعد الانتهاء من عمليات البناء - أن تبلغ  
تكاليف المصنع ٤٢ مليون كرونة . واليوم ينتج مصنع الفيناس  
حوالي ٢٠ ألف طن سنويا ، من مواد النسيج الخام .

وخلال عام ١٩٤٢ حصل الاتحاد التعاوني على شركة كبيرة  
تقوم بإنتاج الورق وعجينة الورق . وتملك هذه الشركة غابات  
خاصة بها وتقوم بتحويل أخشابها إلى عجينة للورق ثم تقوم  
بنقل هذه المادة إلى ماكينات الورق . وقد تم توسيع هذه  
الشركة بعد الحرب ، وقد يعاد تنظيمها - في المستقبل - على  
أسس تعاونية دولية . ويقوم مصنع الورق بتصدير ٦٧ في المائة  
ويستخدم الباقي في الداخل .

وفي عام ١٩٤٢ استولى الاتحاد التعاوني على مصنع لإنتاج  
مختلف الآلات الزراعية ومصنع لإنتاج الآلات والادوات  
المعدنية .

وفي عام ١٩٤٨ بلغت مبيعات هاتين الشركتين حوالي سبعة  
ملايين ونصف مليون كرونة .

وفي نهاية عام ١٩٤٣ استولى الاتحاد التعاوني على مصنع  
لحفظ الأغذية كما يملك الاتحاد مصنعا آخر في بيجرينيكولا ،

ويقوم هذا المصنع الأخير بحفظ أنواع متعددة من الفواكه ، الى جانب عمليات التبريد للخضروات والفواكه الصغيرة .

وفي عام ١٩٤٤ اشترى الاتحاد التعاونى مصنعاً لضرب الارز فى استوكهولم . وفى نفس السنة حصل على مصنع لاستخدام فضلات الخضروات فى الوقود . وفى عام ١٩٥٠ ازداد انتاج هذا المصنع بنسبة ٣٠٠ فى المائة ، وفى عام ١٩٤٥ تضاعف نشاط الاتحاد التعاونى فى ميدان الادوات الحديدية والمصانع المنتجة للآلات ، وذلك بعد شراء أحد المصانع فى أولفسوندا ، ويقوم المصنع اليوم بإنتاج أصناف متعددة من أجهزة للتدفئة الى غسالات كهربائية كما حصل الاتحاد التعاونى على مصنع آخر فى نفس السنة .

وفي عام ١٩٤٤ شرع الاتحاد التعاونى فى تشغيل مصانع الاسمدة التى ساعدت على إعادة التربة السويدية الى حالتها الطبيعية ، وهى التربة التى أساءت اليها سنوات الحرب .

وفى نفس السنة حصل الاتحاد التعاونى على شركة للتعبئة وعلى شركة لإنتاج مواد الكتابة ، والكتب المدرسية والكتب المقررة على الطلبة الكبار .

وفي عام ١٩٤٢ حصل الاتحاد التعاونى على شركة لأمهولترا للآثاث ، وعلى شركة للنسيج وعلى شركة لصناعة الغلايات . وفى

لنهاية عام ١٩٤٧ توسع الاتحاد التعاوني في صناعة الملابس ، اذ قامت شركة الملابس التي يملكها ببناء مصنع جديد في سالو ، وقد بدأ انتاج هذا المصنع عام ١٩٤٧ ، غير انه لا ينتج سوى « الافرول » وملابس للاطفال تشبه الافرول ، ومن بين الاشياء التي حققها هذا المصنع تخفيض أسعار منتجاته .

والى جانب هذا كله بنى الاتحاد التعاوني مصنعا جديدا لصناعة « البانيو » وقد بدأ انتاج هذا المصنع عام ١٩٤١ ، وكان ينتج في البداية ٥٠ بانيو ، ولكن في مقدوره انتاج ٥٠٠ يوميا ، وهذه الكمية الاخيرة تفي باحتياجات دول اسكتلندا وكلمها .

ويباع البانيو بسعر يقل كثيرا عن سعر أى منافس قريب ، وفي أوائل يوليو عام ١٩٤٧ قام الاتحاد التعاوني بمهمة الاشراف على مصنع السوبر فوسفات وهو المصنع الذي سبق أن استأجرته هيئة المشتريات للمزارعين ، عام ١٩٢٩ ، ومعنى هذا أن الاتحاد التعاوني يملك الآن مصنعين لانتاج السماد أحدهما ينتج السوبر فوسفات والآخر لانتاج النترات .

وفي عام ١٩٤٧ اشترك الاتحاد التعاوني مع أكبر مؤسسة تعاونية للاسكان بالسويد ، وكان أن حصل على ١٢ مصنعا لضرب الطوب ، وهذه المصانع كلها موجودة في أواسط السويد



وفي نفس العام حصل الاتحاد التعاوني بالاشتراك مع المؤسسة السابقة ومؤسسة أخرى ، على مصنع لانتاج الأنايب المطرادية ، وهو أول مصنع من نوعه في السويد . وتعتبر هذه الخطوة ، من جانب السويد ، خروجاً على سياستها القديمة التي كانت تنأى بها عن ميدان البناء .

لقد كانت هذه الخطوة الجديدة وليدة الرغبة في القضاء على الاحتكار في بعض المواد اللازمة للبناء ، ولقد كان هذا الاحتكار سبباً في ارتفاع تكاليف البناء .

وفي عام ١٩٤٨ اشترى الاتحاد التعاوني إحدى شركات النشر ، كما اشترى مصنعا لمسحوق الصابون في استوكهولم ، كما اشترى مصنعا للشيكولاتة .

ولقد سبق للاتحاد التعاوني في عام ١٩٣٠ أن امتلك ١٢ مصنعا للالبان ، وتم تسليم هذه المصانع الى هيئة الزراع التعاونيين .

## كيف يتم تنظيم الانتاج ؟

في الفترة الواقعة فيما بين عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٧ أسفرت الحركة الصناعية بالاتحاد التعاوني عن نتائج اقتصادية لطرف

الحرب ، ولكن فيما عدا ذلك كان التنظيم الانتاجى للاتحاد التعاونى يسير سيرا منتظما دون أى تغيير يذكر . لقد اتبع الاتحاد التعاونى أسلوبا مبسطا لكى يقضى على آثار الحرب فى الميدان الصناعى .

وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية تعرض الكثير من مصانع الاتحاد التعاونى لتقلبات خاصة بطلبات السلع التى تنتجها هذه المصانع ، وذلك نتيجة للقيود التى تعرضت لها التجارة الدولية .

لقد طلب من بعض المصانع ملء الفجوة التى أحدثتها اختفاء البضائع الاجنبية من الاسواق السويدية ، وبهذا تضاعف ايراد هذه المصانع .

أما المصانع الاخرى فقد عانت من خسائر جسيمة ، والسبب فى هذا هبوط أرقام الصادرات ، وعدم وجود المواد الخام المستوردة .

وتعرض المسئولون للمشكلة التالية : وتضاعفت الضرائب التى تدفعها بعض المصانع ، بما فى ذلك ضرائب الارباح وقت الحرب ، ولكن ، كانت الحركة التعاونية تفقد فى نفس الوقت مبالغ لا تدفعها مصانع أخرى .

وأراد الاتحاد التعاونى أن يحصل على نسبة متوسطة من

الضرائب على كل أوجه نشاطه ، ومن ثم قام بالإشراف المباشر على جميع مصانعه وأدرجها في ميزانية واحدة .

وقد حقق الاتحاد التعاوني هذه الخطوة بأن استأجر المصانع من أصحابها ، وبذا أصبح المسئول عن التصنيع ، أما أصحاب المصانع نفسها فقد كانوا في وضع الملاك .

وفي عام ١٩٣٦ كان عدد المصانع التي من هذا النوع ٤٣ مصنعا فارتفع الرقم عام ١٩٥٥ الى ١١٥ مصنعا ، وهي موزعة على النحو الآتي :

٤٧ وحدة صناعية ، ٢٧ شركة ، ٤١ شركة لحماية التجارة .

## السياسة الانتاجية

وبالرغم من أن سياسة التصنيع التي اتبعتها الاتحاد التعاوني لم تحقق التوسع السريع في ميدان السلع التي يحتاج اليها المستهلك ، الا أنها أثبتت أن الحركة التعاونية تستطيع أن تفعل الكثير عندما تركز كل جهودها للقضاء على الاسعار الاحتكارية التي لا تنفيذ ( يقال في بعض الدوائر التعاونية انه كان حريا بالاتحاد التعاوني أن يركز معظم جهوده في المصانع التي تمد بكميات البيع بالقطاعي بالسلع التي تباع بكميات



هائلة بدلا من استغلال معظم رأس مال الاتحاد التعاوني في سلع لا تبيعها جمعيات البيع بالقطاعي بكميات كبيرة . وجدير بالذكر أن جمعيات البيع بالقطاعي تضطر الى شراء بعض السلع من مؤسسات خاصة في ظل ظروف غير مشجعة .

ولكن ، من الواضح أن مجرد وجود الحركة التعاونية لمستهلكي السويد كخطر يهدد الاحتكار قد وفر على المستهلك السويدي الكثير ، فلقد انتاب الذعر الكثيرين من ذوي النيات الاحتكارية ، ومن ثم لم يجرأوا على رفع أسعارهم .

ونستطيع أن نقول ان هذا التهديد الذي يتعرض له الاحتكاريون أهم للمستهلك من الكسب الحقيقي الذي يحصل عليه نتيجة لأي اجراء مباشر يقوم به التعاونيون ضد الاسعار الاحتكارية الثابتة .

ومن المحتمل ، في المستقبل ، أن تسفر السياسة الانتاجية لحركة التعاونيين عن تسوية أكبر من تسويات الماضي .

ولقد جنعت هذه التسوية بين نقطتين متعارضتين ، أولاها تنادي بأن تقصر الحركة نشاطها الانتاجي على السلع التي يمكن أن تبيعها بالفعل الجمعيات التعاونية المحلية للبيع بالقطاعي ، وأن ترفع نسبة الانتاج القومي كله ، وهو الانتاج الذي تمثله السلع التي أنتجها التعاونيون بالفعل .

أما الرأي الثانى فلا يطالب بالاهتمام بالمخرج الذى تنفذ منه السلع عن طريق الجمعية المحلية للبيع بالقطاعى ، وإنما يطالب بأن يشرع التعاونيون فى انتاج السلع فى الميادين التى تعاني من الاسعار الاحتكارية الثابتة .

فما موقف الحركة التعاونية من هذين الرأيين المتعارضين ؟ انها لا تريد أن يقضى رأى منهما على رأى الآخر ، والحركة التعاونية راضية ، بطبيعة الحال عن الحل الاول باعتبارها ضمن خطوة ، وأفضل نقطة بدء للحركات التعاونية الناشئة ، والتى تقتصر الى المال المتوفر ، غير أنها عندما تتخطى هذه المرحلة الاولى ترى أن التطبيق الصارم لهذه السياسة الانتاجية التى تتيح للمستهلك المزايا التى تتعرض لعواقب الاحتكار ، معنى هذا أن السياسة التى تجعل الحركة التعاونية تنتج ما تستطيعه من السلع التى تباعها الجمعيات المحلية للبيع بالقطاعى - دون النظر الى تأثير هذا على الاسعار - ستؤدى الى انتاج سلع ذات أسعار تحمل طابع التنافس ، اذ أن هناك منافسة على أشدها بين أصحاب الصناعة الخاصة الذين ينتجون هذه السلع نفسها . ومعنى هذا أن الانتاج التعاونى فى أى ميدان من هذه الميادين لن يحقق فائدة تذكر للمستهلك وإنما سيقيد رأس المال التعاونى

الذى كان من الممكن استخدامه في ميادين أخرى ، وبطريقة أخرى .

أما اذا انتهجت الحركة التعاونية الرأي الثانى فان هذا قد يورطها في مغامرة كبيرة ، اذ أن هذا سيجعلها لا تبعاً بوجود مصرف لسلع أو عدم وجود هذا المصرف .

ولن يتقرر نوع السلع التى تنتجها الا على ضوء التخفيض الذى تحدثه في السوق الاحتكارية .

ويعتقد التعاونيون في السويد أن انتهاج هذه السياسة معناه الخروج على مبدأ السوق ، وعلى المبدأ التعاونى الذى ينص على عدم تعريض رأس مال المساهمين لمخاطر غير مضمونة العواقب . لقد تبنت حركة المستهلكين التعاونيين الرأي الاول والرأى الثانى ، وعمدت الى مزج أحدهما بالآخر لكى تحصل بعد ذلك على أسس لسياستها الانتاجية . ولقد مضت عدة أعوام والسياسة الجديدة تدل على أن الميل زداد فاحية الرأي الثانى .

## حرب على الاحتكار

جاء في الكتيب الذى ألفه جون لوندبرج تحت عنوان « جميعيات المستهلكين التعاونية وحربها على الاحتكار » ما يلى :



يجب أن يتم تطبيق المبادئ - سواء أكانت مبدأً روتنديل أو غيره - طبقاً لروح القانون لا نصه • ولا شك أن هذا ينطبق أيضاً على المبدأ الذي يقول : يجب أن تبيع الجمعية التعاونية بالسعر السائد في السوق •

وفي المراحل الأولى لتطور الجمعيات التعاونية ، تعرضت هذه الجمعيات للمتاعب وهي تحاول انتهاج سياسة مستقلة في ميدان الاسعار ، وكان لابد أن تمر بتجارب ، وأن تشيد أسساً اقتصادية راسخة ، ولكن ما إن قويت دعائم الجمعيات التعاونية ( بفضل تكاثر الاعضاء وزيادة الموارد والتجارب ) حتى صار في مقدورها التأثير على أسعار السلع الهامة • وعندما تصل مؤسسية تعاونية الى هذه المرحلة تستطيع أن تخدم مصالح المستهلك اذا مارست هذا التأثير على الاسعار حقاً • بدلاً من أن تقصر مزايا التعاون على أعضائها في صورة أرباح مرتفعة على أسهمهم •

ان هذا البيان السابق يلخص موقف حركة المستهلكين التعاونية من وضعهم في المجتمع •

ويؤمن التعاونيون بأنهم ينتهجون هذه السياسة على الدوام وذلك باستغلالهم كل طاقاتهم للقضاء على الاسعار الاحتكارية وما زالت سياسة السعر المستقلة تورط الحركة التعاونية في صراع مع الاستثمارات الخاصة •

وقبل عام ١٩٤١ دار صراع استغرق عشرين عاما واجتذبه انتباه التعاونيين بالسويد، ثم صدر قانون خاص، بالقيود التجارية وبمقتضى هذا القانون يتحتم على جميع الشركات التى تتسج أو توزع أو تقدم خدمات معينة أن تسجل لدى المسئولين أى اتفاق عقده ومن شأنه أن يقيد المنافسة فى ميدان السعر أو الانتاج أو ظروف التجارة أو النقل فى السويد، وخلال العام الاول من صدور هذا القانون سجلت السلطات السويدية أكثر من ثلاثمائة اتفاقية من هذا النوع .

ولكى نصور للقارىء مدى ما للاحتكار من نفوذ حتى الآن نشير الى التحقيق الذى أجرته حكومة السويد قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية . فلقد أثبت هذا التحقيق أن ٧٠ فى المائة من انتاج السلع المصنوعة يخضع فى بيعه لأسعار احتكارية .

وخلال معركة التعاونيين الطويلة مع الاحتكاريين أجرى الطرف الاول دراسات تدور حول الآثار العاجلة والآثار البعيدة المدى التى يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد القومى عند القضاء على الاحتكار . ان الاثر العاجل للانتاج التعاونى للسلع التى كانت تخضع للأسعار الاحتكارية هو أن جزءا من ربح حاملى الاسهم تحول الى المستهلك فى صورة أسعار مخفضة .

ولقد ثبت أن هذه النتيجة ستقرر أيضا حتى ولو انتهج

الاتّاج التعاونى أسلوب الاحتكار من حيث الكفاءة الاقتصادية والفنية .

أما فيما يتعلق باستعادة المنافسة بمضى الوقت فإن هذا يعرض الاقتصاد القومى لنتائج هامة .

ولقد دلت التجربة على أنه فى حالة مرونة الطلب ( وجدير بالذكر أن طلب السلع الصناعية يتمتع بالمرونة ) فإن أرقام المبيعات ترتفع الى حد أن اجمالى الاتّاج وعدد الموظفين الذين يتزايد بصورة ملحوظة . وفى نفس الوقت يضطر المنافسون ، عند اشتداد وطأة المنافسة ، الى تعديل أساليب اتّاجهم لى يقللوا من تكاليف الاتّاج ، وهكذا تتحقق الكفاءة الصناعية فى وحدات الاتّاج الخاصة والتعاونية على حد سواء .

وهناك نقطة أخرى هامة اتضحت من معركة التعاونيين الطويلة مع الاحتكار ، وتتلخص هذه النقطة فى أنه اذا كان فى مقدور التعاونيين أن ينتجوا من سلعة معينة ١٠ فى المائة أو ٢٠ فى المائة من اجمالى مبيعات هذه السلعة فإن هذه النسبة تكفى لى يستطيع الحركة التعاونية أن تؤثر - بصورة حاسمة - على السعر الذى تباع به هذه السلعة فى جميع أنحاء البلاد .

ان التجارب السابق ذكرها تؤكد أهمية الاتّاج التعاونى بالنسبة لاقتصاد السويد .



وكثيرا ما ورد ذكر الممارك التي خاضها التعاونيون ضد الإحتكاريين ، غير أن القصة تقف دائما عند عام ١٩٣٧ •

ونحب أن نقول انه حدثت تطورات عديدة بعد تلك السنة لقد حاربت الحركة التعاونية أعداء جددا ، وفي نفس الوقت ظلت على أهبة الاستعداد لكي تصون المنافسة الحرة في الميادين التي خضعت لتحديد السعر •

فلقد حدث على سبيل المثال أن أصحاب مطاحن الدقيق كانوا يسعون دائما الى رفع أرباحهم ، وخلال سنى الحرب دفعت الدولة اعانة طحن لأصحاب المطاحن لكي تحمي المستهلك من آثار الاسعار المرتفعة التي يدفعها أصحاب المطاحن للمزارعين ومضت فترة قال أصحاب المطاحن بعدها ان هذه الاعانة لا تكفى ونادوا بأن يرفع سعر الرغيف الذي يأكله المستهلك • وكان رد التعاونيين أن الاعانة تكفى جدا ، وأنهم قد تحققوا من ذلك بعد دراسته ، ونتيجة لهذا رفضت الحكومة مطالب أصحاب المطاحن وبذلك لم ترتفع أسعار الخبز ، ولم تتزايد الضرائب •

وعندما تخلص الرغيف من قيود البطاقات في نهاية عام ١٩٤٨ أثبتت الحركة التعاونية مرة أخرى أنها المنافع الذي يحمي مصالح المستهلك •

وبصرف النظر عن دخول حركة المستهلكين في ميادين كفاح

جديدة ضد الاحتكاريين ، الا أنها تنتهز كل فرصة تسنح لها  
لكى تقدم على الخطوة اللازمة طالما شعرت بقدرتها على انجاز  
المهمة .

ومنذ عام ١٩٣٧ والاحتكاريون معذورون حين يلعنون  
الحركة التعاونية ، وبالرغم من أن المعركة ما زالت في بدايتها  
في بعض الميادين الا أن البيانات الموجودة التالية ستعطي القارىء  
فكرة عن جهاد الحركة التعاونية — في السنوات القليلة الماضية  
— للقضاء على نفوذ الاحتكار .

#### مواد البناء :

من بين ما يشير دهشة الزائر الأجنبي ارتفاع أسعار  
الايجارات ، ويرجع هذا الى عدة عوامل بعضها طبيعي ، مثل  
تكاليف اعداد مناطق البناء وما تتطلبه من نفقات طائلة نظرا  
لطبيعة التربة الصخرية ، وتكاليف اعداد المباني بحيث تصمد  
أمام شتاء السويد القاسى ، والاجور المرتفعة التى يجب دفعها  
للعمال ، لأن قسوة الشتاء تجعل عملية البناء عملية تتم في فصول  
معيّنة ولا تتم في فصول غيرها . وهناك عوامل أخرى راجعة  
الى تنظيمات غير اقتصادية داخل صناعة البناء نفسها .

ومن أهم العوامل في المجموعة الاخيرة أن صناعة البناء في  
كثير من فروعها تمتاز بالترابط والتآلف المتين . وقد جذب

هذا الترابط والتماسك داخل صناعة البناء أنظار الحركة التعاونية للمستهلكين في احدى الفترات •

وأنشأت الحركة التعاونية عددا من المصانع لإنتاج مواد البناء ، من بينها مصنع في جوستافزبرج الذي يمكنه - إلى جانب الكميات الكبيرة التي ينتجها من الأدوات الصحية - إنتاج عدد هائل من الحمامات المظلية بالميناء يفوق ما ينتجه أى مصنع في أوروبا •

كان دخول الاتحاد التعاونى فى صناعة الحمامات المظلية بالميناء عاملا فى القضاء على الاتحاد الاحتكارى فى هذه السلعة وخفض سعرها بالتالى •

ومصنع للأنابيب وعدد من مصانع الطوب ، كما سبق أن أشرنا أنه يشترك فى ملكية مصنع الأنابيب والطوب كل من الحركة التعاونية للمستهلكين وحركة بناء المساكن •

#### الصابون ومواد الغسيل :

رغم أن مواد الغسيل والتنظيف من أهم الضروريات المحلية فإن الحركة التعاونية السويدية للمستهلكين لم تسهم حتى عام ١٩٤٨ بأى نصيب فى صناعة تلك المستحضرات • وقد تعرض هذا الموضوع للبحث والمناقشة فى فترات متقطعة غير أن الاتحاد



التعاونى لم يبذل نشاطا كبيرا فى هذا الميدان ، وكان من بين الخطط التى رأى الأخذ بها لانتاج تلك المواد هو الاتفاق الذى عقد بين الاتحاد التعاونى وأحد أصحاب المصانع ليقوم بتوريد صابون رخيص ويمتاز بالجودة وهو الذى كان يباع سابقا فى المجال التعاونية باسم « برىو » .

ولم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى لاحت أمام الحركة التعاونية الفرصة لتحقيق خططها التى ظلت ردها طويلا تعنى برسمها ، ومن بينها انشاء مصنع يمكن أن تصنع فيه الحركة التعاونية مسحوق الصابون الخاص بها ومواد الغسيل .

وفى يونية سنة ١٩٤٨ اشترى الاتحاد التعاونى - من الهيئة العامة بواسطة الحكومة السويدية بالتشاور مع اللجنة المتحالفة فى المانيا لادارة رءوس الاموال الالمانية فى السويد - مصانع « هنكل » الالمانية سابقا والتى تقع فى ميدسوماركرانسن فى استوكهلم .

وعندما بدأ الاتحاد التعاونى يياشر الانتاج فى مصنعه الجديد اتجه بعض أصحاب المصانع الخاصة الى مقاطعة المنتجات التعاونية - برسيل هو أهم منتجات هنكل - ، وشهد الاتحاد التعاونى فى بادىء الامر هبوطا ملحوظا فى كمية المبيعات من منتجات هنكل للموزعين من الافراد .

ومهما يكن من أمر ، فقد أمكن بفضل إعادة تنظيم هنكل وتبسيط ادارتها وتحسين طريقة التوزيع ، تخفيض سعر البارسل بواقع ١٧ أور عن الربطة الواحدة أى حوالى ١٢ فى المائة ، وتبع ذلك انتعاش ملحوظ فى حجم مبيعات هنكل التى تسلم بواسطة الموزعين الافراد وكان من شأن هذا أن يؤدى بالتالى الى زيادة طلب الجمهور لهذا المسحوق الخاص من الصابون نتيجة انخفاض السعر ، كما زاد أيضا بيع منتجات هنكل فى جميعات البيع بالقطاعى بسبب انخفاض السعر .

وباستيلاء الحركة التعاونية على مصانع هنكل أصبحت تنافس شركة يونيليفر كومبين التى تسيطر على ما يقرب من ٨٠ مؤسسة موزعة فى عدد كبير من البلدان ويمثلها فى السويد مؤسسة صنلايت .

### الشيكولاتة والحلويات :

كانت الحركة التعاونية للمستهلكين حتى عام ١٩٤٨ تعتمد اعتمادا كليا على المصانع الخاصة فى الحصول على حاجتها من الشيكولاتة والحلويات . واستمر هذا الوضع قائما حتى جاءت الحرب فأحدثت عجزا شديدا فى تلك السلع وكان من المحتم أن يستمر الاعتماد على المصانع الخاصة ويكون لها الافضلية على الحركة التعاونية .

غير أن انتهاء الحرب خفف من حدة الموقف ، وقد ظلت الحركة التعاونية تحتل المرتبة الثانية بالنسبة لمنافسيها فيما يختص ببعض أصناف الشيكولاته والحلويات • غير أن هذا الوضع لم يكن يستمر طويلا ، فلم تكن الفرصة تسنح للحركة التعاونية حتى انتهزتها في الحال وكان ذلك بشراء مصنع حديث للشيكولاته والحلويات في كالمار في جنوب السويد على يد الاتحاد التعاوني •

ومنذ بدأت الحركة التعاونية في صناعة الشيكولاته والحلويات بدأت المصانع الخاصة تحسّن ما تورده من تلك السلع للحركة التعاونية ، بل وصار في الامكان شراء الشيكولاته المنتجة في المصنع التعاوني في كالمار من كثير من محال الحلوى •

#### الادوات الشخصية :

ظلت مسألة تحديد أسعار الادوات الشخصية مثل معجون الاسنان خلال الاعوام القليلة الماضية مثارا للجدل بين الحركة التعاونية للمستهلكين من ناحية والتجارة الخاصة من ناحية أخرى • وقررت التجارة الخاصة أن تلك السلع سوف تباع بأسعار محددة تتفق مع حالة تاجر القطاعي •

بينما عارضت الحركة التعاونية تلك التحديدات • وطالبت



بأن يكون لها صوت ورأى يؤخذ به عند تحديد أسعار تلك السلع .

وكان من نتيجة ذلك أن وجدت الحركة التعاونية نفسها مهددة في أغلب الأحيان بالحرمان من تلك السلع الشخصية أما آخر التطورات التي تمت في هذا الوضع فهو إنشاء لجنة تعينها الحكومة يشترك فيها ممثلون عن التجارة الخاصة والحركة التعاونية للمستهلكين .

## الاتحادات الصناعية الدولية

الكارتلات :

ورغم كثرة المناسبات التي وجدت فيها الحركة التعاونية السويدية للمستهلكين نفسها تقف موقف الصراع مع إحدى الكارتلات الدولية ، ولم تترو في الدخول معها في المعركة ، فقد أحست بأن الحركات التعاونية الوطنية التي تعمل مستقلة بأنها تصبح مقيدة وتكاد تشل حركتها عندما تقف موقف المعارضة من الكارتلات الدولية . وهذا يستلزم امتداد الاطار التعاوني بحيث يتخطى الحدود القومية أي يكون في مستوى الكارتلات .

فلا بد من بذل كافة الجهود لتقوية التنظيم التعاوني الدولي  
فهو مجرد تعاون على مستوى عالمي من شأنه كفاية الحياة الكاملة  
وتوفيرها لصالح المستهلك •

## العمال التعاونيون

شهد ربع القرن الماضي زيادة ملحوظة في عدد الأشخاص  
الذين يستخدمون الحركة التعاونية السويدية للمستهلكين •  
فبلغ عدد من استخدمتهم الجمعيات التابعة للاتحاد التعاوني  
في عام ١٩٥٥ حوالي ٣٩٥٥٥ شخصا ، من بين هؤلاء حوالي  
٣٧٨٢٦ شخصا يعملون في جمعيات التوزيع بالقطاعي بنمسا  
يعمل الباقون وعددهم ١٧٢٨ شخصا في جمعيات الاتساج  
الاتحادية للبيع بالقطاعي •

## العلاقات العامة

تؤمن الحركة التعاونية مثلها في ذلك كاية مؤسسة أخرى ،  
بمدى قيمة وأهمية الدعاية في اكتساب ثقة الجمهور ، وهي لذلك  
تجيز استخدام الاعلان المناسب ونشاط العلاقات العامة ، وتبرر  
ذلك بأنها تستخدم نفس الأسلحة التي يستعين بها منافسوها •

أما الاعلانات عن السلع والخدمات التعاونية فتحتل صفحات الصحافة اليومية دون أى اعتبار للاتجاه الذى تمثله الصحيفة • وتستخدم الدوريات بنفس الطريقة ، وخاصة تلك التى تنشرها الحركة التعاونية ، للاحتفاظ بثقة الجمهور فى السلع والخدمات التعاونية ، أما بالنسبة للمطبوعات التعاونية مثل • فى ، الاسبوعية ، فبوسع الحركة أن توفق بين المعلن والمحرر حيث يتبلور عمل الاثنين فى حملة جديدة للدعاية سواء كان الهدف سلعة جديدة ، أو فكرة جديدة ، فتظهر الاعلانات والمقالات فى الصحف فى وقت واحد •

وفى حالة المشروع ذى الحجم الكبير يكون للتوجيه المركزى للاعلان والدعاية مزايا واضحة ، وتؤمن الحركة التعاونية للمستهلكين بهذه الحقيقة ، ولذلك ركزت كافة وجوه نشاط الاعلان والدعاية فى هيئة واحدة • ونظرا لوجود بعض القيود على الاعلان من جانب نظام الاعلان ( نظام داخلى للعمولة التى تمنحها الصحف والدوريات بالنسبة لعقود الاعلانات تجعل من الضرورى استخدام مكتب مختص للاعلان ) ، فقد منع الاتحاد التعاونى من انشاء قسم خاص للاعلان • ولذلك اضطرت الى اسناد مهمة الاعلان الى منظمة « أنونبران شعبيا » التى تعتبر هيئة مستقلة رسمية •

وتتميز « أنونسىبران شعبيا » عن غيرها من مكاتب الاعلان العادية بصلتها الوثيقة بعملائها • فالى جانب الواجبات الروتينية وهى



السعى لدى الصحف لشغل مساحات فيها للاعلان وتصميم ووضع الاعلانات ، فان مكتب الاتحاد التعاوني يمد جمعيات البيع بالقطاعي ، بانتظام بالنشرات المختلفة والكتيبات والبطاقات الملونة .. الخ ، وتحصل الجمعيات على مثل هذه الاشياء غالبا بدون مقابل .

وهناك عدد من الخدمات الخاصة تقدمها « أنونسييران شعيا » خصيصا من أجل صالح الجمعيات التعاونية ، وهذا يشمل « نوافذ للعرض » و « مراكز للعرض » ومجموعات مصورة الى جانب خدمة أخرى تقدمها لموظفي المحل وذلك بمدهم بأحدث الوسائل المتبعة في المبيعات وتصريفها .

وهذه الكتيبات تضم بين دفتيها معلومات وافية عن الاعلانات ووسائل البيع الفعالة وهي ترسل مجانا الى كافة مديري جمعيات البيع بالقطاعي حيث يقفون منها على أساليب الدعاية المختلفة التي يمكن أن يستعينوا بها في عملهم ، الى جانب مقالات تبين أجسدى الوسائل في تصريف المنتجات التعاونية ، وجداول زمنية توضح أنسب الاوقات التي يمكن استغلالها لبدء الاعلان عن نوع معين من السلع واقتراحات مصحوبة بصور توضح نوافذ العرض وكيف تكون قادرة على اجتذاب الجمهور ، وفي نهاية كل عام تجمع تلك النوافذ المتفرقة وتباع بسعر التكلفة لمن يرغب في شرائها من الجمعيات .

وهناك نظام آخر يعتبر بمثابة خدمة خاصة ، وهو يمكن الجمعيات المحلية من شراء مجموعة مكونة من ٢٠٠ صورة بسعر التكلفة سنويا لاستخدامها في الاعلانات المحلية .

وتقوم « انونسييران شيبا » بالاعلان عن السلع التعاونية فيما يزيد على ٢٠٠ صحيفة يومية سويدية ، الى جانب ٢٥ من الدوريات الكبرى و ٥٠ أخرى صغيرة وحوالي ٥٠ صحيفة تجارية .

وتتلقى جمعيات البيع بالقطاع المحلي معاونة المكتب على الوجه التالي : المساعدة في الاعلان على مستوى محلي ، رسم وتصميم الملصقات ، كتيبات ونشرات وعينات ترسل للجمعيات لتوزيعها على العملاء . ويتحمل الاتحاد التعاوني النفقات .

وهكذا أصبح نظام الاعلان في الحركة التعاونية السويدية للمستهلكين من أروع النظم في شمال أوروبا . وترجع هذه الشهرة الى حد بعيد الى السياسة التي تتبعها الحركة في التبسيط والأسلوب الرفيع الذي جعل اعلاناتها عمليا وفعالا في نفس الوقت . وأمكنها عن طريق الاكتفاء بالكلمة الواحدة بدل الكلمتين أو أكثر واستخدام العلامات التجارية في السلع التعاونية الى جانب وجود سوق وطني ، من الوصول بالاعلان الى مرتبة عالية وجعله أكثر فعالية وأقل نفقات بل وزيادة على ذلك تمكن الاتحاد التعاوني من حناية ما يزيد على ١٥٠ من تلك العلامات التجارية بتسجيلها لدى السلطات المختصة .

وأصبح يرمز لمنتجات الاتحاد التعاوني بعلامة "CO-OP" الشهيرة للتعاونية بعد أن كانت K-F أى الاتحاد التعاوني •

## اعلام العملاء بنوع السلفة

من أهم وجوه النشاط فى العلاقات العامة التى تتبناها الحركة التعاونية للمستهلكين ، تزويد العملاء بمعلومات عن نوع السلع • فحينما كانت معظم حاجات العائلة تتيج محليا فى المياضى ، وكانت الاقمشة السويدية الثقيلة عنوانا على فقر السويد ، لم تكن مسألة نوع السلع تثير كبير اهتمام •

أما اليوم ، فقد بدأ الفرد العسادي بعد التحسن الظاهر فى مستوى معيشته ، يجد من الصعوبة ، بل من المستحيل أحيانا ، أن يفهم كيفية الحصول على أفضل السلع بأفضل الاسعار ، وهو فى ذلك يحتاج الى من يعاونه فى الاختيار •

وهذا النوع من الاعلان عن نوع السلعة أصبح منتشر فى أمريكا منذ بضعة سنوات ، غير أنه لم يصبح مألوفاً لدى البسبلااد الاوروبية الا منذ حوالى عام ١٩٤٦ •

ولم تكن السويد قبل عام ١٩٤٦ تعنى كثيرا بفكرة اظهار النوع ولكن الامر تغير فيما بعد ، ذلك أن تزويد الحركة التعاونية



السويدية للمستهلكين ، لاعضاؤها بأفضل المنتجات بالاسعار المناسبة ، جعلها ندخل ميدانا جديدا من النشاط وهو اظهار نوع منتجاتها ، وتولى الاتحاد التعاونى القيادة فى هذا الميدان .

وبدأ الاتحاد التعاونى مهمته بقوة ونشاط ، فأنشأ قسما جديدا يختص أساسا بالاعلام عن نوع السلعة والتعليمات اللازمة التى تتبع للحصول على منتجات الاتحاد التعاونى ، وزود القسم باحصائية فى هذا العمل وتقدير قيم السلع .

وهكذا بدأت معركة الاعلام عن النوع ، وقبل أن ينتهى عام ١٩٤٦ بدأ الاتحاد التعاونى فى انتاج ملابس العمل مينا عليها نوع القماش ووزنه وقوة النسيج ونوع ابرة الخياطة المستخدمة فى حياكة ونوع المادة المصنوع منها الزراير .

وأخذت الحركة التعاونية تدريجيا تزيد من انتاج الاصناف التى تحمل بيانات عن نوعها وتحسينها وتطويرها ، ثم اتساع نطاق الاعلام عن النوع ليشمل أشياء أخرى مثل الدقيق والسمك المحفوظ ، وفى عام ١٩٤٨ أصبح يشمل المواد الغذائية .

وأخذ نطاق السلع التى تحمل بيانات عن نوعها يزداد اتساعا ويأمل الاتحاد التعاونى أن يأتى اليوم الذى يشمل كافة المنتجات الأساسية ، وفى نفس الوقت فإن كل جهد يبذل إنما يستهدف اغراء

أصحاب المصانع الخاصة الذين يمدون الجمعيات التعاونية بالسلع ،  
 بفكرة الاعلام عن النوع •

ولا شك أنه ليس بوسع الحركة التعاونية ارغام المصانع على  
 اتباع هذا النهج بالنسبة لمنتجاتها ، غير أنه من المعتقد ، أنه اذا أمكن  
 ضمان عرض المنتجات التعاونية في السوق مصحوبة بالاعلام عن  
 نوعها ، فإن العميل اذ يقدر هذه الخدمة سيطلب بها جميع أصحاب  
 المصانع ، وقد تحقق ذلك فعلا ، فقد اضطرت معظم مصانع  
 المنسوجات أن تتبع طريق الاتحاد التعاوني وزودت منتجاتها بالاعلام  
 عن نوعها •

وفي صيف ١٩٤٨. أنشأ الاتحاد التعاوني معملاً للنسيج مزوداً  
 بأحدث المعدات ، يقوم بالتحليلات الاخيرة للانسجة التي تحمّل  
 علامة نوعها وطبع تلك العلامات المميزة •

وفي عام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ اتخذت الحركة شعار « ما لم يمكن أن  
 تراه الصين » ، في حملة دعائية للاعلام عن النوع ، وكان الغرض من  
 الحملة هو لفت نظر الجمهور الى مدى الصعوبات التي يواجهها  
 العملاء عندما يتوجهون لشراء حاجاتهم ، وكيف يمكن تسهيل  
 مهمته اذا كانت السلع مزودة بالاعلام عن النوع ، وظهرت الاعلانات  
 في الصحف والدوريات مشيرة الى المظاهر الجوهرية لسلعة ما ،  
 وكيف يقوم الاعلام عن النوع بدور فعال في تحديد قيمتها •

وأيدت كثير من جمعيات البيع بالقطاعى الحملة الدعائية ، الى جانب استخدام شرائط الافلام ، الى جانب مكبرات الصوت ونسجيل اذاعات تروج لفكرة الاعلام عن النوع وفائدتها لصالح الجمهور . وكان لتطبيق هذه الفكرة ، فوائد أخرى هامة من وجهة نظر المشتغلين فى المحال التجارية ، فقد كان لا بد من توفير قدر كاف من المعلومات لدى العامل فى المحل عن السلع التى يتولى بيعها ، فوجد فى العلاقة التى تبين النوع معاونا له فى مهمته .

وعندما يتزود العامل فى المتجر بهذه المعلومات يستطيع أن يوجه العميل ويختار له أحسن السلع التى يمكنه الحصول عليها . وتذكر الحركة التعاونية هذه الحقيقة وامعانا منها فى سبيل المحافظة على مقدرة العامل على شرح المعلومات المكتوبة على السلعة للعميل تقوم بتزويده بالتعليمات بعدة طرق .

وبمجرد أن تصل الى السوق مجموعة جديدة من السلع المزودة بمعلومات عنها تلقى محاضرات خاصة فى الكلية التعاونية ومناطق الاتحاد التعاونى . ويتلقى عمال المتاجر الذين يحضرون المحاضرات معلومات تفصيلية عن التعليمات الخاصة بالسلع وتبذل كل الجهود الممكنة لتعليم العمال هذه المعلومات المطبوعة . وأثناء الدراسة تظهر تباعا تعليمات معينة عن أنواع السلع الجديدة فى مجلة « فارتدينج » وأخيرا هناك معلومات عن جودة السلع ويتولى تقديمها قسم خاص



فى الاتحاد التعاونى \* \* وتقدم حتى الآن هذه الخدمات فى مجال  
انتاج المنسوجات وتتألف من مذكرات وأوراق تقدم لجمعية البيع  
بالقطاعى وتحتوى المذكرات على معلومات تفصيلية عن جميع أنواع  
الأرشادات الأخيرة ، ويظهر سلعة جديدة فى السوق يقوم الاتحاد  
التعاونى بموافاة الجمعيات بجميع التفاصيل الخاصة بنوع هذه  
السلعة ومواصفاتها \* وتطبع هذه المعلومات فى بطاقات خاصة  
يمكن وضعها بسهولة فى الدومسيات \*

وتعمل مع قسم نوع السلع التابع للاتحاد التعاونى لجنة تتألف  
من خمس نساء وثلاثة رجال ، وعندما تختبر اللجنة جودة السلعة  
تبعث النتيجة الى مجلس ادارة الاتحاد التعاونى والى الذين يعينهم  
الاختبار ، واذا ثبت بالاختبار أن مستوى السلعة أقل من مستوى  
مبيلاتنا فى السوق تبذل الجهود لتحسين نوعها \* أما السلع المعرضة  
للإختلاف من حيث الجودة فتوضع تحت الاختبار فى فترات منتظمة  
للتأكد من صحة المعلومات المكتوبة فى البطاقة الملحقة بالسلعة ويحدد  
دائما حد أدنى يجب ألا ينخفض مستوى السلعة عنه \* ولا تعتبر  
المعلومات الموضوعة بالبطاقة حتى الآن كاملة إذ تضاف اليها معلومات  
جديدة كلما أمكن ذلك \*

ويدرس قسم نوع السلع أيضا مظهر السلعة ويعرض أمثلة  
لطرق التعبئة المختلفة ولاشكال البطاقات الجذابة ، وبناء على اقتراح

هذا القسم أصبحت البطاقات تحتوى على جزء فارغ مخصص لوضع المعلومات التعاونية •

ولعل المعلومات الخاصة بالسلع المتعلقة بالتاجر التى تقسم الخدمات الى أعضائها هى أهم المعلومات التى يكتبها هذا القسم التابع للاتحاد التعاونى ، وبناء على مبدأ الخدمة الذاتية توضع السلع على الرفوف وتكون هى التى تبيع نفسها بنفسها وتكون المعلومات الخاصة بنوع السلع ذات قيمة عظيمة للعميل لانه لا يحتاج الا الى قراءة المعلومات المطبوعة على البطاقة للتعرف على أهم مميزات السلعة • وقد جذبت المعلومات الخاصة بنوع السلعة اهتمام الحكومة السويدية فقامت لجنة برلمانية خاصة بدراسة الموضوع ودعت الحركة التعاونية الى أن تعرض عليها خبرتها فى مجال الحكم على نوع السلع •

ومما يزيد من أهمية المعلومات الخاصة بنجودة السلع هو أن الناس أصبحوا بذلك يحصلون على معلومات واسعة ومنظمة عن قيمة السلع ويزداد هذا الأثر كلما أصبحت المعلومات أوسع نطاقا ، وهناك أمل فى أن يطالب المستهلك بإعلان خاص بنوع السلع بنفس الطريقة التى يرغب فى اتباعها للتعرف على سعرها •

وتعتبر المعلومات الخاصة بنوع السلع فى غاية الاهمية من حيث ضمان مصالح المستهلك • لذلك تريد حركة المستهلكين التعاونية أن

ترى جميع السلع الهامة في السوق مزودة بالبطاقات الخاصة  
بالمعلومات المتعلقة بالسلعة لان هذه هي الوسيلة الوحيدة لاحاطة  
الناس علما بنوع السلعة حتى يشكلون تحذيرا للمنتجين الذين  
يضطرون لانتاج السلع الجيدة النوع فقط .

والحقيقة واضحة وهي أن الخطوة المنطقية التالية في تطور  
تعاون المستهلكين في السويد تكمن في العمل على تحسين نوع  
المنتجات . ولقد بدأت الحركة وهدفها تخفيف الضغط الاقتصادي  
الذي يتعرض له المستهلك من جراء الظروف السائدة بصفة عامة  
ومن تجار التجزئة والجملة بصفة خاصة ، وقد حققت نجاحا كبيرا  
في هذا المجال فقد حررت أعضائها من القيود التي كانت تفرضها  
الديون ورفعت مستوى المتاجر . وقد انتقل الصراع من أجل ضمان  
مصالح المستهلكين من مجال البيع بالجملة والبيع بالقطاعي الى مجال  
الانتاج . وقد لقي نجاحا أيضا . وهكذا دخلت الحركة التعاونية  
مجالا جديدا وضع المستهلك على قدم المساواة مع التاجر .

وتعترف حركة المستهلكين بأن المستهلك لا يستطيع أبدا أن  
يتحرر تماما من استغلال أولئك الأشخاص الذين يعملون على جني  
الأرباح على حسابه الا بعد أن يتمكن من أن يقرر لنفسه العلاقة  
الصحيحة بين نوع السلعة وثمنها . وثمة ميل واحد يستطيع به  
أن يحقق ذلك وهو وضع نظام واسع لتصدير نوع السلع .



## المستهلكون والمؤسسات الخاصة

من أهم المظاهر التي تتميز بها حركة المستهلكين التعاونية في السويد ولا سيما ما يتعلق بالحركات التعاونية في الخارج هو علاقات الحركة بالمؤسسة الفردية وحتى عام ١٩٣٢ عندما حصلت الجمعيات التعاونية على مصنع كارلشام للزيوت النباتية - وهي نعلم أنها لا تستطيع أن تستوعب أكثر من ١٥ ٪ من إنتاج المصنع - أدرك رجال الحركة التعاونية أنهم سيضطرون إلى قبول التضمسافر مع المؤسسة الفردية لو أنهم كانوا يريدون توسيع نطاق الإنتاج التعاوني وتنفيذ سياسة سليمة من حيث الحصول على المواد الأولية وبقي عليهم التعرف عما إذا كان هذا التضمسافر سيقترب انحرافا عن المبادئ التعاونية ولو كان ذلك صحيحا فإلى أي حد سيسمح بهذا الانحراف .

وقد كانت علاقات الحركة التعاونية بالمؤسسة الفردية في وضع بحث في مجلس الشيوخ في عام ١٩٣٤ . ويمكن تلخيص موقف الأعضاء الحاضرين في مجلس الشيوخ بأنه حيث أن السويد بما تتميز به من قلة عدد السكان لم تسمح بتطور الحركة التعاونية بزيادة عدد الأعضاء ومصادرة الثروة التي تتاح للدول الكثيرة السكان . كان لا بد للحركة السويدية أن تعمل على القيام بإجراءات توفيقية لتضمن لنفسها مركزا يمكنها من ضمان مصالح المستهلك .

وفيما يلي مقتطفات من قرار اتخذه مجلس الشيوخ عام ١٩٣٤:  
 « قد يكون من التحسامل على مصالح المستهلكين المنظمين  
 والاقتصاد القومي عامة لو امتنعت حركتنا - لاسباب مذهبية - عن  
 الاستفادة من مصادر ثروتها لزيادة الانتاج التعاوني . . . . . »

« ان هذا المجلس يهيب بالمجلس الادارى للاتحاد ومجلس  
 الادارة للقيام بدراسة أدق لاشكال التنظيم الصناعى التى يمكن أن  
 تتبعها الحركة فى نضافرها مع الصناعة والتجارة فى السويد والتى  
 تحفظ مبدأ امتعاون الأساسى فى حق المستهلك فى نصيب من الادارة  
 وفى الفائض . . . . »

( وجاء فى ملحق للقانون نداء بضرورة اقامة جميع المؤسسات  
 الانتاجية التعاونية على رأس مال الحركة لا على رأس المال  
 المقرض ) \* .

ولو أدخلنا فى اعتبارنا أيضا عدم تقبل حركة المستهلكين  
 السويدية لامكانية امتلاك الجمعيات التعاونية لوسائل انتاج وتوزيع  
 جميع السلع الاستهلاكية يتضح لنا موقف الحركة من المؤسسة  
 الخاصة . فيما عدا بيان عن الموضوع قد أدلى به أحد زعماء الحركة  
 البارزين :

« . . . . . أود أن أوضح موقف الحركة التعاونية السويدية فى  
 هذا المجال بقولى ان الاعضاء عموما ينظرون الى الحركة لا علواً أنها

غاية في حد ذاتها ولكن على أنها وسيلة لتحقيق أقصى فعالية في مجال توزيع السلع لصالح المستهلكين عامة بغض النظر عما إذا كانوا خاضعين للتنظيم التعاوني أم لا ؟ ،

وفيما يلي عبارة مأخوذة عن خطاب لرئيس الاتحاد التعاوني في مجلس الشيوخ عام ١٩٣٤ وهي تشير الى نفس الموضوع :

« اننى أخشى من أننا لو تركنا مؤسساتنا الصناعية تنمو في المستقبل بنفس الطريقة التي كانت تنمو بها في الماضي فانا لن نجتمع هنا بعد مضي ٢٠ عاما كتعاونيين ولكن كتجار لا يهمهم الا بيع السلع حتى يمكننا أن نقسم الارباح بيننا . فكروا في امكاننا مواجهة حركة تعاونية متطورة في خلال ٢٠ عاما تمتلك المؤسسات الصناعية وتصدر منتجاتها الى جميع أجزاء العالم . وفي اننا نفكر في اقامة مؤسسة تزيل التنافس بجميع أشكاله

ان هذا الموقف نحو التضافر مع المؤسسات الفردية وتفويض زعماء الحركة التعاونية بعض السلطة جعل نصيب حركة المستهلكين من الانتاج الاجمالي ينمو ويزيد عاما بعد عام . وقد بدأ التضافر مع المؤسسة الفردية كنتيجة لحاجة الحركة الى ايجاد سوق لمنتجاتها أكبر من السوق التي يتيحها لها أعضاؤها لكي تضمن سير مؤسساتها الانتاجية بأقصى فعالية . وبلغ مرحلة لا تمتلك فيها الحركة مستثمارات رأس المال في كثير من المؤسسات الاقتصادية فحسب بل



ان تضافر الجهود بين الحركة التعاونية والمؤسسات الفردية وصل  
الى حد اشتراكهما فى ادارة مؤسسات مشتركة ، بل يبدو أنه من  
الممكن أن تصبح المؤسسة الفردية شريكا فى مصنع كارلشام لانتاج  
الزيوت النباتية التابع للحركة التعاونية .

ويبدو أن علاقات حركة المستهلكين مع المؤسسة الفردية تسير  
كما لو كانت توجه بمقتضى مؤسسة منظمة تهدف الى ضمان مصالح  
رأس مال الحركة التعاونية فى الصناعة ويضمن للحركة التعاونية  
قدرا كبيرا من السيطرة على انتاج السلع الاستهلاكية . ولو  
وضعت هذه الخطة فى حيز التنفيذ فسوف يصبح مركز حركة  
المستهلكين التعاونية فى السويد من القوة بحيث يحمى مصالح  
المستهلك .

ولا شك فى أن روح المؤسسة الفردية التى يبدو أنها تكمن  
وراء حركة المستهلكين السويدية وزيادة التفاهم مع المبادئ  
التعاونية سيعرضان التعاونيين السويديين للنقد الشديد من  
أنصار مبدأ « الكومنولث التعاونى » ولا بد من الاعتراف بأن  
التطورات فى السويد تدل على وجود علاقة بسيطة بينها وبين  
هذا الهدف الخاص وهى لا تدل على الاتجاه المثالى ولكنها  
تسير الى درجة أكبر من الاتجاه الواقعى والتفكير السديد .  
ولو أمكن اعتبار العمل العظيم الذى قامت به فى الماضى حركة

المستهلكين السويدية باعتبارها راعيا لمصالح المستهلك في السويد - لو أمكن اعتبارها دليلا على درجة النجاح في قدرتها في المستقبل فيحتمل أن تمثل الحركة قطاعا أكبر من الشعب السويدي وقد تتوقع أرباحا أكثر على التعاون وعلى المجتمع بأسره عن طريق الحدود التي تقف في طريق سوء استخدام الرأسمالية للأرباح التي يمكن أن تتضمن نتيجة لتحقيق أهداف أبعد مثل الكومنولث التعاوني .

## الحركة التعاونية الزراعية

تطورها :

في أواخر القرن التاسع عشر كان حوالي ٦٠ في المائة من سكان السويد يشتغلون بالزراعة . وكان الناس يكدهون في الأرض مثلهم مثل الكثيرين في الدول الأخرى في ذلك الوقت حتى يضمنون قوتهم من التربة الصعبة التي كانت تضمن عليهم . أما اليوم بعد أن استوعب التوسع الصناعي عددا كبيرا من السكان أصبح لا يشتغل بالزراعة في السويد أكثر من ثلث السكان وأصبحت الزراعة في نفس الوقت قادرة على تزويد السويد بحاجتها من المواد الغذائية .

وهناك مرحلتان رئيسيتان من مراحل التطور ساهمتا في تغيير وضع الفلاح السويدي والزراعة في السويد وقد أخذت أولى هاتين المرحلتين - وهى التى بدأت فى النصف الاخير من القرن الماضى - أخذت مظهر تغيير فى وسائل الفلاحة. وقد أدى تطور السكان المستمر فى السويد الى ايجاد طلب مستمر على المواد الغذائية وللاستفادة من هذا الموقف غير الفلاح السويدي أساليبه الانتاجية من الفلاحة المنزلية الى الانتاج المنظم الذى بدأ يدخل السوق العامة .

والواقع أن عملية تسويق منتجات المزارع وتزويد المزارعين بحاجتهم من البذور وغيرها من الاشياء الضرورية لم تكن منذ البداية فى أيدي المزارعين أنفسهم فقد تولى هذا العمل رجال الاعمال من الافراد .

وعلى الرغم من أنهم كانوا يقومون بهذا العمل فترة طويلة من الزمن فإن عملهم لم يلق أى نجاح ، فقد ظل يظهر دائماً الميل الى المضاربة فى الاسواق على المنتجات الزراعية مما أضر بمصالح الفلاحين والمستهلكين على حد سواء . كان هذا هو الموقف السائد حتى عام ١٩٣٠

وقد بدأت المرحلة الثانية من مراحل التطور بالازمة الزراعية التى نشبت فى خلال العقد الثالث من القرن الحالى . ففى مثل



هذه الفترة ظهر اتجاه عام في السويد نحو القيام بتنظيم جماعي ولم يستثن المزارعون من ذلك .  
وقد بدأ المزارعون بعد أن حفزهم تأييد الدولة ومعاونة الجمعيات التعاونية لهم - بدأوا يزيدون من تسويق منتجاتهم وتنظيم حصولهم على الادوات الزراعية اللازمة ، ونتيجة لجهود المزارعين المتواصلة لبث حركة تعاونية زراعية بدأ يظهر تنظيم واسع النطاق يقوم على أسس متينة .

### تحليل عام للحركة الزراعية

تتألف الحركة التعاونية الزراعية في السويد اليوم من مجموعة كاملة من الاتحادات التي تبدأ بالمزارع في سوقها المحلية والجمعية المحلية بدورها عضو في اتحاد المقاطعة - الذي يشار اليه هنا على أنه جمعية المقاطعة - وتنتمي جمعية المقاطعة الى اتحاد وطني آخر .

وهناك ١٢ اتحادا وطنيا تشتمل تقريبا على جميع مظاهر النشاط الزراعي مثل انتاج الالبان والتسليف وانتاج الاخشاب .. الخ

ان مشروعات زراعة الفواكه وبنجر السكر هي مشروعات

محلية منفصلة • وعلى رأس الحركة توجد منظمة مركزية باسم  
الاتحاد العام لاتحادات المزارعين السويديين •

وتشتمل معظم الاتحادات الاقليمية الاثنى عشر في بيع  
منتجات المزارع واعدادها • ويوجد لكل فرع من فروع الانتاج  
اتحاد وطنى للبيض أو للالبان أو اللحم • وأهم فرعين من هذه  
لفروع ذلك الفرع الخاص بمنتجات الالبان والآخر الخاص  
بانتاج اللحوم ويضم الاول ١٧٠ر٢٦٣ عضوا والثانى ٤٣ر٢٧٩  
عضوا •

## شراء وتوزيع منتجات المزارع

يتولى الاتحاد القومى الذى يطلق عليه اتحاد مشتريات  
المزارعين السويديين القيام بعمليات شراء وبيع ما يلزم المزارعين  
بالجملة والقطاعى • وقد تأسس هذا الاتحاد فى عام ١٩٠٥ ولم  
يندأ مرحلة التطور الحقيقى الا بعد عام ١٩٣٠ ويبلغ عدد  
أعضائه الآن ١٤٤ر٣٥٥ عضوا • وهذا الاتحاد مسئول عن سد  
حاجة ٦٠ فى المائة من المزارعين من الاسمدة والعلف المستورد  
والبذور ومواد البناء والوقود السائل والآلات والمعدات •

ويقسم الجزء الباقي وقدره ٤٠ في المائة من حاجتهم على الاتحاد التعاوني والتجارة الفردية .

ويستولى الاتحاد على نسبة كبيرة من حاصلات المزارعين في الخريف فتقل الغلال وغيرها من الحاصلات بالطرق النهرية الى مخازن الغلال الخاصة بالاتحاد . وللاستفادة من رخص النقل النهري تقام المخازن عادة بالقرب من الانهار .  
والواقع أن هذه المباني التي أخذت الجمعيات التعاونية الاعضاء في الاتحاد التعاوني تزيد عددها في السنوات الاخيرة أصبحت تميز كثيرا من المناطق .

وهناك اتحاد ملاك الغابات الذي أصبح يضم أكثر من ١١٤ر١٢٣ عضوا ، واتحاد تسويق البيض ويضم ٦٩ر٨٩٦ عضوا وغيرهما من الاتحادات ، وهناك أيضا اتحادات لمصانع تكرير المشروبات .

وتتولى عمليات التسليف مؤسستان هما اتحاد جمعيات التسليف الريفية وبنك السويد الملكي للرهونات . ويبلغ عدد أعضاء هاتين المؤسستين ٢٢٧ر٤٧٢ عضوا ، وتبلغ قيمة قروضهما ١ر٦٤٠ مليون كرونة .

ويملك جميع الاتحادات السابقة الذكر حوالي ٣٦٠ ألف مزارع وهذا معناه أن كل مزارع لديه سلعة يبيعها من مزرعته عضو في إحدى جمعيات التسويق أو في أكثر من جمعية .



وتشير الأرقام التالية إلى أهمية الحركة التعاونية الزراعية في السويد . إذ تتولى الحكومة تسويق حوالي ٨٨٣ في المائة من إنتاج الألبان وأكثر من ٧٥ في المائة من الحيوانات الصالحة للذبح و ٦٦ في المائة من إنتاج البيض ونسبة كبيرة من تجارة الأخشاب . وتزيد مبيعات جميع الفروع على ٣٦١٧ مليون كرونة ويبلغ رأس مالها الإجمالي ٣٨٠ مليون كرونة . وتبلغ قيمة أصولها ١٥٥٠ مليون كرونة .

## خدمات التعاون للمزارع

إن الأعمال التعاونية توفر على المزارع السويدي الوقت والجهد اللذين كان ينفقهما في اختيار السوق والمفاوضة مع التجار وتصل السلع وغيرها من الأعمال بأجور تدنو من الحد الأدنى، إذ أنه يستطيع أن يقدم البيض واللبن والغلل والبطاطس والحيوانات إلى الجمعية التعاونية بالمقاطعة وهو يعلم أنها ستدفع له الثمن بعد تقدير نوع إنتاجه تقديراً عادلاً بأعلى الأسعار السائدة في السوق . وتقوم ميارات الاتحاد بتجميع المنتجات حتى تصل تفقات النقل إلى الحد الأدنى .

وفيما يتعلق بتوزيع الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء البلاد

مثل البيض واللبن واللحوم فهناك شبكة واسعة النطاق من الجمعيات الاقليمية تقوم بهذه المهمة . وتمثل هذه الجمعيات التي يستثمر فيها الجزء الاكبر من رأس مال الحركة التعاونية الزراعية التي تمثل الحركة الجساعية . وعن طريق هذه الجمعيات بتخلص المزارعون من منتجاتهم ويشتركون ما يلزمهم .

ولا تهدف هذه الجمعيات الى جنى الارباح مثل الاعمال التجارية الفردية بل انها تهدف الى خفض نفقات جميع منتجات المزارع وتخزينها وتوزيعها واعدادها للبيع . وهي تقوم أيضا بتنظيم العطاءات مما يضمن للمزارع سعرا ثابتا . وتقوم هذه الجمعيات بالاعمال التجارية في منطقتها فقط بينما يقوم الاتحاد القومي بجميع الاعمال خارج المنطقة . وبهذه الطريقة يتم توزيع منتجات المزارع بالتساوي في مختلف المناطق .

وان المبدأ الذي يعمل على تحقيقه الاتحاد هو العمل على استقرار الاسواق فيقوم اتحاد تسويق اللحوم في السويد بتوزيع اللحوم بالجملة للسفن الكبرى مثل ستوكهولم وجوتنبرج وتسليم المنتجات الصادرة من مختلف المجازر في المنطقة .

وتنظم الاتحادات الصادرات والواردات ويشغل بعضها بتوزيع السلع بالقطاعي . ويعتبر نشاط الحركة الاخير وسيلة لضبط الاسعار والارباح التي يجنيها التجار وللتخلص من الانتاج الفائض .

ان تنظيم الحركة الزراعية يقوم على أسس ديموقراطية قوية ويتمتع كل عضو بصوت في الاجتماعات التي تعقدها لذلك لا يكون التأثير الذي يباشره العضو على شئون الجمعية مقرونا بعدد الاسهم أو مقدار العمل الذي يقوم به في جمعيته وسيتمتع صاحب السهم الواحد بصوت له قوة الصوت الذي يتمتع به صاحب الاقطاعية الكبير . ولا يسمح بالعضوية فيها الا للمزارعين الذين يوافقون على الاقتصار على التعامل مع الجمعية . ولا يدفع الفائض من نشاط الجمعية التجاري على الاعضاء على أساس نصيب العضو من رأس المال بل بنسبة الاعمال التي يساهمون بها في ادارة جمعيتهم وفي كل مقاطعة يوجد ما يسمى بـ « مجلس المقاطعة » وهو يضم ممثلين من جميع الجمعيات المحلية وتهدف هذه المجالس الى توثيق الروابط مع الاتحاد المركزي وتقوم بعملها كهيئة دائمة مشرفة على المصالح التعاونية الزراعية في المقاطعة وهي تبحث جميع المشاكل المتعلقة برفاهية وتطور الحركة في المستقبل .

وتعتبر مسألة تحسين وسائل النقل من أهم المشاكل التي تواجه الحركة التعاونية وهي تستغرق وقتا طويلا من المجالس ويطلق على المنظمة المركزية للحركة التعاونية للمزارعين الاتحاد العام لاتحادات المزارعين السويديين ، وهي لا تشمل



المصالح التعاونية فحسب بل انها تعنى أيضا بالمصالح الزراعية بوجه عام .

وهى تقوم بالمفاوضات المتعلقة بالتجارة والاسعار مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصالح فى المجتمع كما تمثل المزارعين السويديين فى المفاوضات التى تجرى لعقد اتفاقيات دولية .

ولقد تقرر فى عام ١٩٣٦ أن يعاد تنظيم الحركة التعاونية الزراعية واقتراح تحويل الاتحاد العام من وضعه كهيئة استشارية غير اقتصادية وثقافية الى هيئة اقتصادية . وانطوى الاقتراح على وضع اعتماد من المال يبلغ قدره ٣٠ مليون كرونة تحت تصرف الاتحاد العام وأن تساهم بهذا المبلغ المنظمات الموجودة بالمقاطعات فى خلال فترة خمس سنوات . ولكى يتحقق هذا كان لابد من تغيير عضوية الاتحاد العام حتى يسمح لمنظمات المقاطعة بالاشتراك فيه لأن الاتحادات القومية فقط هى التى كانت تستطيع الانتماء الى هيئة مركزية .

ويمضى الآن تنفيذ التنظيم الجديد للاتحاد العام وقد بلغ مقدار ما ساهمت به المنظمات فى المقاطعات أكثر من ٤٢ مليون كرونة ، ولا تقصد بهذه المبالغ مساعدة المؤسسات الحالية بل انها تخصص لاقامة مؤسسات جديدة . وفى معظم الاحوال يمنح الاتحاد العام هذه الاموال على شكل قروض قصيرة الاجل وعلى

الرغم من تطور الحركة التعاونية السويدية فإنه من الممكن بل من المفيد أيضا استخدام هذه الاعتمادات لتوسيع نشاط الحركة .

وبالإضافة الى الخدمات الاقتصادية التي يقوم بها الاتحاد العام فإنه يخدم المزارع بثلاث طرق وهى البحوث وتنظيم خدمات الاستعلامات وتقديم خدمات أخرى متعددة . أما عن البحوث فتقوم الاتحادات القومية المختلفة بالبحوث والتجارب على نطاق واسع فى مجالات تحسين الآلات وتقديم أدوات تطهير الأراضى وطرق الزراعة ، ويقوم قسم الاستعلامات بعمل البحوث عن كل المسائل المتعلقة بالزراعة عموما وبالحركة التعاونية بصفة خاصة ، ويضع الاتحاد العام تقديرات للأسعار فى خلال العام .

وتقدم الخدمات التي يقوم بها الاتحاد العام للأعضاء والمزارعين غير الأعضاء الذين على اتصال بالهيئة المركزية عن طريق الجمعيات التعاونية المحلية وتتضمن هذه الخدمات التوصيات والمساعدات فى نواحى مسك الدفاتر ومراجعة الحسابات ومشاكل الضريبة ومسائل القانونية وتنظيم المكاتب وشراء أدوات المكاتب ودراسة السوق والأسعار وشئون الرعاية . ويدير الاتحاد العام أيضا القسم الهندسى - وهو جمعية تعاونية للكبار داخل الاتحاد العام وهى منظمة بحيث تقوم بعملها مستقلة عن الاتحاد العام - الذى تتبعه مكاتب مختلفة فى ٢٦ بقعة مختلفة من السويد ، ويعمل فى هذه

المكاتب أكثر من ٢٠٠ موظف فنى مدرب لتوصية المزارعين والجمعيات فيما يتعلق بالمباني الجديدة والتغيرات التى يسكن ادخالها على المباني القديمة .

وللاتحاد العام قسم خاص بالنشر وقسم للأفلام السينمائية وهو يقدم المنح لاتحاد المزارعين الشبان والاتحاد الدراسى للمزارعين السويديين . ويهدف الاتحاد العام بجميع ألوان النشاط التى يقوم بها الى توحيد الرفاهية فى مجال الزراعة .

ومن أهم التطورات الاخيرة فى الحركة التعاونية بالسويد ظهور نظام الاندماج ، وهناك نوعان من الاندماج . أما النوع الاول فهو الاتحاد ، وأما النوع الثانى فهو الاندماج الكامل والاختلاف بين النوعين هو أنه بينما أن الاتحاد يعنى ضم الجمعيات التعاونية لمزارع الالبان المتفرقة فى منطقة معينة لتأليف اتحاد من الجمعيات كأعضاء فى هذا الاتحاد فإن الاندماج يعنى انضمام جميع الجمعيات التعاونية فى منطقة معينة لتكوين وحدة كاملة .

أما الغرض من وراء فكرة الاندماج فهو تأمين الاقتصاد فيما يتعلق بنفقات الإنتاج والنقل وربما كان أفضل مثال من أمثلة الاندماج صناعة الالبان .

لقد كانت مزارع الالبان التعاونية قائمة حتى نهاية القرن التاسع عشر غير أن هذه المزارع فشلت فى التعاون مع بعضها البعض ، ولقد بدأت عملية تنظيم هذه الصناعة التى أسفرت



عن انشاء اتحاد مزارع الالبان فى عام ١٩٣٢ بإنشاء جمعيات فى مزارع الالبان المحلية التى لم يكن لها وجود حتى ذلك الوقت، وبعدئذ جاء دور توحيد هذه الجمعيات فى اتحادات فأصبحت الجمعيات فى مقاطعة أو مقاطعتين متحدة ومندمجة فى وحدة واحدة ، وهذا معناه أنه فى الوقت الذى كانت توجد فيه مزارع للالبان متعددة فى اقليم واحد أصبح يوجد اتحاد واحد لتجارة الالبان فى المنطقة . وقد تألف حتى الآن ١٦ اتحادا للالبان و١٢ اتحادا مندمجا .

ويعتبر اتحاد « ميولكسنترالين » المندمج أكبر اتحاد لمزارع الالبان فى السويد . وكان هذا الاتحاد فى الاصل عبارة عن ٣٦ مزرعة للالبان فى جميع أنحاء البلاد ، وبعد الاندماج أغلق حوالى ٣٢٠ منها وتركز العمل فى بقيتها وتربو قيمة مبيعات اتحساد ميولكسنترالين على ٣٩٠ مليون كرونة .

وثمة مثال آخر على الاندماج وهو فى مجال انتاج اللحوم . فقد قسمت السويد الى ٢٥ منطقة منفصلة . لكل منها جمعية تعاونية لتسويق اللحوم . وتجمع اللحوم فى عربات خاصة بالجمعية التعاونية وتنقلها فى طرق معينة فى جميع اتحاد البلاد الى المجازر الصحية المجهزة بأحدث المعدات . وبعض هذه المجازر يسع حوالى ١٣ ألف رأس من الماشية و ١٠٠ ألف رأس

من الخنازير كل عام • وعلى رأس الجمعيات التعاونية الاقليمية  
الخمس والعشرين اتحاد تسويق اللحوم السويدي •

## تطور الاعمال الجماعية

تتطور الزراعة في السويد كما أوضحنا من قبل وتنمو الافكار  
الجديدة والبحث عن وسائل جديدة وألوان جديدة للتنظيم لاعرابية  
في أن تصبح نظرية الزراعة الجماعية موضوعا للبحث في الدوائر  
الزراعية السويدية وفي أن يؤدي هذا الاهتمام أحيانا الى محاولات  
عملية لاقامة مزارع جماعية •

وفي خلال العقد الثاني من القرن العشرين أنشئت جمعيات  
تعاونية زراعية جماعية ولكنها فشلت لأسباب مختلفة ، ولكن  
هذا لا يعنى اغفال فكرة المزارع الجماعية ، فعلى الرغم من أن  
المزارع السويدي كان يعارض بطبيعته فكرة العمل الجماعى  
ويقاومها فان منظمات المزارعين مضت في نشر الفكرة ودراساتها  
وهي مقتنعة بأن النظام الجماعى في الزراعة يتيح فوائد كثيرة  
لاعضائه •

وحتى عام ١٩٤٢ كانت الدعاية التى تقوم بها منظمات المزارعين  
تعنى بالدعوة لادخال تنظيمات محلية لعمليات الشراء الجماعى

واستخدام الآلات الزراعية لمحاولة ضمان استخدام رأس المال الزراعى استخداما اقتصاديا .

ولم يكن رد فعل الزارعين مشجعاً حتى قيام الحرب وما بعدها وقد أسفر ذلك عن نقص كبير فى الآلات الزراعية وأجبر عددا أكبر من المزارعين على تغيير موقفهم واتباع مبدأ التنظيم الجماعى لشراء واستخدام الآلات الزراعية .

ومنذ عام ١٩٤٤ بدأت تدرس فكرة المزارع الجباعية باهتمام أكثر وقد وضعت الخطط من أجل تطبيق هذا التنظيم على نطاق أوسع فى الزراعة بالسويد وتم تنفيذ هذه الخطط على الأقل فى ثلاث مناسبات وكانت التجربة الاولى هى قيام عائلتين بالعمل فى مزرعة واحدة ، وكان الغرض من ذلك محاولة زيادة حجم ممتلكات المزارع فى السويد بتشجيع شخصين متزوجين على الحصول على مزرعة والعمل معا ومساعدة الدولة لهما ماديا . ولا نستطيع الآن أن نقدر مدى نجاح هذه التجربة .

أما المناسبة الثانية التى طبق فيها مبدأ المزارع الجباعية فبدأت فى عام ١٩٤٤ فى يارمى وهى تبعد حوالى ١٠ كيلومترات عن أوسترسوند شمالى السويد .

والواقع أن فكرة امتلاك الأبقار فى الجمعية التعاونية بدأت فى العقد الثالث ولكنها لم تبدأ نشاطها الا فى جمعية يارمى .



وقد أنشأ هذه الجمعية عشرة مزارعين من بين ثلاثين مزارعا في قرية يارمى . وكان المزارعون يمتلكون حوالي ٢٢٥ فداناً من الاراضى الصالحة للزراعة وحوالى ٥٠٠ فدان من مزارع الاخشاب .

ولم يكن المزارعون مركزين نشاطهم اذ أنهم كانوا ينتسبون الى المزارع الاخرى المحيطة بالقرية - جدير بالذكر أن الطرق الصالحة في المزارع المحيطة بقرية يارمى تسهل المواصلات .

والحقيقة أنه عند اقامة جمعية يارمى التعاونية كانت حالة المزارعين مناسبة لتطبيق هذا النظام ولذلك أصبح مبدأ الاحتفاظ بالابقار في حظائر تعاونية عامة أكثر قبولا لأعضاء الجمعية . وقد بنيت حظيرة مركزية للابقار تسع ٨٠ بقرة وثورين باستخدام رأس المال الذى ساهم به الاعضاء والقروض والمنح المقدمة من الحكومة والاتحاد التعاونى .

وتبلغ قيمة السهم في الجمعية التعاونية ٢٠٠ كرونة ويجب على كل عضو أن يوافق على أن يأخذ على الاقل سهما واحدا وان كان العضو يملك أرضا أو يقوم بزراعة فعليه أن يمتلك سهما عن كل هكتار أو كل جزء من الهكتار . ولا يدفع الاعضاء عادة نصيبهم نقدا بل انهم يقدمونه على شكل ماشية للجمعية بسعر محدد عادل .

ويبلغ اجمالى رأس مال الجمعية تقريبا ٢٧ ألف كرونة وتبلغ منح الحكومة لها ٥٠ ألف كرونة ، كما يقدم لها الاتحاد التعاونى ٥٠ ألف كرونة .

وتبلغ قيمة القروض الاجمالية ١١٧ ألف كرونة وتساهم الدولة فى هذه القروض بمبلغ ٢٢ ألف كرونة بينما يساهم الاتحاد التعاونى بالمبلغ الباقى وقدره ٥٥ ألف كرونة .

وتبلغ أصول حظيرة البقر الآن ١٧٦ ألف كرونة والاصول الرئيسية هى قيمة حظيرة البقر وهى تعادل ٩١ ألف كرونة ، وتبلغ قيمة الادوات الثابتة ١٠ آلاف كرونة وقيمة المواشى ٥٠ ألف كرونة وتبلغ خصومها ١٤١ ألف كرونة .

وتخضع ادارة جمعية ييارمى لاشراف لجنة ادارية وقد تتألف هذه اللجنة من ثلاثة أو خمسة أعضاء ينتخبون فى اجتماع عام لمدة عامين .

#### توزيع فائض الجمعية كالاتى :

- ١ - تخصيص مبلغ احتياطى قدره ١٥ فى المائة
- ٢ - فائدة على رأس مال الاسهم لا يزيد معدلها عن خمسة فى المائة .
- ٣ - يوزع الباقى كحصص على الاعضاء أو يمكن تخصيصه

لأغراض أخرى كما يتقرر في الاجتماع العام - يتسلم كل عضو حصة تتناسب مع مقدار الانتاج الذي سله للجمعية .

سبق أن ذكرنا أن المبدأ الكامن وراء فكرة حفظ الإبقار التعاونية هو تسليم المزارع العضو الماشية للجمعية لحفظها في الحظيرة المركزية عندئذ يتوقف عمل المزارع في تزويد الألبان ويركز جهوده بدلا من ذلك في تزويد جمعيته بالعلف وتحصل معامل الألبان التعاونية والخاصة على احتياجاتها من اللبن من حظيرة الإبقار ولتطبيق هذا المبدأ نصت الجمعية في قواعدها على أنه يجب على المزارع العضو أن يقدم لها على الأقل ٧٥ في المائة من انتاج العلف . وعادة ما يقدم العلف الى الحظيرة المركزية حيث يوزن أولا ثم يدون في قائمة العلف حتى تعطى قيمته للمزارع على شكل وحدات .

وترى النظرية الاصلية لجمعية حفظ الإبقار أن العمل الفعلي فيما يتعلق بحظيرة الإبقار الرئيسية لا بد أن يتم على أيدي العمال الأجورين . وقد اتبعت جمعية يارمي هذا المبدأ وهي تستخدم الآن عاملين ورئيسا لهما .

وعند تقدير مدى النجاح الذي تحقق في يارمي يتضح لنا - للأسف - أن التجربة لم تلق ما كان متوقعا لها من نجاح في بادئ الامر ، على الرغم من أنها تظهر الآن نتائج أحسن .



ان المبلغ الذى يحصل عليه الاعضاء مقابل العلف غير مشجع  
لذلك قدم الكثير من الاعضاء استقالتهم ولكن ليس معنى هذا  
التخلّى عن فكرة المحافظة على الأبقار التعاونية • ولا بد من أن  
تتوقع لها بعض الاخطاء لأنها أول فكرة من نوعها توضع في حيز  
لتطبيق • وعلى الرغم من ذلك لا بد من الاهتمام بالجمعية  
التعاونية لأنها أتاحت لنا ثروة هائلة من الخبرة المفيدة التى يمكن  
أن نستخلص منها النتائج التالية :

عند انشاء جمعية تعاونية لحفظ الأبقار يجب على الاعضاء  
أن يفطنوا الى الواجبات الفعلية والادبية التى تفرضها عليهم  
عضويتهم ويجب أن يكون من الواضح أنه لو عمل أحد الاعضاء  
أثناء تقلب الاسعار على الاستفادة من ارتفاع الاسعار ببيع  
العلف الى مصادر أخرى غير الجمعية فينبغى أن تدفع جمعيته  
الثلث المرتفع علاوة على أجور النقل حتى تضمن وصول العلف  
باتظام • ان هذه الاعباء التى تتحملها الجمعية ستظهر على  
شكل نفقات اضافية تدفعها الجمعية وسيترتب على ذلك انخفاض  
أسعار العلف وانكماش الفائض والحصص فى الأرباح • ويجب  
أن نذكر فى هذا المجال أن العضو الذى لا يظهر الولاء لجمعيته  
لا يعتبر عضوا فاسدا فحسب بل انه يعتبر تهديدا لرفاهية  
جمعية ولصالح الاعضاء زملائه •

أما النقطة الحيوية الأخرى المتعلقة بالجمعيات التعاونية التي تقوم بتربية الإبقار فهي أن كل عضو ينبغي أن يحاط علما بالوضع الاقتصادي لجمعيته • ولا ينبغي أن تكون الاجتماعات قليلة للغاية إذ يجب ألا يقل انعقادها عن مرة كل ثلاثة شهور • وينبغي أن يكون الاجتماع العام هو الوسيلة التي تقدم عن طريقها لجنة لتنظيم المعلومات التفصيلية للاعضاء والتي تناقش فيه شئون الجمعية بطريقة سليمة •

وإذا كانت حظيرة البقر كبيرة بدرجة معقولة فإن العمل يجب توفيره كما يجب أن يتعهد به مشرف قادر • وينبغي أن تكون الأجور وظروف العمل نهولاء العمال سحية على قدر الامكان • وتعتبر حظائر البقر الضخمة التي بها فصائل من سلالة جيدة ذات قيمة بالغة بحيث تتلاشى قيمتها اذا ما وضعت في أيدي غير ماهرة، أن مشكلة الراعى ينبغي أيضا أن تلقى اهتماما قبل أن تبدأ الجمعية نشاطها • ان التنظيمات غير الكافية أو المؤقتة سوف تؤدي فقط الى خلق صعوبات اقتصادية في المستقبل •

ان الهدف الحقيقي لجمعيات الحظائر التعاونية ينبغي أن يكون ضمان سعر للعلف يمكن أن ينافس سعر السوق الحالى ولكنه يسمح في نفس الوقت باكتساب رواتب غير مباشرة يكتسبها الزراع وزوجاتهم من هذا النوع من التنظيم التعاونى • ومن الصعب أن نين الى أى حد تعتبر تجربة « يسارمى » مشروعا

اقتصاديا لأنه ليس من الممكن اظهار الصورة الاقتصادية العامة عن طريق الاحصائيات . كما أن سعر الوحدة من العلف وهو أوره أور لا يمكن اعتباره سعرا مرضيا . وسوف يبدو هذا السعر غ ير ملائم اذا ما حُسبت تكلفة العمل الداخلة في انتاج العلف طبقا لنظام الأجور المبين في الاتفاقية الجماعية التي تتضمن مثل هذا العمل بدلا من احتسابها على أساس الكمية التي على أساسها يكون تعاون المزارع الصغير بواسطة زوجته وفي بعض الأحيان بواسطة عائلته والتي يعتقد أنها مساوية للعلف ( وهذا القول صحيح أيضا حينما يملك المزارع الصغير حظائره بنفسه ) ولا يعتبر السعر الذي يتسلمه للعلف الميزة الوحيدة الممكنة لأعضاء الجمعية التعاونية التي تقوم بتربية الإبقار . فهناك أيضا قيمة الجمعية التعاونية لزوجة المزارع التي تجسد أعمالها - نظرا لأن زوجها عضو في مثل هذه الجمعية - قد انخفضت بدرجة كبيرة وبالنسبة للمزارع الذي تترك له الحرية في أن يترك مزرعته لكي تنمو فيها الحشائش خلال الشتاء وأن يتولى عملا أكثر ربحا وهو المتعلق بقطع الأشجار وانتاج الخشب . وهناك أيضا المدخرات التي يقوم بها كل مزارع بعدم ارغامه على المحافظة على الحظائر الصغيرة والمباني الأخرى . واذا أخذنا هذه الامتيازات في اعتبارنا نجد أن صورة « يارمي » تبدو أكثر لمعانا واننا لنأمل أن يكون الوضع مشجعاً حينما يستفاد من كافة



المزايا الممكنة للجمعيات التعاونية الخاصة بتربية الأبقار • وحينما يشعر بهذه المزايا الاعضاء • أما المحاولة الثالثة والاخيرة الخاصة بتسمية المزارع الجماعية في السويد فهو المجهود الذى يبذل لادارة مزرعة جماعية بالقرب من مدينة لينكوبنج •

ان المشكلة الزراعية الرئيسية في السويد هي وجود عدد ضخم من المزارع الصغيرة • ومن بين الـ ٣٧٨٠٠٠ مزرعة الموجودة في السويد يوجد مالا يقل عن ٢٨٠٠٠ مزرعة تقل مساحه كل منها عن ٢٥ فداناً و ٩٥٠٠٠ مزرعة كل منها تقل عن ٥ أفدنة • واذا شرع في زراعة مزرعة صغيرة كى تدر دخلاً من مصدر آخر فانه لن تبرز أى مشكلة ، ولكن حيثما تزرع هذه المزرعة من أجل تحقيق مستوى معيشة ملائم للمزارع وزوجته وعائلته فان العائد كثيراً ما يكون غير كاف بالنسبة لمقدار العمل المبذول • وفي مثل هذه الحالات تعتبر المزارع « مزارع غير ذات قيمة » • وقد استرعت « المزرعة الخاملة » اهتمام الحكومة السويدية • وقد أنشئت لجنة زراعية وذلك لايجاد حل للمشكلة ، والهدف منها دراسة الوضع وايداء التوصيات للحكومة • ولقد كان اهتمام اللجنة الزراعية والحكومية الرئيسى منصباً حول مشكلة « المزرعة الخاملة » بحيث لا يؤدي الى تغيير الشكل العام للمجتمع الزراعى السويدي بما يسبب خسارة للمزارع الصغير •

وكان من الواضح أن إعادة تنظيم الاشراف على المزارع على أساس زيادة حجم الوحدات الزراعية الموجودة قد يؤدي الى التقليل من عدد المزارعين بحيث يصبحون مجرد موظفين داخل طبقة من كبار اصحاب الأراضي . والذي كان يسعى اليه حقا هو ايجاد نظام لفلاحة المزارع الصغيرة الذي سوف يبقى على صغار طبقة المزارعين ويدعمها ولهذا فان اللجنة الزراعية التابعة للحكومة هي التي أوصت بإنشاء المزارع التعاونية المنظمة على أساس الجمعيات التعاونية . وكان من المتفق عليه انه في هذه المناطق التي أظهرت فيها الزراعة على نطاق واسع نتائج اقتصادية طبيعية كان من الممكن ايضا لصغار المزارعين الذين يملكون مزارع قريبة جدا من هذه المناطق ان يحصلوا على نتائج مماثلة وذلك بضم مزارعهم على هيئة جمعيات تعاونية . ومن الواضح أن الجمعيات الزراعية الجماعية التعاونية يجب أن يكون لها ثلاثة أهداف :

- ١ - أن تسمح للمزرعة الصغيرة بأن تستفيد من مزايا الآلات الحديثة والطرق الفنية للزراعة .
- ٢ - المحافظة على وضع المزارع الصغير كصاحب أرض .
- ٣ - منح فرصة للمزارع الصغير العادي كي يصبح مزارعا ويرغم أن التجربة أظهرت أن المزارع التي تتراوح مساحتها بين ١٢٥ ، ٢٥٠ فدانا كانت الوحدات المثالية لتطبيق الوسائل

الفنية ، الحديثة للزراعة ، كان الشعور السائد هو أن المزارع يمكن ان تضم الى بعضها في عدة مناطق في وحدات زراعية تتراوح مساحتها بين ٢٥ و ٥٠ فداناً . وعلى أية حال لم يحدد أى حجم معين لوحدة المزرعة الجماعية مع معرفة أن الحجم الأمثل لهذه المزارع سوف يختلف بدرجة كبيرة من منطقة الى أخرى . وقد وافقت الحكومة السويدية على توصيات اللجنة الزراعية . وفي عام ١٩٤٨ صدق البرلمان على قانون يهدف الى حماية وتشجيع الجمعيات الزراعية الجماعية التعاونية . ان تقرير اللجنة الزراعية واصدار القانون الجديد أثارا اهتماما بالغاً بموضوع المزارع الجماعية ، ونتيجة ذلك أن تجربة جديدة قد أدخلت بالقرب من مدينة لينكوبينج . وقد أخذت التجربة شكل جمعية زراعية تعاونية مسجلة «طبقاً لقانون ١٩٤٨ ومنظمة على قواعد حديثة» . وتكون الجمعية من خمسة أعضاء من العمال الزراعيين الذين يقومون بفلاحة مزرعة تبلغ مساحتها ٣٢٠ فداناً يقوم باستئجارها مدينة لينكوبينج . وقد أثار المشروع الجديد اهتماما وتفكيراً بالغين . وقد بذل كل مجهود لاكتشاف الأخطاء والشروط التي أدت الى فشل المحاولات السابقة للمزارع الجماعية بالرغم من أن المشروعات الأولى كانت قليلة لدرجة أن المعونة التي يتم الحصول عليها من هذه الناحية كانت محدودة جداً .

وقد أوضحت اللجنة الزراعية - المشار اليها آنفاً - في



تقريرها أن فشل المحاولات السابقة التي بذلت لإنشاء مزارع  
 جماعية كانت تعود بصفة رئيسية الى الظروف الخارجية غير  
 الملائمة . وقد أنشئت هذه المزارع بين أعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٢  
 حينما كانت أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة نسبيا . وحينما  
 ظهر التدهور في أسعار المنتجات الزراعية بعد منتصف القرن  
 التاسع عشر انهارت كافة الجمعيات التعاونية بسبب القيود  
 القاسية . واليوم مع ضمان الدولة لأسعار المنتجات الزراعية نجد  
 أن الظروف أكثر ملائمة ولكن نجاح أو فشل أية جمعية زراعية  
 جماعية تعاونية لا يعتمد كلية على الظروف الخارجية حيث تعتبر  
 خاصية ومقدرة أعضاء الجمعية عوامل مهمة أيضا . ان العامل  
 الزراعى يعرف كيف يشرف على مزرعته وهو مستعد لبذل  
 التضحيات لكى يحافظ على مركزه كمزارع ومثل هذه السياسة  
 يصعب تنفيذها للمزرعة حينما يشترك أكثر من شخص واحد .  
 وليس من قبيل المبالغة ان نذكر ان نجاح او فشل الجمعيات  
 الزراعية التعاونية مع وجود الظروف الخارجية الحالية يتوقف  
 كلية على المعرفة بالوسائل الفنية المستخدمة فى الزراعة ومدى  
 الشعور بالمسئولية ونزاهة اعضائهم . ان القانون الخاص  
 بالجمعيات التعاونية الزراعية الجماعية مشكل بطريقة تسمح  
 بإنشاء جمعيات من صغار المزارعين الذين تقلوا مزارعهم الى  
 جمعياتهم والتي يعتبر اعضاؤها عمالا زراعيين لا يمتلكون أية

أراض ولكنهم يرغبون بعد موافقة حكومتهم في استئجار أو شراء مزرعة وذلك بغرض استمرار فلاحتها .

وفيما يلي جوهر المواد القانونية المتعلقة بالجمعيات التعاونية الزراعية الجماعية :

١ - أن العضوية ستكون مما لا يقل عن خمسة اشخاص يكونون جميعا على دراية ومعرفة وخبرة بالفلاحة .

٢ - يلتزم كافة الاعضاء بأن يسهموا بأعمالهم ولا يسمح لهم بنقل التزامهم الى أى موظف مأجور .

٣ - الأعضاء ملزمون بوضع مجموعة من القواعد لجمعيتهم مع رسم خطة للنشاط الاقتصادى .

٤ - ينتخب الأعضاء لجنة للتنظيم ومراجعى حسابات .

٥ - يضع الاعضاء جمعيتهم تحت اشراف عام معين .

أى أن تخضع الخطة الاقتصادية مع أسماء المراجعين المنتخبين وذلك لكى يتم عليها تصديق مجلس الزراعة السويدى (وبخلاف هذا يعمل مجلس الزراعة السويدى بسلطة استشارية) .

٦ - المالية : توضع قروض الدولة والميزات الاقتصادية الأخرى التى تحصل عليها الجمعيات التعاونية الزراعية وكذا

قروض الدولة المشابهة الكفيلة بمساعدة المزارعين - توضع بحيث تتمكن الجمعيات التعاونية الزراعية من الحصول عليها .  
وان تفصيلات القواعد التي تحدد الجمعيات الزراعية التعاونية في لينكوبنج كما يلي :

( أ ) رأس المال : كل عضو ينبغي أن يساهم في رأس المال الذي يتم تحديده في الاجتماع العام . وينبغي أن تكون المساهمة نقدا ولكن أى عضو لا يمكنه أن يساهم بهذا المبلغ يمكنه ان يدفعه عينا وذلك بموافقة على تخفيض أجره بنسبة ٥ ٪ حتى يدفع نصيبه كاملا . ان كفاية انصبة رأس المال يمكن تحويلها وأى عضو ينسحب من عضوية الجمعية يحرم من نصيبه في رأس المال مالم يتوفر شخص آخر يحل محله .

( ب ) ان أى عضو يتجاهل القيام بالتزاماته قبل الجمعية يجب أن يفصل .

( ج ) يكون من اختصاص لجنة التنظيم حق اتخاذ أى قرار متعلق بالجمعية .

( د ) ان مركز أعضاء الجمعية بالنسبة لظروف العمل القائمة تكون هى نفسها بالنسبة للموظفين .

( هـ ) يختار الموظفون المسئولون من بين الأعضاء او يمكن



تعيينهم بصفة خاصة • ويلتزم الأعضاء باتباع تعليمات هؤلاء المسئولين •

( و ) تدفع الأجور طبقا للاتفاقيات الجماعية الحالية الخاصة بالزراعة ( فيما عدا ٥ ٪ أو ١٠ ٪ / • إذا ما تقرر ذلك في الاجتماع العام وتدفع من نصيب رأس المال في الحالات التي لا يساهم فيها العضو مساهمة كاملة ) •

( ز ) الفائض : بعد أن تدفع الأجور وبعد خصم الاستهلاكات وتخصيص اعتمادات ضرورية يتقرر في الاجتماع العام الفائض • وهذا الفائض يمكن أن يقسم بين الأعضاء بناء على ساعات العمل التي يقوم بها كل عامل ويمكن أن تخفض بعض الاعتمادات لأغراض أخرى تتضمن دفع المكافآت للمسئولين والموظفين •

( ح ) الرصيد الاحتياطي : يجب أن تبلغ الاعتمادات الإضافية على الأقل ٢ ٪ في المائة من الفائض الكلى حتى تبلغ الانصبة ورأس المال معا حدا أدنى يبلغ ٥٠ ٪ من أرصدة الجمعية المتداولة •

( ط ) الأرصدة الأخرى : ستكون لجنة التنظيم لها السلطة أيضا في إنشاء صندوق لشراء الأراضي وآخر لشراء الآلات وثالث للطوارئ •

## العلاقات القائمة بين المستهلكين والمزارعين

ان تاريخ العلاقات القائمة بين الحركة التعاونية للمستهلكين والحركة التعاونية للمزارعين في السويد في الاعوام العشرين السابقة لا تمثل صورة صادقة مفهومة . وقد فشلت المفاوضات الدائرة بين المؤسستين في أن تصل الى نتائج مثمرة حتى بدا أن عقد الاتفاقية في عام ١٩٣٦ يعرض مظهرا للتعاون المرسوم بحكمة . ولسوء الحظ فان التحسن الموعود به في العلاقات القائمة بين المزارعين والمستهلكين والذي أشير اليه بتوقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ لم يظهر بصورة ملموسة على الاطلاق . وبالرغم من أن الاتفاقية بدت على الورق أنها شيء ضروري لحل الخلافات الموجودة بين الحركتين فانها لم تنفذ من الناحية العملية على الاطلاق بينما أن اللجنة الخاصة التي كانت مشكلة لازالة الخلافات لم تتمكن على الاطلاق من القيام بهذه المهمة . ان حركة المستهلكين - طبقا لهذه الاتفاقية - عليها أن تعيد كافة محال الجزارة ومحال الألبان التابعة لها الى المزارعين وعلى المزارعين بدورهم أن يبيعوا محال البيع بالقطاع الى جمعيات المستهلكين، ان الحركة - في محافظتها على شروط الاتفاقية - تخلت عن بعض محال الجزارة ومحال منتجات الألبان لصالح المزارعين ولكن المزارعين لم يحافظوا على وعودهم بنقل محالهم الى المستهلكين . وفي الحقيقة ان الذي

محدث هو العكس • حيث سار المزارعون قدما في طريقهم لفتح محال جديدة كانت تباع سلعا مختلفة • بينما كان المزارعون راضين بأن يبيعوا اللحم واللبن في بعض المحال التي بدأوا فيها يهتمون بالتجارة • ومن حين الى آخر وجدت جمعيات المستهلكين أنه من الضروري أن تنجح على المعاملة التي كانت تلقاها من المزارعين ولكن كانت جمعيات المزارعين وجمعيات المستهلكين - كقاعدة عامة قادرة على الاتفاق مع بعضها بشروط حسنة •

وخلال السنوات التي أعقبت ذلك سار التقدم في الحركة الزراعية قدما ولكن هذا النمو لسوء الحظ لم يكن مصحوبا بتقدم مماثل في العلاقات • وقد استمر الموقف في انهيار حتى أعلن اتحاد المزارعين القومي عام ١٩٤٢ عن نية انسحابه من اتفاقية عام ١٩٣٦ •

ان عام ١٩٤٢ يحدد بداية مظهر جديد في العلاقات القائمة بين حركة المستهلكين وحركة المزارعين وقد نشأ هذا الوضع حينما استمر انسحاب اتحاد المزارعين القومي من اتفاقية عام ١٩٣٦ بعض الوقت وحينما تسلم الاتحاد التعاوني خطابا من اتحادات جمعيات المزارعين بالسويد ( والاتحاد التعاوني للحركة التعاونية الزراعية الذي أشير اليه سابقا ) يأسفون فيه على العلاقات الحالية القائمة بين الحركتين • وقد أظهر خطاب الاتحاد أنه سابقة لبسء



مفاوضات جديدة يشرف عليها الاتحاد الزراعى والاتحاد  
التعاونى .

وقد وجد الاتحاد التعاونى أنه من الأسهل اجراء المفاوضات  
مع الاتحاد عن اجرائها سابقا مع اتحاد المزارعين القومى وقد بدا  
أن نجاح مجهوداتهم كان مؤكدا . وقد استمرت المفاوضات لمدة  
ثلاثة أعوام وفى يولييه من عام ١٩٤٥ وقعت الحركتان اتفاقية  
جديدة .

ان الاتفاقية الجديدة من ناحية المبدأ تشبه الى حد كبير  
الاتفاقية القديمة والخلاف الرئيسى هو أنه فى الاتفاقية الجديدة  
هناك نص على التعامل بصفة استقلالية مع كل ميدان من الانتاج  
الزراعى بناء على اتفاقيات خاصة تقرر تفصيلات يقوم بتنفيذها  
من جانب جمعية المزارعين والجانب الآخر حركة المستهلكين .  
أما بالنسبة للطريقة التى نفذت بها اتفاقية عام ١٩٤٥ بطريقة  
عملية فإن القصة مشابهة لاتفاقية عام ١٩٣٦ . وطبقا لاتفاقية  
عام ١٩٤٥ يلزم توافر أغلبية الثلثين لأعضاء الجمعيات التابعة  
للإتحاد الزراعى والاتحاد التعاونى وذلك قبل أن يكون للاتفاقية  
أى تأثير ونظرا لأن هذه الأغلبية لم يمكن الحصول عليها من كلا  
الطرفين فقد ظلت الاتفاقية لاتتجدد مجالا للتطبيق العملى .

ان اتفاقية عام ١٩٤٥ لا ينظر اليها باعتبارها اتفاقية فاشلة  
لأن الشعور السائد انها لا تقدم الأسس الخاصة بكيفية التعاون

بين الحركتين ولكنها تعمل كتخدير للحركتين وهو أنها إذا فشلا في العمل سويا فمن المحتمل أن تؤدي النتيجة الى صراع مكشوف يمكن أن يؤدي الى تخطيط مصالح الطرفين . وفي الوقت الحالي تتميز الحركة الزراعية عن حركة المستهلكين لأن القانون يمنع الأخيرة من تملك الأرض والملكية الزراعية . ولكن إذا عدل هذا القانون كما هو متوقع لازالة هذا الخل فإن حركة المستهلكين سوف يكون تحت قبضتها سلاح مساومة جديد .

ان الطبيعة المتحفظة للمزارعين والبطء النسبي في الحركة الزراعية قبل عام ١٩٣٢ أديا بحركة المزارعين والمستهلكين الى أن تقوم بعملها كوحدات مستقلة ويبدو أنها سوف تستمر كوحدات منفصلة في المستقبل بالرغم من أن اجماع الرأي العام التعاوني في السويد يبدو أنه يمكن ان يتلخص في أنه لو أمكن تجنب حدوث صراع مكشوف ، فإن السنوات العشرة القادمة سوف تحكم على الحركتين اذا لم يكن بالاتصال المباشر فعلى الأقل بالتعاون الوثيق بينها .

وبينما تترقب جمعيات المستهلكين تحقيق التماسون بين الحركتين فإن جمعيات المستهلكين ينبغي أن تحصل على امدادات من انتاج اللبن ، وهذا تحققه جمعيات المستهلكين عن طريق عقد اتفاقيات محلية مع المزارعين وبالرغم من أنها تضمن شروطا مرضية بالنسبة للحم واللبن الا أننا في معظم احوال وبفضل الاسعار

التي تحددها الدولة نجد أن الموقف كثيرا ما يؤدي الى احتكاك مكشوف •

## حركة الاسكان

بدأت حركة الاسكان التعاونى فى السويد خلال عام ١٨٨٨ نتيجة للعجز الشديد فى المساكن وتكاليف الايجار العالية التى كانت موجودة فى ذلك الوقت • ان المؤسسات السابقة اتخذت طابع « هيئات الاسكان » التى وجدت فى الوقت الذى اندلعت فيه الحرب العالمية الأولى - فى معظم المدن الكبيرة وكانت كل هيئة اسكان مكونة كوحدة مستقلة منفصلة تماما ومنعزلة عن جميع الهيئات الأخرى • وقد سببت هذه الحقيقة - بالإضافة الى الوضع المالى الضعيف لهذه الهيئات - الى ان تواجه هذه الهيئات مصاعب عظيمة يعنى أن الاعضاء الذين يساهمون بمواردهم الضئيلة حتى يمكنهم انشاء هذه الهيئات كانوا فى خطر دائم من فقدان مدخراتهم •

وكان الهدف من هيئات الاسكان هذه مزدوجا وهو أولا ضمان أجور منخفضة ودرجة أكبر من ضمان التملك لأعضائها وكانت طريقتهم هى شراء المساكن الخالية وتأجيرها ثانية كشقق للأعضاء •



ومن المهم أن نذكر - فيما يتعلق بهيئات الاسكان هذه - أن جمعيات الاسكان ظلت تلعب دور المالك بينما انسكر على الأعضاء حق اكتساب ملكية الشقق وقد أدى هذا النقص العام في الادارة والافتقار الى تنظيم سليم الى اختفاء مظهر الرفاهية الاجتماعية لأعمال جمعيات الاسكان تاركة الجمعية كمشروع تجارى آخر . أما بالنسبة للتطور الأخير لجمعيات الاسكان التعاونية في السويد فقد كان نجاح هذا النسوع من النشاط التعاونى حتى نشوب الحرب العالمية الأولى محدودا للغاية . وكانت الخطوة الحقيقية الأولى صوب تنمية حركة الاسكان التعاونى عام ١٩١٦ وذلك بإنشاء جمعيات الاسكان التعاونية في استوكهلم والحقيقة ان حركة الاسكان التعاونية الحديثة بدأت عليها الجدى بمجرد انشائها .

أما فتور نشاط البناء الذى اعقب حرب عام ١٩١٤ - ١٩١٨ فقد أدى الى عجز خطير فى ايجاد المساكن وارتفاع شديد فى الأجور .

وقد ازداد انشاء المساكن التعاونية يقصد وقف هذا التدهور فى حركة الاسكان . وقد قامت جمعية الاسكان فى استوكهلم - منذ بدايتها - بإنشاء مساكنها الخاصة . وقد انشئت حول الفضاء المكشوف والحدائق وهو مظهر كان ينظر اليه باعتباره نوعا من الكماليات التى لا يتمكن سوى الاغنياء الانغماس فيه .

ومن الناحية العملية فقد كانت جميع الشقق التى قامت بإنشائها جمعية استوكهلم على نسق الشقق ذات الغرفة او الغرفتين وبها مطبخ ذو تصميم متقن ولكنها واسعة وبها تهوية جيدة . وبمعكس جمعيات الاسكان التعاونية التى كان عليها أن تبيع شققها للاعضاء كانت جمعية استوكهلم تقوم بتأجير شققها لأعضائها وكانت كافة عمليات جمعية استوكهلم تستلزم تصديق المجلس البلدى فى استوكهلم الذى كان يمارس اشرافه عن طريق لجنة المقاطعة الفعلية التى كان العضو فيها عضوا دائما فى مجلس ادارة جمعية استوكهلم .

وقد أصبحت جمعية الاسكان التعاونية باستوكهلم بفضل حسن الادارة وجهازها المركزى وبرنامج الانشاء العملى أصبحت واحدة من الهيئات الرئيسية الحقيقية المالكة فى استوكهلم . وتقدر ممتلكاتها التى تتكون من ٢٩٨٥ شقة - تقدر قيمتها الاجمالية بـ ٦١ مليون كرونة . وبهذه الجمعية - اليوم - التى بدأت بـ ٢١٦ عضوا عام ١٩١٦ بها أعضاء يبلغون حوالى ١٥٧٠٤٠ ان هذه العضوية مكنت الجمعية من القيام بمهمة انشاء شقق جديدة . ان فشل هيئات الاسكان فى توسيع نشاطها بسبب قلة التنظيم وتوقفها وارتباط جمعية استوكهلم التعاونية بالعاصمة جعل من الواضح انه ينبغى تحقيق تقارب جديد اذا ما كانت هناك رغبة فى أن تحقق جمعيات الاسكان التعاونية هدفها

الاجتماعى . وقد اتخذ هذا التقارب الجديد شكل ما يسمى باتحاد المستأجرين . وفى أثناء الحرب العالمية الاولى انضم عدد من مؤجرى الشقق فى استوكهلم - احتجاجا على الأجور المتزايدة لكى يكونوا اتحادا للمستأجرين . وقد انشئت مثل هذه الاتحادات فى مدن اخرى عديدة بالسويد . وكان هدف اتحاد المستأجرين هو حماية مصالح المستأجر ومحاولة منع أصحاب الأراضى من استغلال العجز فى المساكن وذلك بتحديد الأجور الباهظة . وقد نجحت فكرة اتحادات المستأجرين ولكن سرعان ما تكشف أن أضمن طريقة للمستأجرين لتحقيق تحسينات دائمة لظروفهم هو أن يدخلوا ميدان البناء لحسابهم الخاص بحيث يقومون بإنشاء مساكنهم الخاصة والاشراف عليها .

وكان السائد - أنه بهذه الطريقة يمكن تحديد الارباح الناتجة عن البناء والبيع وتأجير المساكن . وكانت النتيجة هى أن اتحاد المستأجرين فى استوكهلم قرر تبنى شكل جديد من مؤسسات الاسكان التعاونية والذي كان يعرف بجمعيات المستأجرين الخاصة بالادخار والبناء ، وكان الفرق بين هذه الجمعيات واتحاد المستأجرين يهدف الى حماية مصالح أعضائه باعتبارهم مستأجرين كانت جمعية الادخار والبناء تهدف الى انشاء المساكن وتوفير مواد البناء . وبالرغم من أن جمعية الادخار والبناء أنشئت فى عام ١٩٢٣ فان ما يقرب من ١٥٠٠٠ من سكان العاصمة أمكنهم حل مشاكلهم السكنية عن



طريق هذه المؤسسة • وتتكون عضوية هذه الجمعية من ٦٠ ٪ من العمال الصناعيين وبعض العمال الآخرين و ٤٠ ٪ من العمال ذوي الارادية السوداء ، مثل جمعية الادخار والبنساء التي لا تعتبر شركة مساهمة والتي لا تمويلها مؤسسات مالية قوية والتي لا ترغب البنوك ومؤسسات الائتمان الحالية أو تتمكن من تقديم المعسونات المادية التي نحتاجها • وقد بدأت جمعيات الادخار والبناء - لمواجهة هذه الصعوبة وطبقا للمبدأ التعاوني الذي تطبقه جمعيات الادخار والبناء - بدأت في تجميع المدخرات من أعضائها وذلك بقصد استخدامها لتقديم قروض البناء التي كان يمكنهم توفيرها للمساكن التي يقترحون انشاءها •

ولتسهيل هذا الفرع من النشاط أدمج الاتحاد القومي لجمعيات الادخار والبنساء في عام ١٩٣٣ في تنظيمه بنك الادخار وذلك باستخدام جمعيات الادخار والبناء المحلية يهيئات فرعية وفي نهاية عام ١٩٥٥ بلغت الودائع الموضوعة في هذا البنك حوالي ٢٥ مليون كرونة وقد قامت الهيئة القومية باقراض المال لهيئاتها المندمجة لهدف واحد وهو انشاء مساكن تعاونية • ان مصادر رأس مال جمعيات الادخار والبناء كانت لا تسد احتياجات جمعيات البناء بأي حال من الأحوال ، ولكن بالرغم من أن القروض الممنوحة من البنوك مؤسسات الائتمان كانت لا تزال تشكل المصدر الرئيسي للائتمار

كان مقدار المال الذى يمكن لجمعية الادخار والبناء أن تقدمه لحسابها وهذا يعنى أن كافة الهيئات ممثلة داخل نطاق عضوية الجمعية . وقد بدأت جمعيات الادخار والبناء - مقتفية أثر جمعية استوكهلم - عملها فى مختلف المدن الاخرى ، وفى عام ١٩٢٤ اشتركت هذه الجمعيات فى تكوين المؤسسة القومية لجمعيات الادخار والانشاء ( الاتحاد المركزى لجمعيات الادخار والبناء ) .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية أنشئت جمعيات اسكان تعاونية أخرى ولكن ظلت حركة الادخار والبناء حتى الآن أكبر مؤسسة اسكان من هذا النوع فى السويد . وقد قامت بعملها عام ١٩٤٠ فى المدن . وفى الاعوام القليلة الماضية كانت حركة الادخار والبناء تعتبر مسئولة عن ٢٣ ٪ من النشاط السكنى الاجمالى فى امسويد وكان من المتوقع أن تزداد هذه النسبة بدرجة كبيرة فى المستقبل . ويشير الاسم الذى أطلق على جمعية المستأجرين للادخار والبناء الى المبدأين الرئيسيين الذين يندرج تحتها نشاط مؤسسة الادخار والبناء . وقد كان شعارها هو الادخار أولاً ثم البناء وقد عجل هذا الشعار بتنفيذ العمل الذى تقوم به حركة الاسكان التعاونية ، ان البناء يحتاج الى أموال ضخمة يتبغى الحصول عليها بفائدة معقولة . ومثل رأس المال هذا ليس من المتيسر الحصول عليه لهيئة يعنى أن جانباً

من رأس المال المطلوب لتغطية تكاليف برنامج البناء سوف يتحصل عليه بمعدل فائدة منخفضة .

وبمجرد أن يتم إنشاء مسكن ويصبح من الممكن الحصول من أجله على قروض البنك العادية ، فإنه يمكن إعادة دفع قروض البناء القصيرة الأجل وذلك بسبب المخاطرة الكبيرة وبعد ذلك فإنه يمكن الاستفادة مرة ثانية من هذه النسبة من قروض الانشاء الخاصة بجمعيات الادخار والبناء ، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع جديد للبناء ، وقد تمكنت حركة الادخار والبناء - باتباعها هذه الطريقة - من الاحتفاظ بإشرافها المحكم على المساكن ، وأمكنها بذلك تجنب خسائر مادية ، ونتيجة لاتباع هذه السياسة المالية الحكيمة كان معدل الفائدة المدفوع لأعضائها أعلى من ذلك الممنوح للبنوك العادية .

ان حركة الادخار والبناء منشأة على ما يعرف بمبدأ ، الجمعية الرئيسية ، . ويوجد ١٨٠ من هذه الجمعيات في أنحاء السويد ويشترك فيها الاعضاء الذين يرغبون في حل مشكلات الاسكان الخاصة بهم عن طريق جمعيات الاسكان التعاونية . وقد بدأت كل واحدة من هذه الجمعيات في إنشاء مساكن جديدة وفي تجميع مدخرات الاعضاء والمساهمة في الحصول على مواقع البناء كما قامت بصفة عامة بالإشراف على جميع التفاصيل الخاصة ببرامج البناء .



وحيثما تم بناء المساكن ظلت « الجمعيات الرئيسية » قائمة باعتبارها  
ركائز للحركة التعاونية في مختلف المناطق • ان مهمة « الجمعية  
الرئيسية » هي امساك الدفاتر و تنظيم الاشراف على بيع الشقق  
والمساهمة في شراء الوقود والمواد المستخدمة في البناء •

ويقوم المستأجرون في جمعيات الادخار والبناء بشراء شققهم  
ويبدأون بوضع ودائع تتراوح نسبتها بين ٥ / ٠ و ١٠ / ٠ من  
تكاليف البناء • وبهذه الطريقة يمكنهم الحصول على شقة يمكن  
امتلاكها مدى الحياة بايجار مخفض نسبيا • ويعتبر المستأجرون في  
كل مجموعة من الشقق أعضاء فيما يسمى بـ « الجمعية الفرعية »  
وفي كل مجموعة جديدة من الشقق توجد « جمعية فرعية » جديدة  
وفي بعض الاحيان تتكون الجمعية الفرعية من أكثر من مجموعة  
واحدة من الشقق • وتقوم كل واحدة من هذه الجمعيات بالاشراف  
على مساكنها الخاصة وادارتها كما أنها مشكلة • • كوحدة اقتصادية  
وقانونية منفصلة لديها لجنة للتنظيم الخاصة بها والنتيجة بواسطة  
الأعضاء •

واذا ما نجحت جمعية ما في تخفيض تكاليف الاشراف على  
حركة البناء وتمويلها فسيستج عن ذلك أن يستفيد كافة أعضاء هذه  
الجمعية الفرعية بتخفيض التكاليف السنوية • وسوف تخفض هذه  
التكاليف أيضا حيث يعاد دفع الرهن العقاري عن طريق استهلاك

الدين • واذا رغب المستأجر في التخلص من شقته فانه يمكنه القيام بهذا بعد موافقة لجنة الاشراف التابعة • للجمعية الفرعية ، التي ينبغي أن تتقصى عن شروط المبادلات وأن تتأكد من أنه لم يتسج عنها أية منفعة شخصية • ان أغلى سعر يسمح للمستأجر عادة بدفعه لشقته هو قيمة المبلغ الاساسى الذى دفعه مضافا اليه قيمة الاستهلاكات التى قام بها خلال فترة تأجيرها للشقة • وقد أشير من قبل الى جمعية الادخار والبناء • ان هدف الجمعية هو القيام بحملة دعائية فى أنحاء البلاد والمساهمة فى تكوين جمعيات ادخار وبناء جديدة وذلك بتقديم النصائح القانونية والتفصيلات المتعلقة بالمنظمة • ان المنظمة لديها مكتبها الخاص بالانشاءات المعمارية بالاضافة الى أقسام فنية عديدة تقوم بمهمة ضخمة فى ميدان البناء حيث تساهم فى تقديم القروض والاشراف على أوجه النشاط الفنى والاقتصادى بينما تقوم أيضا بالتسليك والاشراف على عدد من مؤسسات الشراء الخاصة والمصانع المنتجة لمواد البناء •

ان جمعيات الادخار والبناء لا تساهم فى عمليات البناء • حيث يقوم بتنفيذها مقاولون تعطى لهم عقود على أساس عطاءات مناسبة تقدم لبرنامج بناء خاص وهذا يساعد على أن تظل التكاليف مخفضة الى الحد الأدنى وأن يحتفظ بالمستوى المهنى الفنى فى درجة عالية • وتتضمن نواحي النشاط الاخرى لجمعيات الادخار والبناء انشاء

مجموعات خاصة من الشقق لعائلات كبيرة ذوى دخول بسيطة  
وانشاء المساكن الخاصة بعائلة واحدة • وفى حالة الشقق الخاصة  
تكون المشكلة هى مبدأ تسكين عائلات كبيرة بدخول منخفضة •  
وتعتبر هذه المشكلة خطيرة خاصة بالنسبة لبلد كالسويد به نسبة  
بسيطة من السكان ومعدل مواليد منخفض ، ولهذا فينبغى شجيع  
تحقيق زيادة فى متوسط حجم العائلات • وبتقدير ما يلحق أطفال  
العائلات الكبيرة التى نمت فى ظروف معيشية بالية وغير ملائمة  
من أذى ، فقد اتخذت الهيئات البلدية والمركزية فى السويد خطوات  
لتحسين ظروف الاسكان لعدد كبير من العائلات •

ومنذ عام ١٩٤٥ خصص البرلمان السويدى أموالاً ضخمة لانشاء  
شقق واسعة وعلى الطراز الحديث وذلك كى تكون ملائمة لسكنى  
العائلات الذين سيرغمون - بدونها - على السكنى فى الاحياء  
القدرة • ان حركة الادخار والبناء بالتعاون التام مع الهيئات البلدية  
التي تعتبر مسئولة بصفة مباشرة عن تنفيذ مشروعات الاسكان  
الحكومى كانت تعتبر احدى الوسائل الرئيسية المستخدمة للانشاء  
والاشراف على هذه الشقق ، ولم يكن يطلب من العائلات التى تقوم  
باستئجار هذه الشقق أن تخفض ودائعها وأن تدفع فقط ايجارات  
معتدلة تحددها الدولة • وكثيرا ما كانت هذه الايجارات عالية  
بالنسبة للعائلات التى لديها دخول منخفضة ، وكان البرلمان يرغم على



منح إعانات مالية حتى يمكن تخفيض هذه الأيجارات - وحيثما كانت تجرى هذه التخفيضات كانت تخصب على أساس عدد الأطفال والدخل الكلي للعائلة . وكانت هذه العائلات فى البداية تسكن فى مساكن خاصة مع توكيل الاشراف لهيئات خاصة منشأة بواسطة حركة الادخار والبناء بالتعاون مع المؤسسات البلدية فى المناطق المعنية . وقد نفذ هذا التنظيم حتى عام ١٩٤٤ حينما قررت الحكومة مد نظام قروض الأيجارات للعائلات ذوى الدخل البسيط ، وذلك تحاشيا لاسكانها فى مناطق خاصة والذين كانوا يعيشون كمستأجرين فى شقق خاصة .

وكانت الوسيلة التى تستخدمها الهيئة البلدية هى شراء أو تأجير بعض الشقق ثم تأجيرها للعائلات بشروط شبيهة بتلك المطبقة فى حالة الشقق الخاصة ، وقد مهد هذا التنظيم الأخير ومبدأ الشقق الخاصة الطريق لخطة الاسكان الحكومى التى تعرف بسياسة البناء فى السويد ، وطبقا لهذه الخطة الحكومية كانت هذه العائلات المدونة فى قائمة خاصة تحصل على معيشة ملائمة وتتسلم قرضا لدفع الأيجار من المجلس البلدى على أساس حجم العائلة والدخل الاجمالى للعائلة ، ويمنح هذا القرض بالنسبة للعائلات التى لديها طفلين وحيث لا يتعدى دخل الزوج والزوجة معا ٥٥٠٠ كرونة . أما بالنسبة للعائلات التى لا يتعدى دخلها نصف المبلغ السابق وهو

٩٠٠٠ كرونة فيمنح قرض اضافى مقداره ٢١٠ كرونة • وينطبق المثال السابق على وسط السويد • ونخصص الدولة أيضا أموالا ضخمة لتحسين ظروف الاسكان الخاصة بالبنسيونات القسدية • ويدار هذا النوع من النشاط الاسكانى بنفس الطريقة التى يدار بها نظام الاسكان الخاص بعائلات خاصة والذي يعنى أنه من الممكن لجمعية الادخار أن تساهم مساهمة مفيدة • واذا أخذنا كافة أشغال نشاط الاسكان الحكومى معا نجد أن جمعية الادخار والبناء حتى عام ١٩٥٠ ساهمت فى بناء أكثر من ٦٠٠٠ شقة •

أما بالنسبة للمساكن الصغيرة فانا نجد أن جمعية الادخار والبناء منذ عام ١٩٣٧ قامت ببناء مساكن للعائلة الواحدة صنعت بصفة رئيسية من قطع صنعت فى المصانع الخاصة بجمعية الادخار والبناء • وبعد أن ازداد حجم المدن نتيجة لازدياد المباني اشستدت الحاجة الى مساكن ملائمة •

ولم يكن وجود المنزل الذى تشغله عائلة واحدة فى الضواحي شيئا جديداً ، ولكن بالرغم من أن مثل هذه المساكن وجدت قبل عام ١٩٣٧ فقد كانت تشغلها بصفة عامة العائلات ذوى الدخل العالى • : ان جمعية الادخار والبناء أيدت بكل طاقتها المشروعات المختلفة الخاصة ببناء المنازل الصغيرة ، وقد قامت الحركة حتى عام ١٩٥٥ تسلم ما يربو على ٢٠٠٠ مسكن • وقد ساعد استخدام القطاعات

التي صنعت بالفعل المالك المحلي من تخفيض تكاليف منزله وذلك بمساهمته في بنائه ، وقد استفادت أيضا عائلات كثيرة من ذوى دخول منخفضة من فرصة السكنى فى المنازل الخاصة بعائلة واحدة لان نفس التسهيلات متوافرة هنا مثلما كانت موجودة حينما ناقشنا الاعانات المقدمة لعائلات خاصة •

## تخطيط المدن

ان جمعية الادخار والبناء قد أيدت دائما فكرة تخطيط المدن ، وقد بذل قسم تخطيط المدن الكثير من الجهد لكى يدخل تحسينات على مناطق التنمية التابعة لجمعية الادخار والبناء • ويعتبر آخر وأبرز مثال لمجهودات جمعية الادخار والبناء فى ميدان تخطيط المدن واضحا فى جزيرة ريميرشولم الموجودة فى استكهلم • وفى عام ١٩٤٢ لم تكن هذه الجزيرة أكثر من نقاية غير ذات بال ولكنها اليوم بدت كمدينة صغيرة مليئة بالأشجار ومحاطة بمياه بحيرة مالارين • وقد حلت محل المباني القليلة الواهية التي كانت موجودة والتي تعتبر بمثابة حواجز أنشئت خلال منتصف القرن الماضى حلت مساكن على الطراز الحديث وفقا لاحتياجات المجتمع الحديث •



ان مشروع مدينة « ريمشولم » أعدده قسم تخطيط المدن التابع  
لجمعية الادخار والبناء والذي أعطى الحرية الكاملة للقيام بأعماله  
من قبل السلطات المحلية . وقد أتاح المشروع فرصة الإبقاء على  
الجمال الطبيعي للجزيرة بجعل المساكن ملائمة لما حولها ينسبها  
كفلت في نفس الوقت مساكن لأكثر من ٣٠٠٠ شخص بدون  
أدنى خطر من الازدحام .

## النشاط الصناعي لجمعية الادخار والبناء

ولضمان تسليم مواد البناء الضرورية كان من الضروري  
لحركة الادخار والبناء المساهمة في الانتاج . وتمتلك الحركة الآن  
مؤسسات صناعية متعددة ومنظمة كشركات مساهمة مستقلة . وهي  
تتضمن مصنعين لانتاج المواد السكنية والرخام . وبالتضامن مع  
جمعيات تعاونية أخرى تشرف حركة الادخار والبناء أيضا على  
مصانع متعددة لضرب الطوب ومصنعا للمواسير ، ويعتبر هذا التعاون  
الصناعي وديا بصفة خاصة بين حركة الادخار والبناء والجمعية  
التعاونية . وتعتبر النتيجة التي أسفرت عن تنسيق مجهودات حركة  
الادخار والبناء مع النشاط الذي تقوم به مؤسسات الشراء المركزية  
من الاهمية بمكان حيث أدت الى انشاء المباني المصنوعة من مواد بغاية

بينما حافظت في الوقت نفسه على تكاليف البناء في حدها الأدنى •  
وتستفيد حركة الادخار والبناء من معظم الدخل الناتج عن جمعيات  
الادخار والبناء ، ويبيع عدد كبير من المنازل المصنوعة سلفاً في  
السوق المفتوحة بينما يصدر عدد آخر الى بلدان أخرى مختلفة •  
وقد قامت حركة الادخار والبناء - في المحاولة التي تبذل لتوسيع  
تجارنها الخارجية - بانشاء قسم خاص بالتخطيط الصناعي • ويقوم  
هذا القسم بتنفيذ المشروعات لصالح الاجانب وذلك بانشاء وتشغيل  
مختلف المصانع ، كما يقوم بتنظيم عملية تسليم المعدات • وتقديم  
خدمات مماثلة أيضا في حالة المستشفيات والمساكن •

## الخصانة

وبالاضافة الى توفير المساكن الملائمة تعمل حركة الادخار والبناء  
كمؤسسة تسعى الى تحقيق الرفاهية والمسؤولية حيال أعضائها ،  
ويعتبر من مظاهر هذه المهمة تخصيص يوم لاطفال المستأجرين في  
المساكن التابعة لجمعية الادخار والبناء •

وعندما وجدت ربة البيت السويدية وظيفة تدر عليها راتبا خارج  
المنزل ( وفي الوقت الحالي يعمل حوالي ثلث السيدات المتزوجات  
في استوكهلم ) صار من الضروري تنظيم يوم لعلاج أطقنالهن •

ولسد هذه الحاجة أنشئت دور للحضانة حيث يترك فيها الأطفال يوماً بأكمله تحت رعاية هيئة مدربة . أما التقدم الآخر في الأعمال الخاصة بعلاج الأطفال فهو إنشاء فندق للأطفال في اسنوكهم . هو مكان يربي فيه الأطفال لفترة تصل الى ثلاثة أشهر ، وكنسيرا ما تترك الآباء أبناءهم هناك بينما يأخذون اجازاتهم أو اذا أمكن أن يظلوا بعيدا عن مساكنهم . وفي بعض الاحيان نجد أن المرض المعدى في العائلة يجعل من المرغوب فيه اسكان الأطفال بهذه الطريقة حتى يظلوا بعيدين عن خطر العدوى ، وفي مبدأ الامر واجهت جمعية الادخار والبناء صعوبة ملحوظة في الحصول على هيئة مدربة بأعداد كافية لمواجهة احتياجاتها ، لكن كما سنين فيما بعد عندما تتناول التعليم التعاوني أمكن التغلب على هذه الصعوبة نهائيا بإنشاء برنامج تدريب خاص لتحقيق الرفاهية للأطفال .

## مؤسسة الاسكان التعاونية

تعتبر « سيفنسكراريكسيجن » مؤسسة تعاونية للاسكان يملكها ويشرف عليها عمال البناء أنفسهم . وقد أدى نشوب الحرب عام ١٩٣٩ الى ظهور أزمة حادة في تجارة البناء التي كانت تهتدد - بالإضافة الى ما تسببه من بطالة - بشل الصناعة بأكملها . وحتى



عام ١٩٣٩ كانت عمليات انشاء المساكن في السويد تمول برأس مال  
فردى ، وهذا يعنى أنه حينما جاءت الحرب وحولت انشاء المساكن  
الى مشروع استثمار تكتفه المخاطر نوقف تدفق رأس المال في  
صناعة البناء .

وقد اجتمع عمال البناء - حينما واجهوا هذا الموقف - للبحث  
عن حل . وكان الطلب من أجل المساكن موجودا ولكن الذى به  
هو ايجاد التقارب الصحيح للمشكلة والتأييد المالى للمؤسسة حتى  
يمكن استمرار الانتاج . وقد نتج عن المباحثات عقد اتفاق لانشاء  
مؤسسة اقتصادية تسمى « سيفينسكا ريكسينجين » . وكانت الهيئات  
المساهمة في هذه المؤسسة اتاحادات عمال البناء التى مساهمت  
ب ١٥٠٠٠٠٠ كرونة على هيئة رأس مال مساهم . وحينما بدأت  
« سيفينسكا ريكسينجين » فى ممارسة نشاطها فى نهاية عام ١٩٤١  
أصبحت عمليات انشاء المساكن في السويد برتود (وخلال الفترة التى  
تمتد من نهاية عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤١ أنشئ منزل واحد فقط  
فى استوكهلم ) وخلال السنوات الأربع الاولى ضمنت المؤسسة  
الجديدة تأييدا كبيرا لبرنامجها . وحتى هذا التاريخ قامت باصلاح  
ما يربو على ٤٢٠٠٠ شقة تبلغ قيمتها أكثر من ١٩٦٠٠٠٠٠  
كرونة . ولا تتضمن هذه الأرقام المساكن حيث لا تزال عمليات  
البناء فى حاجة الى اتمام ، وحتى الآن بدأ معظم العمل فى استوكهلم

وحولها ، ولكن التوسع فى نشاط « سفينسكا ريكسيجين » محدود فقط بالعجز فى مواد البناء • . ومعتبر كافة المساكن التابعة لسفينسكا ريكسيجين مساكن حديثة من الدرجة الاولى . وكل شقة بها جهاز للتدفئة وبها غرفة حمام بها ماء مسباخن وماء بارد ( ونانى التدفئة الداخلية التى تحتاجها الشقق من مركز التدفئة المركزى ) • . وتقوم « سيفنسكا ريكسيجين » بعمل تجارب مع مراكز التدفئة كى تحاول الوصول الى الحجم المثالى • . وفى العسادة يقوم مركز التدفئة الداخلية التى تحتاجها الشقق من مركز التدفئة المركزى • . ريكسيجين ، تبنى اهتمامها الآن بمشروع يمد أكثر من ٧٠٠ شقة بهذه التدفئة • .

وحيث لا توجد أية ترتيبات لغسل الملابس تجهز المساكن بأحواض للغسيل بينما تكون الخدمات الأخرى مثل التمرين مجانية • .

وكان حجم الشقق فى البداية صغيرا ، ولكن هدف ال « سفينسكا ريكسيجين » كان ولا يزال زيادة الفضاء الأرضى فى شققها • .

ونمو المبانى وتدار بنفس الطريقة التى تمول بها تلك المباني التى تنتمى الى جمعيات الادخار والبناء • . وتضمن الدولة والمجلس البلدى الرهون العقارية بينما يقوم المستأجرون الذين سيصبحون

أعضاء في « سيفنسكا ريكسييجين » بشراء شقق تبدأ بوديعة تبلغ  
 ٥ / ٠ من القيمة التقديرية .

وفي مقابل ذلك يتسلم المستأجرون حقوق الملكية كاملة ويكون  
 لهم الحق في ممارسة نفوذهم والاشراف على المسكن الموجود به  
 شققهم وذلك عن طريق لجنة التنظيم التي يختارونها من بينهم .  
 وتأمل « سيفنسكا ريكسييجين » بعد ذلك في أن تكون في الموقف  
 الذي يسمح لها بإصلاح الشقق لتكون صالحة للاستئجار ، ولكن  
 يسود الشعور هنا بأن ميراث حقوق الملكية الكاملة قائمة بذاتها  
 لدرجة أن عدد المستأجرين الذين يرغبون في امتلاك شققهم في  
 المستقبل يحتمل أن يزداد .

وهدف « سيفنسكا ريكسييجين » ، حينما تسعى الى تخطيط  
 مناطقها الخاصة بالتنمية ، هو انشاء حي تسوده الروح الثقافية وتسعى  
 الى تجنب انشاء أماكن للنوم حيث يرغب فيها السكان على السفر  
 الى أحياء أكثر ازدهاراً لشراء حاجياتهم . والفكرة هي انشاء مراكز  
 محلية اجتماعية حيث يمكن للسكان قضاء أوقات فراغهم . وأحد  
 هذه المراكز الموجود بحي أوستا في استوكهلم مجهز بدار للسينما  
 ومسرح ومطعم وقهوة ونادي وأماكن لممارسة الهوايات . وهناك  
 أيضاً مباني بلدية وحكومية مثل مراكز الترفيه والحمامات العامة  
 ومكاتب البريد والاندية الرياضية وعادة الاطباء وعيادة لطبيب الاسنان



والصيدلية وعدد من المحال المختلفة • وحينما أنجزت سيفينسكا ريكسيجن انشاء هذا المركز تسلمه المجلس البلدى باستوكلهم وقام بالاشراف عليه • ان هدف عمال البناء فى تنفيذ مشروع سيفسكا ريكسيجين هو أن يعرض على المجتمع رغبتهم وامكانياتهم لتحقيق أهداف الدولة وذلك فى المجالات التى يبدلونهم لرسم سياسة انشائية سكنية حكيمة يشرف عليها المجتمع •

ويأملون أيضا فى أن يساهم نشاطهم الاسكانى فى ابعاد العمل الموسمى فى تجارة البناء وبذلك يحقق صناعة أكثر استقرارا حيث يكون وضع العمال أكثر أمنا عما كان عليه فى الماضى تحت ظنل المؤسسات الفردية • وقد ساهمت نقابات عمال البناء مساهمة كبيرة فى الاعمال التى تقوم بها « سيفينسكا ريكسيجين » وقد أصدر أحدها ، وهو اتحاد التجارين السويدى فى مؤتمره الذى عقد عام ١٩٤٦ ، أصدر تعليمات لموظفيه المسئولين بتخصيص ٢ مليون كرونة لنشاط « سيفينسكا ريكسيجين » •

ويجب أن نشير الى ان النجاح الذى حققته « سيفينسكا ريكسيجين » لم يكن ليتحقق لو لم يؤد الى التعاون والتفاهم المشترك بينها وبين السلطات الحكومية والبلدية •

واذا افترضنا استمرار هذا التعاون فان هدف « سيفينسكا ريكسيجين » هو السير قدما نحو تحقيق أهدافها وهى وضع برنامج

دائم تخطيطى للبناء يكفل نشاطا منتظما للعمال فى تجارة البنساء مع كفالة مستوى عال من الاسكان للسكان •

## اتحاد المستأجرين

ان موضوع اتحاد المستأجرين قد ذكر من قبل كما ذكرت أهمية نشاطهم السابق من وجهة نظر حركة الاسكان التعاونية السويدية •

وعلى أية حال فمن الضرورى ( حتى لا تظلم أهمية وضعهم الحالى بواسطة التحقيقات العظيمة التى تمثل نشاط مؤسسات الاسكان التعاونية الاخرى ) من الضرورى أن نعطى فكرة عامة عن محاولاتهم الحالية التى تبذل لمصالح المستأجر •

ان انشاء جمعية الادخار والبناء التى اتخذت اسم ( اتحسادات المستأجرين ، لم يكن يعنى أن العمل الذى تقوم به هذه الاتحادات كان كاملا • وعلى العكس من ذلك فان هذا النوع من المؤسسات فى الاعوام الاخيرة ، وخاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية ، صار أكثر فأكثر حارسا لمصالح كل شخص يقوم بتأجير شقته أو منزله • ان المهمة الرئيسية لاتحساد المستأجرين هى ضمان حماية

المستأجر من الوسائل الظالمة وغير المشروعة التي يمارسها أصحاب  
الأملاك الذين يملأهم الارتياح .

ان كافة المستأجرين قد يصبحون أعضاء في اتحادات المستأجرين  
سواء كانوا يعيشون في مساكن تعاونية أو خاصة ، وتقدم الاتحادات  
النصائح القانونية وتنوب عن المستأجر في المحكمة وتبرم بالإضافة  
الى ذلك عقودا بين المستأجر والمالك وتحاول بصفة عامة التأكد  
من أن الاطراف يتمسكون باتفاقهم . وبعد بدء الحرب العالمية  
الثانية اعتمد البرلمان السويدي قانونا لتحديد الايجارات . وقد  
حاول بعض الملاك - الذين لم يقابلوا هذا القانون بالرضا - ايجاد  
وسائل تجنبهم نتائج . وكانت النتيجة أن كثيرا من المنازعات بين  
المستأجرين والملاك نشبت ( ولا تزال مستمرة ) مع وقوع عبء العمل  
الحاص بمصالح المستأجرين على مؤسسة اتحادات المستأجرين . وفي  
هذه المنازعات كانت الاتحادات تمثل المستأجر في محكمة الايجارات  
التي أنشأتها السلطات السويدية في أنحاء البلاد .

وتقوم بحملات تفتيشية على الشقق للتأكد من أن المالك يوفى  
بالشروط المينة في العقد بينه وبين المستأجرين ( وكثيرا ما كان  
الملاك يسعون الى أخذ العائد المسالى من ممتلكاتهم وذلك برفض  
القيام بالأصلاحات والزخرفة التي يوافقون عليها حينما تبرم العقود  
مع مستأجريهم . وحينما يحدث شيء من هذا القيسل يكون من



الضرورى لاتحاد المستأجرين التأكد بأن المالك يتجاهل التزاماته •

ان وضع الاسكان فى السويد والمهمة الملقة على عاتق اتحاد المستأجرين يمكن معرفته من الحقائق الآتية : ففى عام ١٩٤٢ مع ارتفاع الايجارات فى استوكهلم كان سكان العاصمة ينفقون ٣٠ ٪ من دخلهم على الايجارات

أما الان مع تجميد القانون للايجارات ومع ارتفاع تكاليف البناء حتى بلغ ٥٠ ٪ ومع ارتفاع مستوى الاحور عن مستوى عام ١٩٤٢ فان الايجارات كانت تتراوح بين ٢٠ - ٢٥ ٪ من الدخل •

وبادراك هذا فان الحقيقة القائلة بأن ما يربو على ٤٠٠٠٠ شخص فى قائمة الانتظار من أجل الحصول على شقق وأهلية اتحاد المستأجرين باعتباره أمينا على مصالح المستأجرين يكون من الصعب ادراكها •

ويبدو أن المهمة الرئيسية لاتحاد المستأجرين ستؤدى دورها بنجاح فى المستقبل بعد أن توفر استمرار الشروط التى سردناها سابقا • ولا يزال اتحاد المستأجرين قادرا على الوفاء بأوجه نشاطه الكثيرة الأخرى • وبالإضافة الى الدعاية المستمرة الخاصة بمساكن أفضل وتحسين ظروف المعيشة للشعب فانه من الأمور الهامة

حت الحكومة على تأييد فكرة المساكن الافضل وذلك بتقديم اعانات  
اذا اقتضت الضرورة ذلك .

## حركة الاسكان والسلطات

ان سياسة السلطات البلدية والمركزية السويدية المتعلقة بحركة  
الاسكان التعاونية كانت دائما سياسة ودية موثوقا بها . وحينما كانت  
سياسة الحكومة خلال الازمة التي نشبت في العقد الرابع هي تخفيف  
العبء على العاطلين وذلك بانشاء برنامج للاعمال العامة (الذي يتضمن  
انشاء المساكن) دعيت الحركة التعاونية للمساهمة في هذا المجال  
وحينما كان العجز في المساكن بعد ذلك القوة السائدة التي تخلق  
وراء اهتمام الحكومة بزيادة عدد المساكن طلب من الحكومة مرة ثانية  
أن تساهم بمجهوداتها .

ان المشكلة التي ينبغي أن تواجهها حركة الاسكان التعاونية  
والسلطات السويدية هي توزيع الشقق المنشأة حديثا .  
ومع وجود قوائم انتظار كثيرة لتلائم المعيشة في كل أنحاء السويد  
فقلما يكون من العدل أن يحصل أعضاء الجمعيات التعاونية على شقق  
حينما لا يتمشى عائدهم مع مطالبهم .  
ولهذا فان الحركة لديها اتفاق مع السلطات توزيع بمقتضاء شقق

تعاونية جديدة طبقا لمواءمة ظروف العيش الحالية وعدد أعضاء العائلة وحجم الشقة التي يسكن الحصول عليها ومركز العضو في قائمة الانتظار . فإذا كانت الشقة تتكون من حجرة واحدة ومطبخ وإذا كان الشخص التالي في قائمة الانتظار شخصا يرغب في العيش بمفرده فسيتمكن الحصول على الشقة . أما إذا كانت الشقة بها أربع حجرات ومطبخ فسوف يذهب هذا إلى أول عضو في القائمة يكون لديه على الأقل طفلين ويكون في حاجة إليها .

أما بالنسبة للعجز العام في حركة الأسكان بالسويد فقد كان واضحا أن السلطات شعرت بالثقة الكاملة في أن كافة المطالب الخاصة بملاءمة المعيشة سوف تحقق في ظرف خمسة أعوام ولكن الحرب الكورية والموقف الدولي العام له تأثير عكسي على تحقيق هذا الأمل .

## التأمين التعاوني

أما في حقل التأمين فإن وضع الحركة ينعكس على حجم ومدى الجمعيتين التعاونيتين ساماربيت وفولكيت . وقد حقق كلاهما بالنسبة لعلاقتها بمؤسسات التأمين السويدية في السنوات العشرين الأخيرة حققا تقدما سريعا .



أما بالنسبة (للتأمين ضد الحوادث فإن « سامارييت » تسيطر على  
تحتل التأمين الذي يبلغ نسبة معادلة لـ ٧٥ ٪ من مجموع الاقساط)  
وأما بالنسبة للتأمين ضد الحريق فإن سامارييت تحتل المكانة الثالثة  
بالنسبة لنفسه الاجماليه الموصى عليها والمكانة الرابعة بالنسبة لعدد  
الاقساط المتحصل عليها من المؤسسات السويدية والمكانة الاولى بالنسبة  
للعدد الاجمالي للأفراد الذين تؤخذ منهم التـأمينات • وتشرف  
سامارييت أيضا على جانب هام من فرض الامانة ومؤسسات التأمين  
الخاصة بالغرباء • وبالرغم من تدهور صناعة البناء خلال أعوام  
الحرب فقد زادت هذه الجمعية من مؤسسات التأمين ضد الحريق  
وتحققت زيادة أخرى بينما استؤنف البناء وجهزت المباني على  
أساس يكفى الحاجات الحالية •

كما حققت مؤسسة التأمين التعاونية فولكيت تقدما مبررا خلال  
الاعوام الاخيرة في ميدان التأمين الصناعى • وبالرغم من أن هذه  
المؤسسة تعتبر أصغر مؤسسة من بين مؤسسات التأمين السويدية التى  
تباشر التأمين الصناعى الا أنها تزيد أعمالها بمعدل أربعمائة  
المؤسسات المنافسة لها •

ومنذ عام ١٩٢٣ تزايدت القيمة الاجمالية من ٢٣٠ مليون كرونة  
الى ١٣٧٦ مليون كرونة فى عام ١٩٥٥ وهى زيادة تقدر  
بـ ٤٩٨ ٪ وكانت الارقام الداخلة للتأمين على الحياة بالسويد فى

نفس الفترة حوالى ٤٦٤١ مليون كرونة فى عام ١٩٤٣ - ١٥٢٢٧ ر كرونة - فى عام ١٩٥٤. وهى زيادة تقدر بـ ٢٢٨ ٪/٠ .  
وتمارس مؤسسات التأمين التعاونية سامارييت وفولكيت سياسة منتظمة للاسعار فى سوق التأمين السويدي معادلة لما تمارسه الجمعية التعاونية فى الحقل التجارى . وان التكاليف بالنسبة لهذه المؤسسات أقل من التكاليف التى تسببت فيها مؤسسات التأمين الغير تعاونية وهى الحقيقة التى نجمت عن مجهودات فولكيت التى ترمى الى ازالة المدفوعات القصيرة الاجل (وقد توقفت المدفوعات الاسبوعية بالفعل) .

وفى عام ٢٩٤٦ أعيد تنظيم المؤسستين التعاونيتين سامارييت وفولكيت من جديد وقد أدى هذا الى تغير صفة مجلس الادارة . وكان أعضاء المجلس فيما سبق يتكونون من رسميين وعامة الناس ولكنهم الآن يختارون كلية من بين الرسميين . أما المجالس الجديدة فتتكون من ثمانية أعضاء «فولكيت» وسبعة أعضاء فى سامارييت . (العضو الواحد فى مجلس ادارة فولكيت يشمل مستخدمين فولكيت) ويتم تعيين هؤلاء كلهم بواسطة مجلس ادارى ، ويتم انتخاب هذا المجلس الادارى بواسطة مؤتمرات الاقليم ، الى جانب المجلس الادارى للاتحاد التعاونى . وبالرغم من أن هذين الجهازين منفصلين نظريا الا أن الاعضاء الذين ينتخبون فى أحدهما يصبحون - أوتوماتيكيا - أعضاء فى الجهاز الآخر .

ومنذ أن أعيد تنظيم جمعيتي التأمين أثبتت حركة التأمين التعاوني في السويد أن في مقدورها التأثير على الاسعار بصورة ملحوظة • لقد اكتشف المسئولون في ساماريت أن تكاليف التأمين ضد الحريق مرتفعة جدا ، وبصورة لا تتناسب مع الضمانات التي تقى من النار ، والتنظيمات الخاصة بالمباني وفقا للقانون • ومن ثم قرر هؤلاء اجراء تخفيض كبير في رسوم التأمين ضد الحريق • وفي نفس الوقت تم تبسيط الاجراءات الخاصة بالرسوم المفروضة على التأمين من أجل التخفيف من عبء العمل الذي يقسم على عاتق المكتب الرئيسي والوكلاء • وعلقت صحيفة التأمين السويدية على الاجراءات التي قامت بها الجمعية فقالت :

« ان الخطوة التي أقدم عليها المسئولون في ساماريت هي من اروع الخطوات التي نمت في حقل التأمين منذ زمن بعيد ، وستكون لها آثارها الكبرى في ميادين متعددة • •

وقد اضطرت شركات التأمين الخاصة - ازاء هذه الاجراءات - الى تعديل رسومها ، وهكذا يوفر الجمهور الذي يشترك في شركات التأمين الملايين من عملات الكرون سنويا • وعلاوة على هذا لا يستطيع الاحتكاريون فرض أسعارهم ازاء هذه المنافسة الحادة في حقن التأمين •

ولقد كان من نتيجة التخفيض الذي أجرته شركة تأمين ساماريت



في قسم التأمين ضد الحريق أن ازدادت أعمالها • وقد كان دخلها من هذا القسم ٩٤٠٠٠٠ ر ٥ كرونة في عام ١٩٤٥ ، وفي عام ١٩٥٥ ارتفع هذا المبلغ الى ٢٣٠٠٠٠٠ ر ٥ كرونة • وكان من نتيجة التخفيض أيضا أن أجرى البعض تعديلات على تأميناتهم ضد الحريق لكي يجابها التغير الذي طرأ على القيمة النقدية لممتلكاتهم نتيجة للمكساد الذي نجم عن الحرب •

والى جانب هذا قامت شركة ساماربيت بإجراء تخفيض كبير في التأمينات الأخرى • وكان لهذا الإجراء في دوائر شركات التأمين الخاصة - ما للإجراء السابق من أثر •

وفيما يتعلق بالتأمين الجماعي ضد الحوادث أجرت الشركة تخفيضا لطلبة المدارس ، وشملت مزايا التأمين مرض شلل الاطفال أيضا • وخلال الثمان أعوام الماضية ارتفع عدد أطفال المدارس الذين يستفيدون من التأمين من ٧٤٠٠٠٠ طفل الى ٥٠٥٠٠٠٠ طفل ، وارتفع دخل الشركة من ٢٤٠٠٠٠ ر ٥ كرونة الى ١٢٠٠٠ ر ٢ كرونة ويبلغ عدد الموظفين الذين يستفيدون من التأمين ضد الحوادث حوالي ١٩٨٠٠٠٠ موظف ، كما يعتمد نظام التأمين الجماعي ليشمل ربات المنازل ، والاطفال الذين لم يبلغوا السن القانونية لدخول المدارس على شرط أن يكون أبائهم أعضاء في جمعيات تعاونية ، كما يشمل أيضا نواب البرلمان ، والمسافرين بعد الاتفاق مع شركات

السياحة • بل لقد امتدت مزايا التأمين ضد الحوادث في بعض الحالات لتشمل الامراض المهنية •

ولكى يظل موظفي شركات التأمين التعاونية على علم دائم بالاشياء التي تؤثر على التأمين أسست الشركات مجلة دورية في عام ١٩٤٦ واسمها « فولكسام » وتوزع هذه المجلة على موظفي شركات التأمين وعلى موظفي الفروع والمكاتب الرئيسية ، ويبلغ تعداد النسخ الموزعة حوالي ١٢٠٢٥٠ نسخة •

وفي عام ١٩٤٦ تألقت لجنة مكونة من ممثلين عن سامارييت واتحاد نقابات الاعمال السويدي ، الى جانب بعض الخبراء من الاطباء ورجال القانون • وتتلخص مهمة هذه اللجنة في حل الاشكالات المستعصية • وبالرغم من مرور عشرين عاما على انشاء قسم التأمين ضد الحوادث الجماعية في سامارييت دون عرض أية شكاوى على المحاكم اللهم الا سبع شكاوى ، بالرغم من هذا يشعر رؤساء الجمعية بأنه لا يجب اخضاع القرارات التي تؤثر على مسائل بشرية حيوية لا يجب اخضاعها للروتين •

واللجنة الجديدة التي تحمي مصالح غالبية أعضاء اتحاد نقابات العمال السويدي لانهم قد آمنوا على أنفسهم في سامارييت ضد الحوادث الجماعية •

ولقد أعد تنظيم شركة لير في عام ١٩٤٩ ، وهي جزء من

شركة فولكيت سامارييت ، وأصبحت جمعية للتأمين في جميع  
ميادين النقل . بقيت بعد ذلك جمعية تأمين مجلية صغيرة تدعى  
بجناهميز ، وهي جمعية للتأمين ضد الحريق ، وتقع في مدينة  
مونابلا ، وما زالت هذه الجمعية عبارة عن شركة مستقلة .

## القرض التعاوني

على الذين يدرسون الحركة التعاونية في السويد أن  
يعترفوا بأن الحركة مقسمة الى أجزاء ثلاثة يتميز كل جزء  
مها عن الآخر :

- الحركة التعاونية للمستهلكين
- الحركة الزراعية التعاونية
- الحركة التعاونية للأسكان

وبالرغم من وجود صلة معينة بين هذه الحركات الثلاث  
إلا أنه ليس هناك رباط فعلي . والرباط الوحيد الموجود إنما  
يتمثل في الاتحاد التعاوني الدولي ، غير أنه - مع هذا -  
رباط نظري ، فحركة المستهلكين وحدهم هي التي انبثقت  
بهذا الاتحاد التعاوني الدولي .

وتتضح طبيعة الانقسام الثلاثة في الحركة التعاونية - أكد.



ما تتضح - في مسألة القرض التعاوني • وسنناقش مسألة  
القرض ونطبقها في كل فرع من فروع الحركة السويدية على  
حدة •

## الحركة التعاونية للمستهلكين

لا نجد في هذا الفرع من فروع الحركة التعاونية أى قرض  
تعاوني أو مؤسسات للقروض • والواقع أن حركة المستهلكين  
لا تحصل على تسهيلات في صورة قروض ، سواء من الحكومة  
أو أى بنك خاص •

ومنذ عام ١٩٠٩ ، ١٩١٠ اضطرت حركة المستهلكين الى  
تكوين رأس مالها عن طريق تنظيم مدخرات أعضائها ، ونجح  
المستهلكون في تمويل أوجه نشاطهم دون اللجوء الى مساعدات  
خارجية •

## حركة الاسكان التعاونية

تتمثل القروض المقدمة لحركة الاسكان في قروض مقدمة  
من الدولة ومن المجالس البلدية •

ومنذ عام ١٩٣٧ اعتمد البرلمان السويدي مبالغ كبيرة كقروض للمباني ، في صورة رهونات ثلثية • ويتم دفع هذه القروض في ظرف ثلاثين أو أربعين عاما • ويدفعها مكتب خاص للقروض تابع للدولة - وهو عبارة عن اجهزة المركزي لتنفيذ السياسة الاسكانية للحكومة •

وفي عام ١٩٤٢ اندمجت مؤسسات الحكومة الاسكانية في مؤسسة واحدة، وهكذا استطاع أصحاب المباني أن يقرضوا مبالغ تصل الى ٩٠ في المائة من التكاليف الاجالية للمباني على شريطة موافقتهم على لائحة مكتب القروض ، وفي الوقت نفسه سمح للجسيات التعاونية وأصحاب المؤسسات التي لا تهدف الى النفع بأخذ قرض يصل الى ٩٥ في المائة من تكاليف البناء ، ونتيجة لارتفاع تكاليف البناء ألحقت بهذه القروض الطويلة الأجل مساعدات في صورة منحة ، وذلك في عام ١٩٤٢ ، وتتمثل هذه المساعدات في اجراءات طارئة لتبديم سياسة الحكومة في السيطرة على الايجارات •

وفي أوائل سني الحرب وقعت الايجارات عند نسبة ثابتة، غير أن تكاليف البناء أخذت في الارتفاع باستمرار ومعنى هذا أن الدخل العائد من المباني الموجودة لم يعد يكفي لتمويل المزيد من المشاريع الاسكانية • وأراد المسئولون سد الهوة بين الدخل العائد من المباني وتكاليف البناء فقدموا قروضا

بدون فوائد لمدة عشرة أشهر • وقبل عام ١٩٤٥ بلغت نسبة هذه المنح ١٣ في المائة الى ٢٠ في المائة من تكاليف المباني غير أن هذا الوضع قد تغير الى حد ما في عام ١٩٤٥ ، عند ما خفضت الحكومة سعر الفائدة • وتضاءلت الحاجة الى المنح ، غير أنها ما زالت تقدم في صورة هبة طارئة عند الحاجة اليها • ولمن يريد أن يقترض من الدولة أن يتصل بالمسؤولين في البلديات ولكل بلدية — في المدن والمناطق الزراعية الكبيرة — عضو في مجلس ادارة الجمعية التعاونية للاسكان • ولقد استفاد الطرفان من هذا التنظيم أقصى استفادة •

ومن المظاهر الهامة لسياسة الحكومة في الاسكان أن الدولة تضمن الفوائد على القروض الأخرى التي تقترض من مصادر غير حكومية • ومن ثم تستطيع جمعية الاسكان التعاونية أن تعرف مقدار الفوائد التي ستدفعها لقاء القروض التي حصلت عليها • ولنضرب لذلك مثالا: اذا اضطرت جمعية تعاونية — في فترة ارتفعت فيها الفوائد — الى قبول فرض بفائدة ٤ في المائة مع أن الدولة ضمنت لهذا القرض فائدة لا تتعدى ثلاثة ونصف في المائة فان الفرق نصف في المائة يقطع من الفوائد التي ستأخذها الحكومة من هذه الجمعية •

ومنذ عام ١٩٣٢ قام بالاشراف على سياسة الاسكان هيئة



ملكية لشئون الإسكان ، وقد تألفت هذه الهيئة في نفس العام ومنذ تلك الفترة حتى عام ١٩٤٠ قدمت الهيئة عدة توصيات ، وحظيت هذه التوصيات بموافقة الحكومة وبعد ذلك أوقف نشاط الهيئة ، ثم مضت فترة ، وفي يناير عام ١٩٤٦ قدمت الجزء الاول من تقريرها الاخير ، وفيه ألححت على الحكومة في أن تهتم - أكثر مما مضى - بمشكلة الإسكان . ووافق البرلمان على التقرير ، وأكد مسئولية كل مجلس بلدى في تزويد أهالى كل قطاع بالمساكن المطلوبة . ومن أهم التغيرات التى نجحت عن قبول هذا التقرير أن الدولة تمنح الآن قروضا بسقذار تكاليف البناء كلها - أى بنسبة مائة فى المائة - على شريطة بناء هذه المساكن بواسطة منظمات لا تهدف الى الربح ، منظمات تشرف عليها ، أو تؤلفها ، البلديات . ومن أجل هذا لن يضطر الساكن الذى ينوى استئجار شقة أن يدفع جزءا من المال مقدما من أجل البناء ، وفى الوقت نفسه يستطيع كل مواطن أن يحصل على المسكن الصحى . وأى خسارة تتعرض لها المباني فى المستقبل تقسم بين الدولة والبلدية ، الدولة أربعة أخماس الخسائر أما البلدية فمسئولة عن الخمس .

هذه السياسة الحكومية الجديد لا تؤثر بأية حال على المساعدات الاقتصادية التى تمنحها الدولة لحركة الإسكان التعاونية ، فهذه التسهيلات تظل كما هى ، والثمرة الاولى

للنظام الجديد هي أنه يتيح فرصا جديدة لكى تنظم حركة الاسكان نفسها .

: وأرادت حركة الاسكان التعاونية أن تتسع رقعة نشاطها فأعلنت عن استعدادها للتصرف وفقا لتوصية الهيئة الملكية المشار اليها آنفا ، وبمجرد موافقة البرلمان على هذه التوصيات وليس للبلديات - وهي المسئولة عن تنفيذ المشروع الجديد ، أى مؤسسة خاصة بها تضع مشروعها موضع التنفيذ . ومن ثم لجأت البلديات الى الحركة التعاونية ومن ثم ضمنت لنفسها مزايا التنظيم الواسع النطاق بالإضافة الى التعرف على الخبرات الفنية ، دون مقابل . ولو كان للبلديات منظمة خاصة بهالكلفتها هذا الكثير من النفقات .

وتهدف الهيئة الملكية - فى تقريرها - الى تقييد الإيجارات بحيث لا تتعدى ٢٠ فى المائة من دخل الاسرة التى تقطن إحدى الشقق . وألا يقل عدد الحجرات والشقق التى يسكنها أربعة أشخاص أو أكثر عن ثلاث حجرات ومطبخ .

## الحركة الزراعية

ليس للبنوك المساهمة فرع خاص يتعامل مع الجمعيات

الزراعية والتعاونية ، ومن ثم تضطر الحركة الزراعية في السويد الى تنظيم قروضها بنفسها .

وتسير مؤسسة القرض الزراعي بالسويد على نفس المبادئ التي تسير عليها الحركة الزراعية نفسها ، أى ان هناك الوحدة المحلية ، ووحدة المقاطعة ، والوحدة القومية وتتمثل الفائدة في جمعية القرض المحلية التي تندمج في اتحاد المقاطعة الذي يندمج بدوره في اتحاد البلد .

ويسير نظام القرض الزراعي في السويد على أساس تكوين رأس المال من أسهم الاعضاء ، وتقوم بهذا النشاط منطقتان : بنك الرهونات العام ، وهيئة المزارعين للقرض من البنوك .

ويقوم بنك الرهونات بدفع رهونات لأعضائه بنسبة ٦٠ في المائة من ممتلكاتهم ، أما هيئة المزارعين للقرض من البنوك فتدفع رهونات قصيرة الاجل ، وقروض ، وشيكات ، وما شابه ذلك . ولايستفيد من هذه المنظمة المزارعون وحدهم وإنما يستفيد منها أيضا الجمعيات الزراعية التعاونية .

وقد كان من نتيجة ظهور منظمة القرض الزراعي وممارستها لنشاطها أن انخفضت الفوائد المطلوبة من المزارعين على القروض ، ولكن تشجع الدولة مؤسسات القرض التعاونية ساهمت في دفع بعض نفقات الادارة والموظفين في المؤسسات



المحلية والمركزية لبنك الرهونات العام وهيئة القرض من البنوك ولا تهدف الدولة الى الاستمرار في تقديم هذه المعونة الى أجل غير مسمى ، وانما تعمل على الاقلال منها باستمرار الى أن تنتهى بالفعل خلال عام ١٩٥٠

والى القارئ عرض موجز لنشاط حركة القرض الزراعى فى السويد .

#### بنك القرض الوطنى :

يجب ألا يقل عدد أعضاء الهيئة المحلية عن ٢٠ عضوا ، على أن يسلك كل عضو سهما أو أكثر من سهم ، وتبلغ نسبة السهم ٢٥ كرونة .

وطبيعة النشاط الذى تقوم به جمعيات القرض تختم على كل عضو أن يلم بالظروف الاقتصادية لبقية الاعضاء .  
ويمنح الاعضاء رهونات بنسبة ٦ فى المائة من ممتلكاتهم التى يدفعون عليها ضرائب .

وليس من حق أية جمعية للقرض أن تقترض لحسابها وانما يجب أن تتصل فى هذه الحالة بالبنك المركزى .

والاعضاء مسئولون عن مديونيات جمعيتهم بنسبة ٥٠ فى المائة على الاكثر من قيمة ممتلكاتهم . وتدفع هذه المديونيات فى صورة ١٠ كرونات على الاكثر كل عام .

### بنوك القرض المركزية :

يجب ألا يقل عدد هيئات القرض المحلية المدمجة في البنك المركزي عن عشر هيئات .

وتتلخص مهمة البنك المركزي في تقديم قروض لا يزيد مقدار الواحد منها عن ٢٠٠ كرونة ازاء كل سهم للجمعية المحلية في البنك المركزي . ومن الممكن تقديم رهونات بنسبة ٦٠ في المائة من الممتلكات .

وفي مقدور الجمعيات الاقتصادية أيضا أن تنضم الى عضوية البنك المركزي اذا كانت أعمالها تتعلق بالزراعة . وعليها أن توافق على دفع أسهم - ١٠ كرونة - تتناسب مع رأس مالها الذي ساهمت به .

ويشرف البنك المركزي على نشاط جمعيات القروض المحلية وفي مقدوره اقتراض المال من أعضائه ، ومن مؤسسات الادخار وبنوك الودائع .

### بنك القرض الوطني :

وهو المنظمة المركزية لحركة القرض الزراعية ، ويهدف الى تنظيم القروض لسد احتياجات الحركة ، وتوفير المعلومات لمن يطلبها والقيام بنشاط تنظيمي لتطوير حركة القرض الزراعي .

## المساعدات الحكومية

في عام ١٩٣٠ ضاعفت الدولة من مساعداتها لحركة القرض الزراعية ، وتمتد هذه المساعدة الى مدى عشرين عاما وهي على النحو التالي :

جميعات القرض المحلية :

١٠٠	كرونة على الأكثر لكل جمعية لاغراض التنظيم
٤	كرونة لكل عضو في السنوات الخمس الاولى لاغراض الادارة
٢	كرونة لكل عضو في السنوات الخمس الثانية لاغراض الادارة
١	كرونة لكل عضو في السنوات الخمس الثالثة لاغراض الادارة
٥٠	كرونة لكل عضو في السنوات الخمس الرابعة لاغراض الادارة

البنوك المركزية :

٢٠٠	كرونة لكل جمعية داخلية في نطاق البنك المركزي في السنوات الخمس الاولى لاغراض الادارة
-----	--



١٠٠ كرونة لكل جمعية داخلية في نطاق البنك المركزى في  
الخمس سنوات الأولى لأغراض الإدارة •

٥٠ كرونة لكل جمعية داخلية في نطاق البنك المركزى في  
الخمس سنوات الثالثة لأغراض الإدارة •

٢٥ كرونة لكل جمعية داخلية في نطاق البنك المركزى في  
الخمس سنوات الرابعة لأغراض الإدارة •

### بنوك القرض المحلية :

٥٠ ٪ من اجمالى القرض في الخمس سنوات الأولى،  
لأغراض الإدارة ثم يسير النظام على النسق السابق •

كما تقدم الدولة مساعداتها من أجل نفقات المراجعة ،  
والتدريب ، والتنظيم في بنك القرض الوطنى • وفي عام ١٩٣٦  
بلغت هذه المساعدة ٥٠٠٠٠ كرونة ، وقبل هذا التاريخ كان هناك  
منح أكبر من هذه المنحة غير أن هذه المنح أخذت تقل تدريجياً  
طبقاً للمبدأ المشار إليه سابقاً •

كما ساهمت الدولة في تقديم قروض • وضمنت نسبة مئوية  
معينة لجميع القروض التى تحتاج اليها الحركة الزراعية • وفي عام  
١٩٢٨ وضع في بنك السويد الوطنى ما يعادل ٢٠ ٪ من اجمالى  
القروض ، وذلك في صورة قروض وطنية • وكان المبلغ الذى  
تمثله هذه القروض لا يتعدى ٥٠٠٠٠٠ كرونة لكل بنك مركزى،

غير أن الرقم ارتفع في عام ١٩٣٤ الى ٧٥٠٠٠٠٠ كرونة ، ثم الى مليون كرونة .

ولقد ساعدت هذه المنح الاقتصادية على تطور البنك الوطنى المركزى بصورة ملحوظة . وفى عام ١٩٣٤ وضع فى بنك السويد ماقيمته ١٥ مليون كرونة من القروض الوطنية كأساس لضمان البنك الوطنى وحمايته . وفى عام ١٩٣٣ وضع فى بنك السويد الوطنى ما قيمته ٥ مليون كرونة لحماية القروض المقدمة من هذا البنك لبنك القرض الوطنى . وفى عام ١٩٣٤ ارتفع هذا المبلغ الى ١٠ مليون . ثم أضيف مبلغ ٥ مليون كرونة بنفس الطريقة فى صورة رأس مال تؤخذ منه قروض لشراء الحبوب .

وتقع على عاتق البنوك المركزية مسئولية ضمان مديونيات جمعيات القرض المحلية .

ويتم استخدام رأس المال والفائض بصورة تؤدى الى تدعيم حركة القرض . و ٣٠٪ على الاقل من رأس مال الحركة تظل موجودة كما هى ، مع استخدام الـ ٧٠٪ الباقية لدفع قيمة أسهم الأعضاء الذين ينسحبون من الجمعيات .

ويجب تخصيص ٧٥٪ من فائض الجمعيات المحلية للاحتياطى الى أن تبلغ نسبة الاحتياطى ٢٠٪ من اجمالى المديونيات . وفيما يتعلق بالـ ٢٥٪ المتبقية تدفع فائدة على

٧٠٪ من رأس المال المدفوع • ولكن يجب ألا تتعدى الفائدة نسبة ٥ في المائة •

ولا تدفع أى فائدة على رأس المال المساهم من فائض البنوك المركزية • ويجب أن يذهب كل الفائض الى الاحتياطى الى أن يبلغ ١٠ في المائة من اجمالى مديونيات البنوك المركزية كلها بالاضافة الى ٥٠ في المائة من اجمالى اسهم الأعضاء • وبعد ذلك يمكن الاستفادة من الفائض فى أغراض أخرى •

وجميع الفائض الذى يعود من نشاط بنك القرض الوطنى يذهب الى الاحتياطى •

ويهيمن على جميع مؤسسات القرض المشار اليها قانون الجمعيات الاقتصادية • وبمقتضى هذا القانون تتمتع كل الجمعيات التعاونية بالحماية القانونية وبالتشريع الذى رسمه البرلمان السويدى خاصة لهذا النوع من الجمعيات •

## التعاون والسياسة

ان ازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية الذى حدث اثناء الحرب واستمر ما بعد الحرب قد القى على عاتق الحركة التعاونية مهمة تحديد موقفها من السياسة والدولة •



ولم يعد من الواضح أن الطريق الذي اختارته الحركات التعاونية القومية المختلفة لحل مشكلة علاقاتها مع الدولة وموقفها من السياسة سيكون العامل الذي يقرر شكل التطور ودرجته في المستقبل بل اتضح أيضا أن مستقبل الحركة التعاونية كمنظمة دولية حرة ومستقلة يتوقف على حل هذه المشكلة بالذات .

ويرى الذين يجذبون تدخل الحركة التعاونية في مجال السياسة انه لم يعد للحركة التعاونية الوضع الذي جعلها محايدة كما كانت الحال في الاعوام الاولى لانشاء جمعية يونيرزوسدال وأنه اما ان يهمل مبدأ روشدال في الحياد الدينى والسياسى أو ان يعاد النظر فيه وتدخل عليه بعض التغييرات ليشتمل مع التطورات الحديثة . ومن المؤكد أن القرارات التى تتخذها الحكومات اليوم يمكن أن تكون ذات أهمية للحركة بحيث لا يسعها أن تقف ازاءها مكتوفة الأيدي ولا يسكنها أن تتجاهل السياسة وبرامج الأحزاب السياسية المختلفة .

ان كل حركة تعاونية قومية تحل مشكلاتها بالطريقة التى ترى انها تعود عليها بالخير والواقع أن الحركة السويدية التى لا يمكن استثناءها من هذا المبدأ العام اقتنعت بأن مبدأ الحياد وهو المبدأ الذى يجب أن تتبعه في موقفها من الدولة والسياسة ولكن هذا لا يعنى تجاهل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السويدي بل على العكس من ذلك ان

الحركة السويدية تفتن الى هذا التطور وترقبه حتى تتأكد من أن سياسة الحياد التي تتبعها الحركة تخدم مصالحها على خير وجه . وعلى أي حال فإن المعيار الذي يحكم على هذا الموقف ما زال كما كان في الماضي ويمكن تلخيصه في السؤال التالي : هل يمكن خدمة مصالح الحركة التعاونية على خير وجه بدخول الحركة مجال السياسة بتأليف حزب سياسي خاص أو بالانضمام الى أحد الأحزاب السياسية القائمة أو بالتحرر من كل نشاط سياسي ؟

ولقد جاء قرار الحركة التعاونية السويدية بالمحافظة على مبدأ الحياد والاخلاص له نظرا لأنه يبدو أن دخول الحركة في مجال السياسة يضرها أكثر مما ينفعها . والحجة التي يستند اليها هي أن تأليف حزب سياسي أو الانضمام لحزب من الأحزاب السياسية الحالية سيثير عداوة بقية الأحزاب لها ، فضلا عن الصعوبات الناجمة التي تحول دون تأليف حزب سياسي خاص بالحركة . وأول هذه الصعوبات أن أساس هذا الحزب سيكون ضيقا للغاية لو كان هذا الحزب سيقصر على العمل على الدعوة الى التشريعات التي تمكن الحركة من القيام بأوجه نشاطها على قدم المساواة مع المشروعات الخاصة . وقد يميل الحزب الى رسم برنامج يتناول السياسة بشكل اوسع كما يفعل أي حزب سياسي أو قد يحاول التعاون مع حزب آخر من الأحزاب السياسية ،

غير أن هذا التعاون نفسه له عواقب الانضمام المباشر لحزب معين .  
وقد تستفيد الحركة عندما تتألف الحكومة من انحزب الذى  
تتبعه الحركة ولكن لو فقد هذا الحزب الأغلبية كما يحدث فى  
الدول التى تتبع نظام الاحزاب السياسية فإن الحركة ستخسر  
ماكانت تتمتع به من المزايا . ولقد جنت الحركة فوائد عظيمة  
من سياسة الحياد وهى لا تجد ما يبرر تغييرها لهذه السياسة  
تجنباً للعواقب السيئة التى قد يسفر عنها هذا التغيير .  
تتخذ حركة المستهلكين موقفاً صارماً من فكرة دخول  
الحركة فى مجال السياسة . وترى ان مصلحة المستهلك فى انضمام  
أكبر عدد من الافراد اليها مما لا يتفق مع نظام أو برنامج أى حزب  
سياسى معين . وهناك شعور بان تقسيم المستهلكين السويديين  
الى مجموعات ايدولوجية ومهنية لا يؤدى الا الى اضعاف حركة  
المستهلكين باعتبارها وسيلة لحماية المستهلك فى الوقت الذى  
تصبح فيه تقوية منظمة المستهلكين الى أقصى حد ممكن ضرورة  
لا غنى عنها لمحاربة عيوب البنيان الحالى للصناعة والتجارة الذى  
يمكن منظمة واحدة من السيطرة على السوق بحيث يمكنها أن  
تسيطر على الأسعار مما يعود بالضرر على المستهلك . وتورد  
الحركة السويدية على الحجة القائلة بان تقسيم المستهلكين الى  
جماعات ايدولوجية ومهنية يضم عدداً أكبر من الافراد الى  
الحركة - ترد على هذه الحجة بأنه على الرغم من احتمال



زيادة عدد الأعضاء بهذه الطريقة نظرا لمضاعفة رأس المال فإن الحركة لن يتاح لها نفس الفرصة التي تتاح لها الآن لانشاء صناعات على نطاق واسع لمحاربة عواقب الاحتكارات واتحادات المنتجين • ومن المؤكد أن تطور حركة المستهلكين السويديين في خلال الثلاثين سنة الماضية يبرر هذا الموقف لأنه ما من شك في أن اقسام حركة المستهلكين في السويد ما كان ليؤدي بها الى المنافع التي تتحقق الان •

ويقصد بالجانب الايجابي من سياسة الحياد التي تتبعها الحركة السماح للحركة بمباشرة اكبر نفوذ ممكن على سياسة الحكومة الاقتصادية للابقاء على حق الحركة في نمو نشاطها والتوسع فيه في مجالات جديدة • ولنوضح كيف يمكن أن تؤثر الحركة التعاونية على سياسة الحكومة الاقتصادية يجب أن نصف المراحل الاساسية التي يمر بها اي قانون تصدره الحكومة ونبين تأثير الحركة التعاونية على هذا القانون • وفيما يلي الخطى اللازمة :

١ - مرحلة الاستفسار : تكون جميع المسائل الاقتصادية

الهامة التي يراد بها أن تخضع للوائح الدولة وقوانينها موضع بحث لجان خاصة • وتتألف هذه اللجان التي تعينها الحكومة من أعضاء في البرلمان وخبراء فنيين وممثلين للحركات الشعبية

المختلفة والمنظمات التي لها مصلحة اقتصادية مباشرة في عمل اللجنة . ولقد كان للحركة التعاونية ممثلون في كثير من هذه اللجان التي بحثت سياسة السويد الاقتصادية والتخطيط فيما بعد الحرب .

٢ - مرحلة المناقشة : عندما تختتم اللجنة عملها وترفع النتائج التي وصلت اليها الى الحكومة تبعث هذه النتائج الى جميع الحركات الشعبية الكبرى والمؤسسات التجارية وغيرها من الهيئات الرسمية في جميع انحاء البلاد . والغرض من ذلك توفير المعلومات الدقيقة عن موقف اللجنة واقتراحها بشأن جميع المصالح المختلفة التي يمسها الامر . ثم يعلن عن آراء هذه المؤسسات مع تقرير اللجنة وتستمر المناقشة في الصحف وبالوسائل الأخرى التي تستخدم للتعبير عن الرأي العام .

٣ - المرحلة البرلمانية : تأخذ الحكومة في اعتبارها تقرير اللجنة والآراء التي أعربت عنها المؤسسات المختلفة أثناء المرحلة الثانية ثم تعد مشروع قانون وتعرضه على البرلمان . يعرض مشروع القانون بعدئذ على لجنة برلمانية تكون على استعداد لاستقبال آراء واقتراحات الجماعات والأفراد الذين يهمهم الأمر .

٤ - المرحلة التنفيذية : بعد أن يصبح مشروع القانون قانونا تكون هناك مرحلة رابعة يستطيع فيها الذين يمسهم القانون أن يؤثر في طريقة تطبيق القانون الجديد . ولو تطلب تطبيق القانون

الجديد تأليف لجنة خاصة فيراعى فى تأليف هذه الهيئة التنفيذية أن تشمل مختلف امصالح تمثيلا عادلا .

لذلك يتضح لنا أن الحركة التعاونية لها فرصة عرض رأيها على السلطات اثناء المراحل المختلفة التى يمر بها القانون من بدء تأليف اللجنة حتى تطبيقه . والواقع أن الحركة تستفيد من هذه الفرصة بأكبر قدر ممكن اذ يصحب تقارير الحركة الى السلطات بعض الملاحظات الاضافية الهامة التى تؤيد آراء الحركة . وكثيرا ما تسفر هذه الجهود القوية عن نتائج حسنة . وبهذه الوسيلة تتمكن الحركة من ادخال التعديلات على الكثير من القوانين وكان لهذه التعديلات اثر كبير على مصالح التعاون فى السويد .

وهناك وسائل أخرى تستطيع بها الحركة التعاونية أن تعمل على التأثير على سياسة الحكومة . ويسكننا ان نوجز هذه الوسائل فيما يلى :

١ - تعزيز الاتصال باعضاء البرلمان من الأحزاب السياسية المختلفة الذين يؤيدون الحركة التعاونية لعرض وجهات النظر التعاونية وبحثها .

(ب) تنظيم الاتحاد التعاونى لدراسات خاصة لمجموعات مختلفة من اصحاب النفوذ لتعريفهم بوجهات نظر الحركة فى مشاكل معينة (كان الاتحاد التعاونى يعقد دراسات لمجموعات



من الصحفيين الذين يعملون في الصحف اليومية والذين يعكسون وجهات النظر المختلفة ودراسات لزعماء منظمات الشباب السياسية وغير السياسية) •

(ج) نشر القرارات التي يوافق عليها المؤتمر ومجالس الاقاليم واجتماعات اللجان الاقليمية ومختلف الاجتماعات الهامة (د) استخدام الصحف التعاونية ودار النشر الخاصة بالحركة والنشاط الدراسى الجماعى التعاونى • وكثيرا ما يكون للمقالات الافتتاحية والخبارية عن السياسة الاقتصادية العامة وغيرها من السياسات التى تنشر فى مجلته الأسبوعية التعاونية - يكون لها تأثير كبير نظرا لتوزيعها الضخم •

ولتصوير درجة ثقة الحركة التعاونية السويدية فى أن موقفها من السياسة هو أحسن موقف يتلاءم مع الأحوال السائدة فى السويد نسوق المثال التالى لأحد التعاونيين السويديين •

» ..... قد يقال ان خبرة الحركة التعاونية السويدية تدل على أنه من الممكن التأثير على السياسة الاقتصادية القومية عامة الى درجة كبيرة دون تأليف حزب تعاونى خاص ودون العمل على الاندماج فى أى حزب سياسى • ومن الواضح أن استقلال الحركة السويدية عن السياسة يساعدها على كسب احترام الأحزاب السياسية المختلفة لوجهة نظر الحركة فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية التى تهم الحركة • ونضرب المثل بتاريخ النظام

الضرائبي التعاوني منذ العقد الثالث من هذا القرن ويمكننا أن نسوق أمثلة متعددة أخرى .... وإذا نظرنا الى بيان المجتمع السويدي والدور الهام الذي تلعبه الحركات الشعبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد فالتساؤل سئري أن قرار الحركة التعاونية بالسويد هو قرار صائب وسليم . وهذا يعنى أن الحركة قد وجدت أنه من الممكن تطبيق مبادئ روشدال نظرياً وعملياً . ونحن نراعى أن تقدم هذه المبادئ في السويد أساساً قوياً جداً تقوم عليه الحركة التعاونية حتى في العصور الحديثة حيث يلعب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية دوراً أكثر أهمية من الدور لذي كان يلعبه منذ قرن مضى .

## ماذا عن المستقبل

رغم التقدم العظيم الذي احرزته الحركة التعاونية في السويد والتغيرات الواسعة التي أدخلتها في غضون العشر أو الخمسة عشر سنة الماضية ، فما زالت هناك بعض جوانبها المميزة باقية على حالها دون تغيير . مثال ذلك امتناع الحركة عن الدخول في معترك السياسة ، فقد حصرت نشاطها وجهودها في النشطة التعاونية حتى أصبحت نموذجاً تقتدى به من كل حركة تعاونية وطنية وخاصة الحركة التعاونية البريطانية ، الى جانب تعصبها

وتفانيها في الدفاع عن مبدأ التطوع وإيمانها بقيمة المنافسة وتحمسها لكل جديد ، الأمر الذي جعل من السويد إحدى البلاد التي يشار إليها بالبنان في الميدان التعاوني .

أما أروع ما يستوقف النظر في التطور التعاوني في السويد منذ عام ١٩٣٦ فهو التقدم السريع الذي أحرزته الحركة التعاونية الزراعية التي تطورت من هيئات ضعيفة قليلة العدد الى تنظيمات راسخة القدم عظيمة الاثر في حياة السويد .

ويجىء بعد ذلك في سرعة التطور الحركة التعاونية للاسكان، التي أصبحت تقف الآن موقف التحدي من أوائك الذين تملى عليهم مصالحهم وأهواؤهم الإبقاء على الإيجارات وأسعار مواد البناء أعلى ما يمكن .

وأخيرا ، هناك الحركة التعاونية للمستهلكين ، وهنا نجد أنه رغم روعة التقدم فإن طول تاريخ الحركة التعاونية للمستهلكين جعل التطور أقل أثرا وبروزا . غير أن أروع ما في الحركة التعاونية للمستهلكين هو قدرتها ، عاما بعد عام ، على الاستمرار بل وزيادة درجة التقدم في بعض الأحيان . وليس من المغفلة القول ، بعد التقدم العظيم الذي بلغته الحركة حتى أصبحت تضم الى أعطافها ما يقرب من ثلث سكان السويد ، بأن الحركة قد بلغت الذروة وقمة النجاح ، غير أن زيادة عام ١٩٥٥ في عدد



الاعضاء التي بلغت ١٦٧٤٤ ، لا تجعل للافتراض السابق ظلا من الحقيقة .

ومن ناحية درجة الأهمية بالنسبة للجمهور السويدي فليس هناك دليلا واضحا على أن الحركة التعاونية للمستهلكين تلعب الدور الاعظم من بين الحركات السويدية الثلاث . فإن الطبيعة الاجتماعية للحركة التعاونية في السويد تعتبر عاملا في اظهارها وابرازها ، وهذا يحدث نادرا في الوقت الحاضر عما كان عليه في الماضي ، ويبدو عادة في الحركة التعاونية للمستهلكين . ففي المجال الدولي مثلا ، تقف الحركة التعاونية للمستهلكين في المقدمة . كما سبقت الإشارة الى أن الحركة التعاونية للمستهلكين هي الوحيدة من بين الحركات التعاونية الثلاث في السويد التي تتبع الاتحاد التعاوني الدولي . وهذه المكانة التي تشغلها الحركة التعاونية للمستهلكين حين تعمل جنبا الى جنب مع الاتحاد الدولي مغزى كبير . فإن معظم القوة التقدمية التي يلمسها أولئك الذين يتصلون بالحركة التعاونية السويدية ، انما ترجع الى حد كبير الى الحركة التعاونية للمستهلكين . ولكن ما الذي يضع الحركة التعاونية للمستهلكين في مركز القيادة والى أى حد يمكن أن تستفيد الحركات التعاونية الأخرى من دراسة وسائلها وتكوينها؟ لا شك أن من أبرز خصائص الحركة هو نظام المركزية الكامل الذي تسير عليه والذي تطور الى مدى أبعد بفضل ادخال الطابع

التشيلى للديمقراطية الذى سبقت الاشارة اليه . ثم هناك  
الدرجة العالية من التماسك والتضامن القائم بين الجمعيات  
المحلية والاتحاد التعاونى المركزى . ويظهر هذا التضامن بصورة  
واضحة فى السياسة الفعالة التى تتبناها الحركة فى معركتها فى  
سبل اعادة عنصر المنافسة فى فروع التجارة التى تخضع للأسعار  
المحددة . وهناك مظهر آخر للعلاقة بين الجمعيات المحلية  
والهيئة المركزية هو ميدان التعليم والدعاية . فان كل محاولة من  
جانب الجمعيات أو الاتحاد التعاونى انما تستهدف الوصول  
بالعمل الدعائى والتعليمى للحركة الى أقصى فاعليته كما أن معظم  
المديرين ومساعدى المديرين فى الجمعيات كانوا طلابا فى الكلية  
التعاونية . ويبدو الخطر ايضا ملازما للحركة التعاونية فى اختيار  
رؤسائها ، وقد يمكن ارجاع هذا الى عامل الخطر وحده ، غير أنه  
فى حالة الحركة التعاونية للمستهلكين نجد أن رؤسائها الذين  
يحالون الى المعاش يحل محلهم مديرون على نفس الدرجة من  
الدراية والكفاءة وما يدعو للدهشة هنا ما اذا كان هناك شيء  
فى تكوين الحركة يجيز التدرج حتى الوصول الى القمة لأولئك  
الذين تؤهلهم كفايتهم للرئاسة .

ما هدف الحركة التعاونية للمستهلكين ؟ يمكن القول بأنها  
تستهدف أساسا صالح المستهلك . فالحركة تضع مصالح الجمهور  
نصب عينها وتركز كل جهودها ومواردها فى الوجوه التى ترى

أنها أجدر من غيرها وأكثر فائدة لأكبر عدد من الناس • ويتنوع نشاطها بين القضاء على الاحتكارات الى تعليم المستهلكين وتممية الوعي لديهم لتقدير قيم الاشياء وقد بلغ التعليم للمستهلك الذى تأخذ به الحركة التعاونية للمستهلك شأوا بعيدا فاقت فيه كافة الجمعيات التعاونية فى السويد بل وغيرها من البلاد كإنجلترا الذى لم تطبقه الا منذ فترة وجيزة •

أما فيما يختص بالحالة العامة للحركة فانها تتحسن باطراد • فاذا قورنت الاجتماعات التى تعقدها بمشيلاتها فى البلاد الأخرى نجد أنها قد نجحت فى اجتذاب أكبر نسبة من الأعضاء •

وربما كان هناك ضعف واضح تعانيه الحركة التعاونية ألا وهو الزيادة المطردة فى متوسط عمر الأعضاء ، فى الوقت الذى ترتفع فيه الشكوى التى تدل فى بعض الحالات على أنه كان يمكن استثمار رأس المال فى سبيل غرض افضل اذا استخدم فى انتاج السلع التى تباع بكميات كبيرة بواسطة الجمعيات المحلية كما هو متبع حاليا • وهناك اشياء أخرى جديرة بالذكر وهى تقرب من المشاكل أكثر منها مجرد ضعف • مثال ذلك، مشكلة التسليم - فعملية التسليم ليست مطبقة عمليا فى الحركة التعاونية ، غير أن التجار الأفراد يباشرونها الآن على نطاق واسع - وايجاد الوسائل اللازمة للوقوف فى وجه التسهيلات المتعددة التى يقدمها التجار الأفراد بالنسبة للبيع على الحساب • وهناك مشكلة أخرى اثارها



اتساع نطاق الحركة التعاونية وهي تسمى «الطبقة الفقيرة» . وقد استغل معارضو الحركة التعاونية في السويد هذه الثغرة لشحن الحملات على توسع الحركة التعاونية وامتداد نفوذها .

وإذا أتيح لاي امرئ أن يدرس الحركة التعاونية السويدية للمستهلكين دراسة عميقة ، فسوف يتبين له أن الظروف التي تدفع بالحركة الى الأمام ، إنما هي قدرة الحركة على الفوران والاندفاع خلال تاريخها الطويل حتى أتاح لها أن تتبوأ مكائتها بين كافة الحركات التعاونية الأخرى في البلاد . ولكن رغم ان الحركة مازالت تحظى بتلك القوة الدافعة ، والتي تجعلها تسير دائماً الى الامام بدرجة مذهلة ، فإن العين الفاحصة يمكنها أن تتبين أن تلك السرعة الهائلة في التقدم قد أصابها بعض الخور والهبوط وأن الحركة قد أخذت في الانحدار والتدهور . وعلى أى حال فمن الواضح ان الحركة تمر الآن بمرحلة من التطشور لا بد من أن تواجهها سواء بدأت في الاستقرار قانعة بما حققت ، أو هبت نشطة من جديد ساعية من أجل صالح المستهلك في تلك الميادين التي لم تنفذ اليها الحركة التعاونية للمستهلكين بعد .

وقد تلقت الحركة التعاونية للمستهلكين أول حافز لها كنتيجة للحالة الاقتصادية لاعضائها ونشاط ومثالية قادتها . واليوم ، طرأ على الاموال الاقتصادية تحسن ظاهر في الوقت الذي ترك فيه معظم الرؤساء الاصليين الخدمة أو أحيلوا الى

المعاش • وعلى ذلك يبدو أن الرفاهية المستقبلية للحركة انما تنحصر الى حد كبير في يد أولئك الذين تولوا مسئولية الادارة • فهل أثبت هؤلاء أهليتهم للمهمة وتوفر لهم نفس القوة الدافعة والقدرة على التغلب على الصعاب التي كان يتمتع بها المديرون السابقون ؟ ان المحاضرة التالية التي ألقاها احد اعلام الحركة التعاونية السويدية وسبق للمؤلف أن قابله في عدة مناسبات ، قد تلقى بعض مقتطفات منها ، الضوء على وجه نظر أولئك الذين يتولون المناصب الرئيسية في الحركة التعاونية السويدية للمستهلكين :

« اذا نحن تناولنا بالدراسة تلك الاحصائيات الخاصة بنسبة التجارة التعاونية بمقارنتها بالمجموع الكلى لتجارة البلاد ، ونسبة الانتاج التعاونى بالمقارنة بالانتاج الكلى فى البلاد المختلفة ، فسوف يتضح لنا أن التعاون الذى يقوم طواعية واختيارا ، قد قفز قفزات طويلة منذ عام ١٨٤٤ • وعلى هذا الاساس قد يكون من الأجدى أن نحاول وتقدر ، على سبيل الافتراض بطبيعة الحال ، أن السلام قد استتب ، امكانيات الطابع التعاونى للمؤسسة فى المستقبل • وأنى مقتنع شخصيا بإمكان تطبيق هذا الطابع الى أبعد مدى فى كثير من نواحي حياتنا الاقتصادية ، أكثر مما هو قائم فعلا • وأرى أن القرارات التمهيدية التى اتخذها مؤتمر براغ للاتحاد التعاونى الدولى بشأن السياسة المستقبلية ،

تقدم خطة سهلة وعملية للتصرف يمكن الأخذ بها في كثير من البلدان . أما من ناحيتي فلدى بعض الافكار الخاصة :

١ - يجب على الحركة التعاونية ان تمارس حقها في المنافسة على قدم المساواة مع التجارة والصناعة الخاصة ، وكذا الاشتراك في المنافسة القائمة بين المؤسسات الحكومية والتابعة للبلدان وبين المؤسسات الأهلية .

٢ - نظرا لأهلية الحركة التعاونية للقيام بأعمال معينة ، في الاقتصاد الوطنى الأمر الذى لا ييسر للدولة بالالتجاء للتأميم ، فإنها ستعمل على تأسيس هيئات منفصلة تشترك في ملكيتها الهيئات التعاونية المختلفة للقيام بأعباء الاعمال التى تدعو الحاجة اليها وتستلزمها مصلحة المؤسسة .

٣ - ولكى تزيد الهيئات التعاونية من قدرتها على انجاز الأعمال الهامة في نطاق الاقتصاد الوطنى يجب ان تطلب من المؤسسات التابعة للدولة والبلدية المساهمة معها كأعضاء عاملين .

٤ - ولكى تقوى الحركة التعاونية النفوذ العام للمستهلكين في ميادين النشاط الاقتصادى حيث تظهر الاحتكارات من جانب الدولة أو البلدية ، يجب أن تسعى جاهدة للعمل على اشراف المستهلك وسيطرته على نشاط مثل هذه الاحتكارات ، أما حيث تكون تلك الاحتكارات على درجة كبيرة من النفوذ فعلى الحركة ان تنال بحقها في التمثيل الذى يقوم بالاشراف على تلك الهيئات



وبالاختصار ، ارىد أن أقول أن فى الامكان تقوية الحركة  
التعاونية وتثبيت دعائمها ، اذا نحن عملنا على توسيع المؤسسة  
التعاونية باطراد ، وببذل الجهد فى سبيل تطبيق المبادئ  
الاساسية للتعاون على اوسع نطاق ممكن فى الحياة الاقتصادية  
للجماعة • وقد استعانت اللجنة الفرعية التابعة للاتحاد التعاونى  
الدولى بتلك التوصيات المذكورة آتفا لتدلل على ضخامة الدور  
الذى تقوم به الحركة التعاونية، وأهميته ليس فقط من وجهة نظر  
توزيع وانتاج السلع الاستهلاكية ، بل كذلك بالنسبة لتوزيع  
وانتاج المواد الخام والسلع الانتاجية • ولهذا كان لابد من أن  
تؤكد مدى الحاجة للاستفادة من كافة الامكانيات المتوفرة  
لحركاتنا بالاستمرار فى التعاون الوثيق الذى يأخذ شكل  
مؤسسات مساهمة بين المؤسسات التعاونية المختلفة سواء كانت  
وطنية أو دولية • • • »

فهل تلك النظرة السابقة ، توضح لنا نوع العقلية والتفكير  
الذى يوجه الحركة التعاونية السويدية خلال المرحلة التالية من  
التطور ؟

فان لم يكن هناك قوة دافعة فى سرعة تقدمها الذى يمكن  
تبينه فى هذه المرحلة ، فلن يعنى ذلك سوى تمهيدا لفتح السبيل  
أمام مورد جديد للنشاط •

## التطورات الأخيرة

ان أى كتاب يتعرض لموضوع النظام التعاونى فى السويد بتفاصيله الدقيقة ، لن يمكن ان يحدد تحديدا قاطعا جوانب هذا الموضوع . فكل شىء ينبض بالحياة فان الحركة التعاونية فى السويد عرضة للتغير المستمر . وغالبا ما تكون تلك التغيرات غير ذات أهمية كبرى، ولكن يندر أن يمر عام دون أن يكون هناك اعادة فى التنظيم والترتيب سواء فى الهيئة او الادارة أو الوسائل التى تتبعها الحركة فى مباشرة وظيفتها ، التى يمكن ان تعتبر بالتالى تغيرا رئيسيا أو جوهريا فى تكوينها . وهذا الفصل يناقش أهم التغيرات التى طرأت على الحركة التعاونية فى السويد حتى اليوم.

## قانون ١٩٥١

### للجمعيات التعاونية فى السويد

كانت الجمعيات التعاونية فى السويد قبل ان تثبت دعائمها بالقانون الجديد الصادر فى يناير ١٩٥٣ ، تخضع لقانون الجمعيات الاقتصادية الصادر فى عام ١٩١١ . ولسوء الحظ لم يكن لفظ « جمعية اقتصادية » محددًا تماما فى قانون ١٩١١ لدرجة انه كان بوسع المؤسسات التى تسعى للربح أن تسجل كجمعيات

اقتصادية ، وهذا ما حدا بالحكومة في سبيل علاج هذه الحالة ، الى تكوين لجنة لدراسة وتقصى الجوانب المختلفة للمشكلة وسن قانون جديد خاص بالهيئات التعاونية • وبظهور قانون الشركات عام ١٩٤٤ ازداد عدد المؤسسات التى يدور نشاطها بعيدا عن المجال التعاونى • وفاق هذا القانون فى نصوصه وبنوده الصارمة ما سبقه من القوانين • وهكذا كان من الطبيعى عند اتجاه الحكومة للسعى فى ايجاد تشريع جديد للجمعيات الاقتصادية ، ان توجه لجنة التحقيق عنايتها البحث فى امكانية استبعاد منظمات الجمعيات الاقتصادية حيث انها بطبيعة تكوينها والوظيفة التى تباشرها اقرب ما تكون الى طابع الشركات • وكان نطاق القانون عاما شاملا يضم كافة المؤسسات التعاونية على اختلافها ، اللهم الا فى حالة جمعيات التأمين وجمعيات التأمين الجماعى وجمعيات رعاية المرضى والجمعيات الخيرية او الجمعيات التى تمنح قروضا بضمانات او رهونات ، فهذه لا تخضع للقانون المذكور • (هذه الجمعيات لها تشريع خاص) • ويضم القانون كافة المبادئ الاساسية الخاصة بالتعاون ، ولكن يترك بعض الحرية للجمعيات الخاصة فى مباشرة بعض المسائل التفصيلية ورغم أن عبارة « جمعية اقتصادية » ما زالت تستعمل فى القانون عند الوصف أو الإشارة الى احدى الهيئات التعاونية، فإن المادة ١ تحدد بدقة المعنى والمقصود من التعاون ، فنقول :



« ان الجمعية التي تحصر غرضها في الاهتمام بالمصالح الاقتصادية لعضائها سواء كانوا مستهلكين أو منتجين أو مسخرين لجهودهم في سبيلها ، او مستفيدين من خدماتها ، أو بأى وجه آخر ، يجوز لها الحصول على التسجيل • عندئذ يتحتم على تلك الجمعية اتباع نصوص هذا القانون » •

ويمكن أيضا تبين الطابع التعاوني للقانون من الطريقة التي تشرح بها المادة ١١ مبدأ العضوية المفتوحة :

« لايجوز لأية جمعية اقتصادية أن تحرم أى فرد من حق العضوية الا اذا حالت دون ذلك أسباب خاصة تتصل بنسوع الجمعية ونشاطها وأهدافها أو غير ذلك من الاسباب » •

وكون القانون يجيز الاستثناء من مبدأ العضوية المفتوحة بسبب نوع وأهداف ونشاط بعض الجمعيات ، فان هذا يجعل من العضوية المفتوحة أمرا غير مرغوب فيه • وهذا النص موجه مثلا ، لجمعيات الاسكان وصناعة الالبان وتربية الماشية • الخ التي تتنافى طبيعتها مع فكرة العضوية المفتوحة • فضلا عن هذا فان القانون يجب ان يعطى للجمعية الحق في رفض عضوية أى شخص قد يعمل ضد اهدافها وسياستها •

وقد نص كذلك على حرية الأعضاء في الاستقالة • ولكنه لكر ضمن أن نشاط الجمعية سيتحقق له نوع من الثبات كالاتقرار ، فقد منحها الحق في عدم تقبل أى استقالة مالم يكن قد مضى عامين

من تاريخ اكتسابه صفة العضوية • وقد تمتد هذه الفترة لمدة أقصاها خمس سنوات باذن من قسم التسجيل • وللعضو المستقيل الحق في الحصول على نصيبه من رأس المال ومن الفائض الذى يوزع على الأعضاء • ولا تعتبر التعديلات التى أدخلت على القيود الخاصة بحقوق الاعضاء المستقلين ملزمة لأى عضو يرفض الموافقة على هذه التعديلات ، طالما استقال من العضوية فى خلال شهر من صدور قرار التعديل •

كما تعرض القانون أيضا لمسألة الفائدة المحدودة على حصة رأس المال والحصة من الايرادات بالنسبة للعمليات التجارية التى أنجزت ، فقررت المادة ١٨ :

ان حصة الايرادات التى تقدر على أساس الجهد والنشاط الذى يبذله كل عضو فى الجمعية او وضع خدماته تحت تصرفها يجب أن تحدد بنسبة لا تتجاوز ٥ ٪ سنويا من رأس المال المساهم المدفوع » •

## التسجيل

لا يمكن لأية جمعية اقتصادية أن تسجل نفسها الا اذا كانت تتكون من خمسة شخصيات حقيقية على الاقل — اما فى حالة

الشخصيات الاعتبارية ، اى ان تكون مكونة كلية من الجمعيات الاقتصادية المسجلة ، فان العدد ينخفض الى ثلاثة •  
والجمعيات الاقتصادية ليست مضطرة للسعى وراء التسجيل ولكن لا يمكن انكار اثر التسجيل على الشخصية الاعتبارية للجمعية وتأمين حقوقها وواجباتها •







مجموعـة  
إخترنا لك  
تصدر

نصف شهريّة باللغات العالمية  
يشارك في تحريرها وإعدادها  
لجنة "إخترنا لك"

المراسلات : ص ١٠٩٤ القاهرة

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

